سبر آراء عن نظرة التونسيين إلى مشاركة المرأة في الحياة السياسية في تونس

الجزء 1

التقرير التأليفي

ديسمبر 2013

سبر أراء عن نظرة التونسيين الى مشاركة المرأة في الحيـــاة السياسيـة في تونس

التقريـــر التأليفـــي

ديـــسمبر 2013

قـام مـشروع دعـم المسـار الإنتخـابي التابـع لبرنامـج الأمـم المتحـدة الإنمـائي بتونـس بإنجاز سـبر الآراء عن نظرة التونسـيين إلى مشـاركة المرأة في الحيـــاة السياسيــة في تونس بدعم من :

الفهرس

تقديم المسح 7

الفصل التمهيدي 9

مقدمة عامة 9

السياق و أهداف الدراسة 11

السياق: 11

أهداف الدراسة: 11

المنهجية: 11

هيكل الاستبيان: 14

الموضوع 1 : المواقف العامة تجاه مشاركة المرأة في الحياة السياسية 14

الموضوع 2 : القيمة المضافة للمرأة في الحياة السياسية 14

الموضوع 3 : القدرة على الإقناع ونوايا التصويت 14

الموضوع 4 : إدراك الأثر الناجم عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية 14

الموضوع 5 : مواقف تجاه تحمل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر 15

الموضوع 6 : المواقف تجاه تحمل المرأة مناصب في القيادة السياسية 15

الرهانات والصعوبات التي واجهتنا خلال تنفيذ الدراسة والحلول المقترحة 15

الفصل 1 : نتائج الدراسة 17

الـملخص العـــــام للنتائـج على المســتوى الوطـــني 17

التعريف بالبلاد التونسية 17

النتائج على المستوى الوطني 17

المواقف العامة للتونسيين حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية 17

القيمة المضافة للمرأة في السياسة 20

القدرة على الإقناع و نوايا التصويت 20

التأثير الناجم عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية 21

المواقف حول تحمل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية 22

المواقف حول تولي المرأة مراكز القيادة في السياسة: 22

الـملخص العـــــام للنتائـج على مستوى الولايات 25

الفصل 2 : إقليم تونس الكبرى 25

ولاية أريانة: 26

النتائج بالنسبة لولاية أريانة: 26

ولاية بن عروس: 31

النتائج بالنسبة لولاية بن عروس: 31

ولاية منوبة: 35

النتائج بالنسبة لولاية منوبة: 36

ولاية تونس: 40
النتائج بالنسبة لولاية تونس: 41

الفصل 3 : إقليم الشمال الشرقي 45
ولاية بنزرت: 46
النتائج بالنسبة لولاية بنزرت: 46
ولاية نابل: 51
النتائج بالنسبة لولاية نابل: 51
ولاية زغوان: 56
النتائج بالنسبة لولاية زغوان: 56

الفصل 4 : إقليم الشمال الغربي 61
ولاية باجة: 62
النتائج بالنسبة لولاية باجة: 62
ولاية جندوبة: 67
النتائج بالنسبة لولاية جندوبة: 68
ولاية الكاف: 73
النتائج بالنسبة لولاية الكاف: 73
ولاية سليانة: 78
النتائج بالنسبة لولاية سليانة: 79

الفصل 5 : إقليم الوسط الشرقي 85
ولاية المهدية: 86
النتائج بالنسبة لولاية المهدية 86
ولاية المنستير: 91
النتائج بالنسبة لولاية المنستير: 91
ولاية صفاقس: 96
النتائج بالنسبة لولاية صفاقس: 97
ولاية سوسة: 102
النتائج بالنسبة لولاية سوسة: 102

الفصل 6 : إقليم الوسط الغربي 109
ولاية القيروان: 110
النتائج بالنسبة لولاية القيروان: 110
ولاية القصرين: 115
النتائج بالنسبة لولاية القصرين: 116
ولاية سيدي بوزيد: 120
النتائج بالنسبة لولاية سيدي بوزيد: 121

الفصل 7 : إقليم الجنوب الشرقي 125

ولاية قابس: 126

النتائج بالنسبة لولاية قابس: 126

ولاية مدنين: 131

النتائج بالنسبة لولاية مدنين: 131

ولاية تطاوين: 135

النتائج بالنسبة لولاية تطاوين: 136

الفصل 8 : إقليم الجنوب الغربي 141

ولاية قفصة: 142

النتائج بالنسبة لولاية قفصة: 142

ولاية قبلي: 147

النتائج بالنسبة لولاية قبلي: 147

ولاية توزر: 152

النتائج بالنسبة لولاية توزر: 152

الفصل 9 : ملخص النتائج 157

المواقف العامة للتونسيين حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية: 157

القيمة المضافة للمرأة في السياسة: 160

القدرة على الإقناع و نوايا التصويت: 161

التأثير الناجم عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية: 162

المواقف حول تحمل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية: 163

المواقف حول تولي المرأة مراكز القيادة في السياسة 164

الفصل 10 : الخاتمة 167

المراجع: 167

تقديم المسح

المؤسسة الممولة لسبر الآراء	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الهيئة التنفيذية	المجمع العالمي للدراسات 3C Etudes
تاريخ المسح	من 3 أكتوبر إلى 27 أكتوبر 2013
التغطية الجغرافية	البلاد التونسية (الـ24 ولاية)
حجم العينة	3772 شخص
اللغة التي أجري بها الإستبيان	العربية
المنهجية	**بحث ميداني**
عدد الإستبيانات المحللة	**3772 استبيان**
تكوين العينة	طريقة العينات العرضية (Incidental sampling)
	1 - إختيار عشوائي 2 - أجريت العمليات الإستقصائيات بأكبر تنويع ممكن لأماكن الاستطلاع بتغطية المدن الكبرى من كل ولاية والقرى الصغرى في الوسط الريفي وتغطية المواقع السكنية الغنية والمتوسطّة والشعبية مع أكبر تنويع ممكن للأعمار ومستوى الدراسة والمهنة.
الفئة المعنية بسبر الآراء	السكان التونسيين البالغين من العمر 18 سنة فأكثر
البرنامج المستعمل في تحليل النتائج	Sphinx و SPSS

الفصل التمهيدي

مقدمة عامة

مشاركة المرأة التونسية في الحياة السياسية

نساء صنعن تاريخ تونس

تاريخ تونس مرصع بأسماء نسوة لعبن دورا سياسيا هاما. بل أن البعض منهن رسمن تاريخ و هوية البلاد. عليسة مؤسسة قرطاج و الكاهنة رمز المحاربة البربرية التي قاومت بشراسة التوسع العربي في شمال إفريقيا و الجازية الهلالية الجميلة التي كانت شخصية رئيسية في الغزو الهلالي الذي أتم في القرن الحادي عشر تعريب شمال أفريقيا و الأميرة عزيزة عثمانة المحسنة للفقراء والمحتاجين و حديثا نبيهة بن ميلاد التي كانت مناضلة كبيرة منادية بالاستقلال وناشطة نسائية و بشيرة بن مراد التي أسست في عام 1937 أول منظمة نسائية تونسية «الاتحاد النسائي الإسلامي التونسي» و في عام 1936 كانت توحيدة بن الشيخ أول طبيبة عربية و مدافعة كبيرة عن المحرومين و عن القضية النسائية .

مكاسب التونسيات بعد الاستقلال

منذ الاستقلال، تمتعت المرأة التونسية بترسانة قوانين ملائمة و قائمة على المساواة، سواء في الفضاء الخاص أو العام بفضل إصدار مجلة الأحوال الشخصية في عام 1956 استنادا إلى نظريات الطاهر الحداد. الدستور الذي اعتمد في عام 1959 ثلاث سنوات بعد الاستقلال ينص على المساواة كأساس للتشريع وفي أعقابه يعترف القانون الانتخابي الأول بصفة ناخب للرجال والنساء. هذا يسمح للنساء التمتع بحقوقهن في التصويت و أهلية الترشح للانتخابات الرئاسية والتشريعية و البلدية.

وتعززت الحقوق المكتسبة للمرأة في المجالات الإقتصادية والسياسية و الثقافية من خلال مكاسب إجتماعية سمحت للمرأة بالتصرف في جسدها و بأخذ حرية القرار في عدد الولادات التي ترغب فيها وأن تكون متعلمة و تساهم في التنمية من خلال الوصول بصفة مبكرة إلى سوق الشغل و المشاركة في صنع القرار بما في ذلك السياسي.

بعض التواريخ والأرقام الرئيسية

1900: افتتاح أول مدرسة لتعليم البنات في تونس.

1956 : أقل من خمسة أشهر بعد الإستقلال تم اعتماد مجلة الأحوال الشخصية التي ألغت تعدد الزوجات و أسست خصوصا الطلاق القضائي. تونس هي الأكثر تقدما بين الدول العربية و الإسلامية في مجال وضع المرأة.

1959: إصدار القانون الإنتخابي الذي يعترف بحق المرأة في التصويت والترشح للإنتخابات.

1965: مزيد من الإصلاحات لوضع المرأة في تونس: التساوي في الأجور.

1989: إمضاء تونس على إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

1991 : التعليم الإلزامي للبنات والأولاد الذين تتراوح أعمارهم من 6 إلى 16 سنة.

غزت التونسيات كل المهن بما في ذلك الجيش والطيران المدني و العسكري والشرطة و تمثل 72% من الصيادلة و 42% من العاملين في المجال الطبي و 27% من القضاة و 31% من المحامين و 40% من أساتذة الجامعات. بالإضافة إلى ذلك هناك بين 10000 و 15000 نساء أعمال سنة 2009.

بعض الأمثلة من النجاحات النسائية :

رئيس أصحاب الأعمال التونسيين **إمرأة**.

رئيس جمعية القضاة **إمرأة**

رئيس نقابة القضاة **إمرأة**

الأمين العام لحزب كبير **إمرأة**

رئيس نقابة الصحفيين **إمرأة**

رئيس أكبر بنك في البلاد **إمرأة**

المدير العام المساعد لأكبر بنك في القطاع العقاري **إمرأة**

رئيس نقابة المحامين الشبان **إمرأة**

تمثيل دون الآمال

ومع ذلك لا تزال المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في الأوساط السياسية، في الحكومة والبرلمان. و بالتالي وفقا للتقرير «المرأة في السياسة: 2012» الذي أجري بشكل مشترك من قبل الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد البرلماني الدولي، المرأة التونسية حائزة على 6.9 % فقط من المناصب الوزارية مما يضعها في المرتبة 83 عالميا قبل المغرب (3.3%) والجزائر (3.1%) ولكن وراء بلدان أفريقية أخرى مثل ليبيا (8.3%) ومصر (10.3%) وخصوصا بنين وغامبيا ورواندا وأوغندا وبوروندي الذين حققوا بين 30% و 35% من المناصب الوزارية تشغلها النساء وجنوب أفريقيا (40%). الرقم القياسي تملكه الدول الاسكندينافية بتجاوزها 50%.

تمثيل المرأة التونسية في البرلمان في عام 2013 هو27% أي في المرتبة 35 عالميا (حتى و لو حلت 4 نساء محل نواب ذكور تمت دعوتهم إلى وظائف في السلطة التنفيذية أو استقالوا مما يرفع النسبة إلى 29%). نسبة 27% تضع تونس في نفس المستوى مع فرنسا ولكن قبل المملكة المتحدة (23%) والولايات المتحدة (18%) وليبيا (17%) والمغرب (17%) ومصر (2%). تجدر الإشارة إلى أن رواندا هي الأولى عالميا بمعدل 56%.

منذ الاستقلال، تطور وجود المرأة في البرلمان التونسي من 3% عام 1969 إلى 5.6% في عام 1986 و 11.5% عام 1999 و 27.6% في عام 2009. في المجلس الوطني التأسيسي تمثل المرأة 29%. ويعتقد الاتحاد البرلماني الدولي أن الأحزاب السياسية لها دور رئيسي في مساعدة المزيد من النساء على الترشح للانتخابات في إنشاء التكافؤ في قوائم المرشحين وتعيين مقاعد أكثر يمكن كسبها للمرأة و طالما هذه الإرادة لم تتحقق لا تزال الحصص الحل الأكثر فعالية لزيادة وجود المرأة.

في المجالس البلدية في تونس إرتفعت نسبة النساء من 17.3% خلال فترة 2000-1995 إلى 20.9% في فترة 2005-2000 ثم إلى 27.5% في فترة 2010-2005. ومع ذلك، فقد تمكنت المرأة التونسية من الوصول إلى الهيئات السياسية (البرلمان، المجالس البلدية، الهيئات الاستشارية) من خلال التشريعات المواتية وإرادة سياسية قوية.

حضور محدود على رأس الأحزاب

الوجود المتدني للمرأة في السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية يعكس ضعف التزامها السياسي و وجودها المحدود في الهيئات الحاكمة للأحزاب السياسية. لا تزال مشاركة المرأة في معظم الأحيان هامشية.

إذا كانت التونسيات يتمتعن بوضع قانوني الأكثر تطورا في العالم العربي الإسلامي، عددهن المحدود على رأس القائمات في أول إنتخابات حرة في 23 أكتوبر 2011 يكشف التفاوت الصارخ و الثقل السياسي المتواضع.

تجدر الإشارة إلى أنه بفضل صدور الفصل 16 من المرسوم عدد 35 -2011 المؤرخ في 10 ماي 2011 و الذي يضمن التناصف بين المرأة و الرجل علينا أن ننوه بوجود 5000 إمرأة على 1600 قائمة مسجلة لانتخاب المجلس الوطني التأسيسي. و مع ذلك، 7% فقط من هذه القوائم لها نساء على رأس القائمة.

دخول الحقل السياسي لا يزال صعبا على المرأة. هل هي مسألة عقلية؟

الناس هل يقبلون أن تكون امرأة على رأس القائمة ؟ المرأة نفسها هل تتحمل أن تكون في الخط الأمامي بسبب المسؤوليات الأسرية وعقلية بعض الأزواج لا سيما في المناطق الداخلية ؟

توفر هذه الدراسة إجابات عن هاته التساؤلات.

السياق و أهداف الدراسة

السياق:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروع دعّم المسار الانتخابي في تونس يدعم المسار الانتخابي في تونس والمشاركة الفعلية للمرأة في الحياة السياسية منذ عام 2011، وذلك بفضل دعم مختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك الأحزاب السياسية والمنظمات الدولية. في هذا السياق، كلف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المجمع العالمي للدراسات 3C Etudes لإجراء مسح مرجعي عند الرأي العام لتقييم نظرة التونسيين لمشاركة المرأة في الحياة السياسية.

أهداف الدراسة:

الهدف العام:

توفير معلومات إحصائية للمساهمة في تمكين المرشحات المحتملات من تصميم حملاتهن الإنتخابية بأكثر فاعلية للإنتخابات القادمة في تونس.

الأهداف الخصوصية:

- التعرف على تصورات وآراء المواطنين التونسيين بشأن مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
- فهم أفضل لوجهات النظر المختلفة للتونسيين في مناطق جغرافية مختلفة من البلاد حول مشاركة المرأة في الحياة.
- العمل على تعزيز دور النساء السياسيات داخل المجتمع و في هياكل الأحزاب السياسية.

المنهجية:

يشمل قطاع الدراسات، وفقا للمعيار ISO20252 الخاص بها، دراسات السوق و الدراسات الإجتماعية و دراسات الرأي. هناك نوعان رئيسيان من الدراسات على النحو المحدد في المعيار : الدراسات الكمية و الدراسات النوعية. و تسمى عادة الدراسات الكمية «سبر الآراء».

أجريت هذه الدراسة بواسطة سبر للآرء على عينة من 3772 شخصا، تمثل السكان التونسيين البالغين من العمر 18 سنة فأكثر. غطت هذه الدراسة كل التراب التونسي و الـ24 ولاية التي تكونه.

طريقة أخذ العينات المقررة في البداية كانت أخذ العينات العنقودية بـ3 مستويات. ولكن هذا يفترض الحصول على توزيع التراب التونسي إلى مناطق من نفس الحجم من حيث عدد العائلات. هذا التوزيع الذي مصدره الوحيد هو المعهد الوطني للإحصاء. ولكن المعهد الوطني للإحصاء رفض إعطاء توزيع التراب التونسي إلى مناطق بحجة أنه لا يمكن إعطاء التوزيع إلا «لهيكل إحصائي عام». وهذا هو السبب في أن الاختيار وقع على «أخذ العينات العرضية» شكل من العينات العشوائية قادرة على تلبية إحتياجات الدراسة.

طبقنا إذن طريقة العينات العرضية مع محاولة الاقتراب على قدر الإمكان من الهيكلة النظرية للسكان - لهذا أجريت العمليات الإستقصائيات بأكبر تنويع ممكن لأماكن الاستطلاع بتغطية المدن الكبرى من كل ولاية والقرى الصغرى في الوسط الريفي وتغطية المواقع السكنية الغنية والمتوسطّة والشعبية مع أكبر تنويع ممكن للأعمار ومستوى الدراسة والمهنة.

لتحسين دقّة التقييم في الولايات الصغيرة، تمّ ضبط حجم العينة في 150 شخص من طرف «برنامج الأمم المتحدّة الإنمائي» في كلّ من الولايات الـ24 المكوّنة للتراب التونسي لنتحصل على هامش خطأ على المستوى الوطني لا يتعدى 1.6 %.

عمليا في العديد من الولايات حجم العينة تعدّى 150 شخصا.

الولاية	العينة	عدد السكان 2013.1.1	معامل التعديل
أريانة	151	534 040	%4.9
باجة	150	306 166	%2.8
بن عروس	159	609 087	%5.6
بنزرت	152	559 313	%5.2
قابس	151	369 390	%3.4
قفصة	169	347 577	%3.2
جندوبة	150	425 342	%3.9
القيروان	158	569 352	%5.3
القصرين	168	440 616	%4.1
قبلي	167	155 831	%1.4
الكاف	159	255 582	%2.4
المهدية	153	394 993	%3.6
منوبة	151	377 939	%3.5
مدنين	156	470 982	%4.3
المنستير	151	539 281	%5.0
نابل	168	779 405	%7.2
صفاقس	152	963 062	%8.9
سيدي بوزيد	165	418 354	%3.9
سليانة	153	234 065	%2.2
سوسة	164	648 745	%6.0
تطاوين	160	147 717	%1.4
توزر	165	107 581	%1.0
تونس	150	1 003 890	%9.3
زغوان	150	175 121	%1.6
المجموع	**3772**	**10 833 431**	**100%**

تم تعديل العينة بناء على المتغير الديموغرافي لتعكس الوزن الفعلي لكل ولاية للتعبير عن النتائج على المستوى الوطني.

العينة المتحصل عليها بعد التعديل تتمثل كالآتي:

العينة المعدّلة

التوزيع حسب الولايات

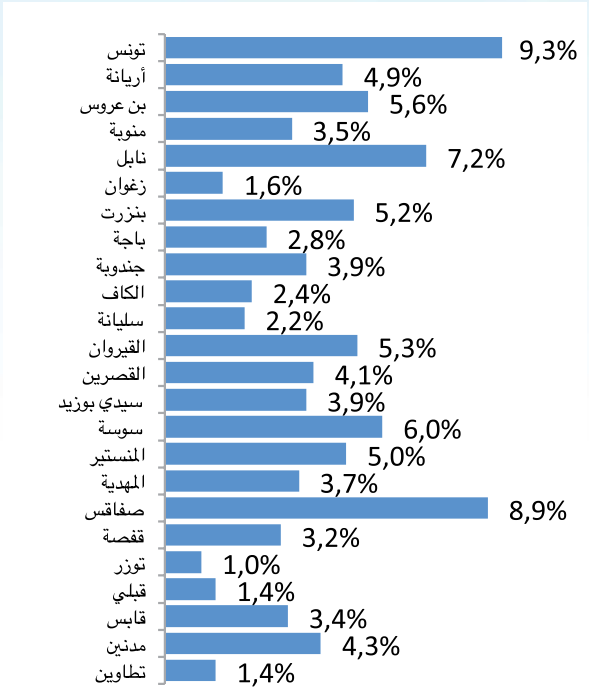

التوزيع حسب الوسط

التوزيع حسب الشريحة العمرية

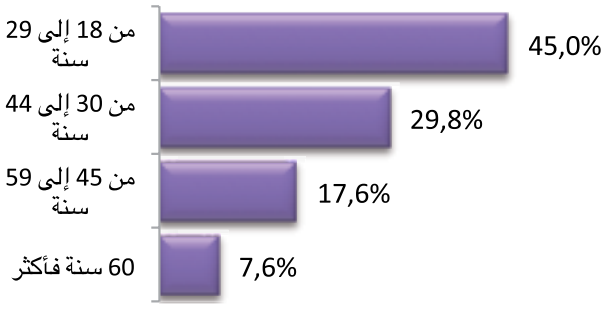

مجموع السكان الناخبين (أرقام سنة 2013)

التوزيع حسب الولايات

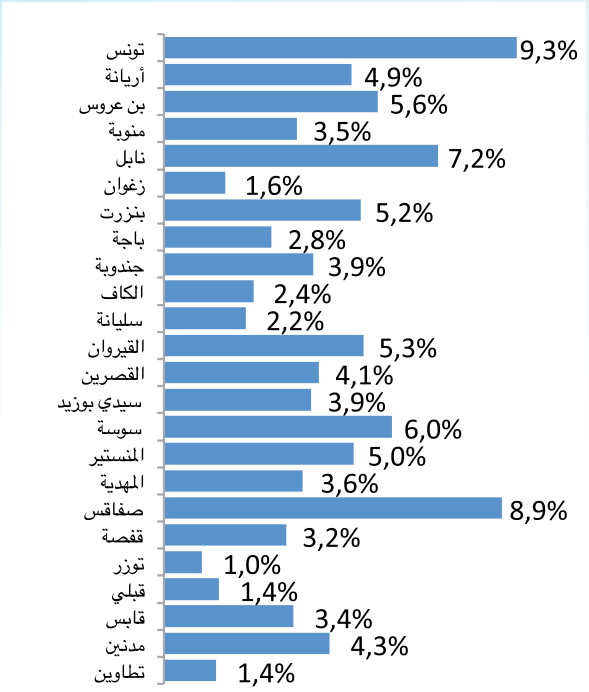

التوزيع حسب الوسط

التوزيع حسب الشريحة العمرية

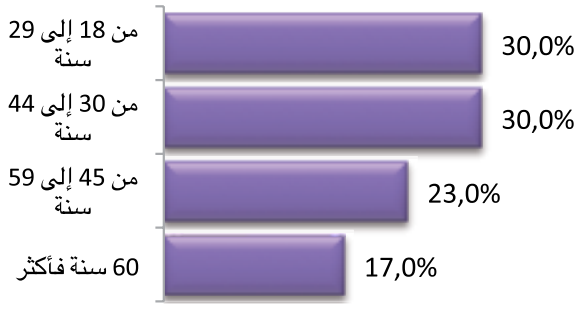

سيتم التعبير عن النتائج وفقا للمتغيرات المذكورة أدناه ووفقا للشرائح المهنية و الإجتماعية الموزعة كالآتي:

CSP++: الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى تشمل الإطارات والمهن الفكرية والعلمية العليا.

CSP+: الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا تشمل الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى أضفنا إليها المهن الوسطى.

CSP-: الشرائح المهنية و الإجتماعية غير العليا تشمل الموظفين الإداريين والتجاريين و الفلاحين وعمال الفلاحة، والحرفيين والعمال غير المتخصصين والعاطلين عن العمل والطلاب و التلامذة، والمتقاعدين وغير القادرين على العمل وربات البيوت.

هيكل الاستبيان:

يشمل الاستبيان عدة مواضيع في اتفاق مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

الموضوع 1 : المواقف العامة تجاه مشاركة المرأة في الحياة السياسية

تمت معالجة هذا الموضوع من خلال الأسئلة التالية:

- هل أنت مع أو ضد وجود المرأة في الحياة السياسية في تونس ؟ لماذا ؟
- إذا سنحت الفرصة للمرأة من عائلتك القريبة (أمك، أختك، إبنتك، زوجتك) للإنخراط في السياسة، هل تشجعها ؟ لماذا ؟
- بنفس المهارات والخبرة، هل أنت مع أو ضد أن تتولى النساء المسؤوليات السياسية في تونس ؟ لماذا ؟
- هل أنت مع أو ضد مبدأ المساواة بين الرجال والنساء في القوائم الإنتخابية للإنتخابات القادمة ؟ لماذا ؟
- هل أنت مع أو ضد منح حصّة للنساء في الأحزاب السياسية ؟ لماذا ؟

الموضوع 2 : القيمة المضافة للمرأة في الحياة السياسية

تمت معالجة هذا الموضوع من خلال السؤال التالي:

- هل ترى حاليا أن النساء السياسيات تعطين الإضافة ؟ لماذا ؟

الموضوع 3 : القدرة على الإقناع ونوايا التصويت

القضايا المتعلقة بهذا الموضوع هي:

- في المناقشات السياسية، بنفس المهارات والخبرات من يقنعك أكثر، الرجال أو النساء؟ لماذا ؟
- بنفس المهارات والخبرة، تفضل التصويت لإمرأة أو لرجل؟ لماذا ؟

الموضوع 4 : إدراك الأثر الناجم عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية

تمت معالجة هذا الموضوع من خلال جمع درجة الإتفاق فيما يتعلق بالتأكيدات التالية:

- بنفس المهارات والخبرات تحمل المرأة مسؤوليات في الحياة السياسية يساعد على تحسين ظروف المرأة.
- بنفس المهارات والخبرات **تحمل** المرأة مسؤوليات في الحياة السياسية يساهم في تحسين مشاركة الجميع في الحياة بشكل عام.
- بنفس المهارات والخبرات تحمل المرأة مسؤوليات سياسية يقلل من التشنجات والعنف السياسي.

- بنفس المهارات والخبرات، وإذا يقل العنف السياسي، هذا سوف يشجع النساء على المزيد من المشاركة في الحياة السياسية.

- بنفس المهارات والخبرات تحمل المرأة مسؤوليات سياسية يساهم في الحد من الفساد.

الموضوع 5 : مواقف تجاه تحمل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر

وقد تم التعامل مع هذا الموضوع من خلال الأسئلة التالية:

- بنفس المهارات والخبرة، هل أنت مع أو ضد أن تتحمل المرأة المزيد من المسؤولية في السياسة في منطقتك؟

- بنفس المهارات والخبرة، هل أنت مع أو ضد أن تتحمل المرأة المزيد من المسؤولية في الحياة السياسية في تونس؟

الموضوع 6 : المواقف تجاه تحمل المرأة مناصب في القيادة السياسية

تمت معالجة هذا الموضوع من خلال الأسئلة التالية:

- بنفس المهارات والخبرة، هل أنت مع أو ضد أن تكون المرأة رئيسة الجمهورية في تونس؟

- بنفس المهارات والخبرة، هل أنت مع أو ضد أن تكون المرأة رئيسة البرلمان في تونس؟

- بنفس المهارات والخبرة، هل أنت مع أو ضد أن تكون المرأة رئيسة الوزراء في تونس؟

- بنفس المهارات والخبرة، هل أنت مع أو ضد أن تكون المرأة وزيرة في وزارة أخرى دون وزارة المرأة ؟

- بنفس المهارات والخبرة، هل أنت مع أو ضد أن تكون المرأة رئيسة بلدية ؟

- بنفس المهارات والخبرة، هل أنت مع أو ضد أن تكون المرأة رئيسة حزب سياسي في تونس ؟

الرهانات والصعوبات التي واجهتنا خلال تنفيذ الدراسة والحلول المقترحة

جمع البيانات لم يشكل أي مشكلة خاصة، وذلك بفضل الخبرة التي يتمتع بها المجمع العالمي للدراسات 3C Etudes وفِرَق جمع البيانات والمحاكات والتي تم توزيعها في الـ24 ولاية. كانت الصعوبة الرئيسية تطبيق العينة العشوائية، بالعناقيد متعددة المراحل. وقد تم تقديم طلب رسمي للمعهد الوطني للإحصاء لتوزيع الأراضي التونسية في مجموعات. تم رفض الطلب لأن البيانات لا يمكن أن تقدم إلا لهياكل حكومية. هذا أدى بنا إلى استخدام خطة أخرى واتفقنا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على «أخذ العينات العرضية.»

الفصل 1: نتائج الدراسة

الـملخص العـــــام للنتائـج على المســتوى الوطـــــني

التعريف بالبلاد التونسية

تونـس هـي إحدى دول شـمال إفريقيـا و هي جزء من المغـرب العربي والبحـر الأبيـض المتوسـط والعالم العـربي. و تغطي مسـاحتها 163 610 كم² و تعُد 10 833 000 نسمة في عام 2013. وينقسم التراب التونسي إداريـا إلى 24 ولايـة جُمّعـت في سـبع مناطـق جغرافيـة أو أقاليـم.

تونـس هـي الدولـة المغاربيـة الأكـثر تجانسـا لغويـا لأن جميـع السـكان تقريبـا يتحدثـون اللغـة الدارجـة التونسـية ومتمكنـون مـن اللغـة العربيـة الفصحى التـي هـي اللغـة الرسـمية للبـلاد فضـلا عـن الفرنسـية. الأغلبيـة السـاحقة مـن التونسـيين مسـلمون.

23% مـن سـكان تونـس هـم تحـت سـن 15 سـنة و 28% بـين 15 و 29 سـنة و 39% بـين 30 و 59 سـنة و 10% سـنهم 60 سـنة و أكـثر. 50.2 %مـن التونسـيين إنـاث.

ترتفـع القـوى العاملـة في الثـلاثي الثالث مـن سـنة 2013 إلى 200 341 3 منهـم 25% إناث.

النتائج على المستوى الوطني

المواقف العامة للتونسيين حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية

أغلب التونسيين مؤيّدون لمشاركة المرأة في الحياة السياسية:

عـلى الصعيـد الوطنـي و بقطـع النظـر عـن الإختلافـات بـين المناطـق، أثبتـت الدراسـة أن 66% مـن التونسـيين مؤيـدون لمشـاركة المـرأة في الحيـاة السياسـية، 28% منهـم بـرروا موقفهـم بالإشـارة إلى مبـدإ المسـاواة بـين الرجـل و المـرأة و 17% يـرون أن ذلـك حقهـم الشرعـي و الأسـاسي و أخـيرا 12% منهـم صرحـوا بكـون المـرأة التونسـية أثبتت قدراتهـا سـابقا و هـي تلعـب دورا هامـا و مؤكـدا في جميـع المجـالات و تحديـدا في المجـال السـياسي.

مـن جهـة أخـرى، تجـدر الإشـارة إلى أن 28% مـن التونسـيين ضـد مشـاركة المـرأة في الحيـاة السياسـية. 24% مـن التونسـيين البالغـين 18 سـنة و أكـثر صرّحـوا كونهـم ضـد حريـة المـرأة و كـون المـكان الطبيعـي للمـرأة هـو المنـزل. 20% يـرون أن المـرأة ليسـت لهـا المهـارات و الصفـات اللازمـة للحيـاة السياسـية (تـسيء التـصرف في خطاباتهـا، لا تجيـد الحشـد، ليسـت ذات مصداقيـة،...)، 17% يعتقـدون أن المـرأة لا تمـلـك الكفـاءات اللازمـة للمشـاركة في الحيـاة السياسـية (غـير متكونـة بمـا فيـه الكفايـة، ليسـت ملمـة بالمعلومـات بمـا فيـه الكفايـة، ليـس لديهـا المسـتوى التعليمـي المطلـوب،...)، 16% أقـروا أن المشـاركة في الحيـاة السياسـية لا يشـكل جـزءا مـن سـمات المـرأة و أخـيرا 13% يـرون أن السياسـة جُعلـت للرجـال.

تجدر الإشارة إلى أنه في ما يتعلق بالمواقف الإيجابية حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية، هناك تفاوت بين الولايات. الولاية الأكثر دعما لمشاركة المرأة في الحياة السياسية هي ولاية المنستير، الواقعة على الساحل التونسي و هي المنطقة التي نشأ فيها الرئيس التونسي الأول الزعيم الحبيب بورقيبة الذي كان مدافعا قويا عن حقوق المرأة، هذه الولاية تتضمن77% من دعاة مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

الولاية الأقل ميولا لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية هي ولاية سليانة بـ49% فقط من المؤيدين لمشاركة المرأة في الحياة السياسية.

و تجدر الإشارة إلى أن باجة، الولاية المجاورة لولاية سليانة لديها 75% من الداعمين لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، في حين أن تونس العاصمة ليس لديها سوى 71% من المؤيدين و تأتي بعد ولايات المنستير (77%) و أريانة (76%) و باجة (75%) و بن عروس (73%) و صفاقس (73%) و نابل (72%).

التونسيون أقل تشجيعا للمشاركة في السياسة عندما يتعلق الأمر بنساء من عائلاتهم القريبة:

ردا على السؤال المتعلق بتشجيع مشاركة النساء المنتميات للعائلة المقربة في الحياة السياسية، التونسيون يبدون أكثر عزوفا، إذ أن 52% فقط منهم يشجعون أقاربهم من النساء للمشاركة في الحياة السياسية، و هم يفسرون هذا العزوف في 40% من الحالات بعدم إستقرار المشهد السياسي الحالي ذاكرين الأحداث الأخيرة المتعلقة بالعنف و الإغتيالات السياسية.

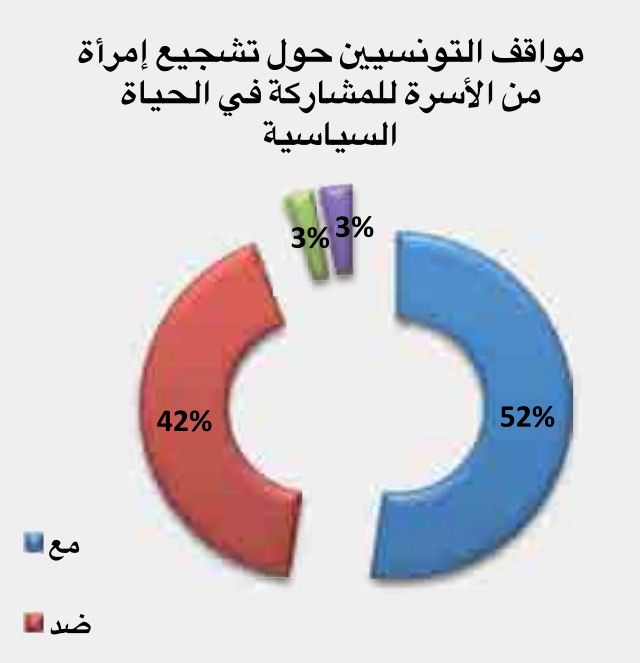

من ناحية الإختلافات بين الولايات، من المهم تحديد مجموعتين: المجموعة الأولى تتكون من الولايات الأكثر تأييدا لمشاركة المرأة في الحياة السياسية و الأقل تشجيعا للنساء المنتميات لعائلتهم، هؤلاء يتميزون بموقف حمائي تجاه أسرهم و ليس موقف سلبي نحو وجود المرأة في الحياة السياسية، و يبين الجدول التالي الولايات «الحمائية تجاه أسرهم»

	مع مشاركة المرأة في الحياة السياسية	مع تشجيع المرأة المنتمية لأسرتهم للمشاركة في الحياة السياسية	الفوارق
صفاقس	%73	%48	%25
توزر	%67	%45	%22
تونس	%71	%52	%19
قبلي	%66	%48	%19
المنستير	%77	%58	%19
قفصة	%69	%54	%15
أريانة	%76	%61	%15

المجموعة الثانية تتمثل في سكان الولايات الأقل تأييدا لمشاركة المرأة في الحياة السياسية بصفة عامة و بطبيعة الحال يتشدد موقفهم أكثر عندما يتعلق الأمر بإحدى نساء عائلاتهم و هذا ما يفسر عدم تبريرهم ذلك بموقف حمائي.

	مع مشاركة المرأة في الحياة السياسية	مع تشجيع المرأة المنتمية لأسرتهم للمشاركة في الحياة السياسية
سيدي بوزيد	%52	%40
سليانة	%49	%41
سوسة	%52	%41
تطاوين	%52	%43
القصرين	%56	%43
مدنين	%57	%44

مواقف التونسيين إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر:

59% من التونسيين مع تحمل المرأة المزيد من المسؤوليات السياسية. و هم يفسرون هذا الموقف في 21% من الحالات بأن المرأة تتمتع بالمهارات و الصفات الإنسانية اللازمة للحياة

السياسية (القدرة على التعبئة، النجاعة ، النزاهة، ...). 18% منهم يقرون أن المرأة تتمتع بالكفاءة اللازمة للمشاركة في الحياة السياسية (تكوين، أفكار، قيمة مضافة) و بنفس النسبة 18% منهم استحضروا مبدأ المساواة بين الجنسين.

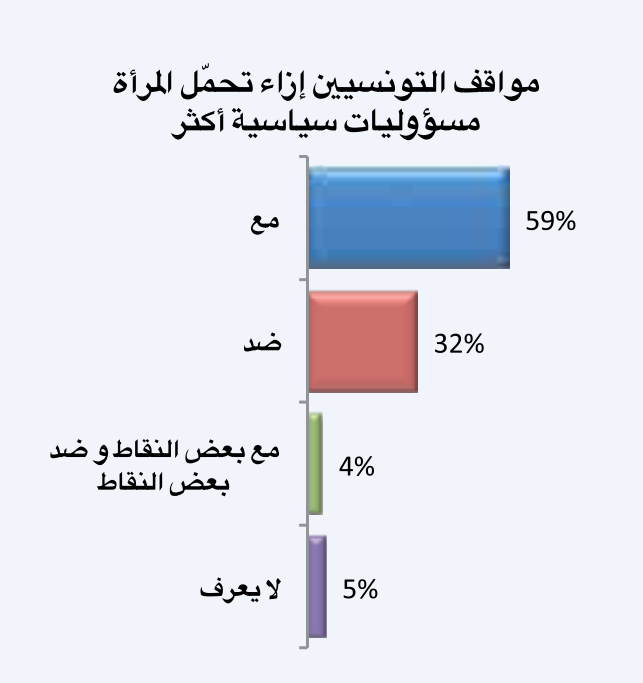

الولاية الأكثر تشجيعا لتولي النساء أكثر مسؤوليات سياسية هي ولاية أريانة بـ73%، و تأتي المنستير في المركز الثاني بـ70% من المؤيدين، متبوعة بولاية منوبة (69%) و باجة (69%)، بن عروس تضم 66% من المؤيدين بينما تونس العاصمة لا تتضمن إلا 65% منهم. الولاية الأقل تأييدا لأن تتحمل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية تبقى ولاية سليانة بـ43% فقط من المؤيدين.

مواقف التونسيين إزاء تطبيق التناصف بين الرجل والمرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة

آراء التونسيين حول هذا الموضوع منقسمة. إذ أن 49% من التونسيين صرحوا بكونهم «مع» تطبيق مبدأ التناصف بين الجنسين في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة. هؤلاء يبررون موقفهم برغبتهم في تحقيق المساواة بين الرجل و المرأة في الحياة السياسية.

41% من التونسيين ضد تطبيق هذا التناصف، 24% منهم ضد مشاركة المرأة في الحياة السياسية بشكل صارم و صرحوا أن السياسة جُعلت للرجال، بينما 17% منهم يرون أن نسبة 50% مبالغ فيها و أن الرجل يجب أن يكون أكثر حضورا من المرأة.

التفاوت بين المناطق مفاجئ على هذا المستوى، إذ أنه من بين المؤيدين لمبدأ التناصف، نجد ولاية نابل في المركز الأول بـ69% متبوعة بولاية تونس بـ61% و بنزرت 59% و قفصة 59% و باجة 57% ثم أريانة بـ55%. و لا نجد ولاية المنستير إلا في المركز الثامن بـ54% من المؤيدين و ولاية بن عروس في المركز الثاني عشر بـ52%.

الولاية الأقل تأييدا لمبدإ التناصف هي ولاية سليانة بـ22% فقط. ولاية سوسة لديها 30% فقط من مؤيدي مبدأ التناصف و في صفاقس المدافعون عن التناصف الإنتخابي يمثلون 38% فقط.

مواقف التونسيين إزاء تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية

التونسيون أكثر تسامحا مع مبدأ تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية إذ تصل نسبة المؤيدين إلى 51%. 20% منهم يعتبرون هذه الحصّة كوسيلة لضمان وجود المرأة في الحياة السياسية.

الـ34% الغير مؤيدين لإنشاء حصّة للنساء يبررون موقفهم أساسا بكون إسناد المناصب في الأحزاب السياسية ينبغي أن يتم على أساس الجدارة بغض النظر عن الجنس (19%).

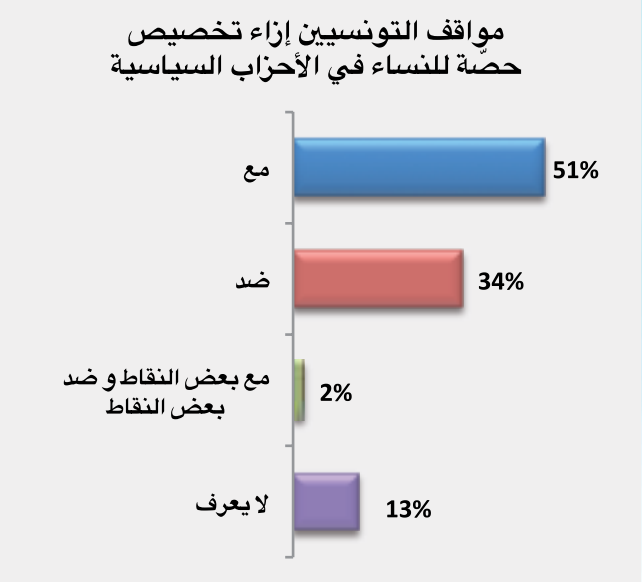

الولاية الأكثر تأييدا لإنشاء حصص في الأحزاب هي ولاية قفصة بـ75% من المؤيدين متبوعة بولاية نابل (65%) و زغوان (60%) و منوبة (60%) و مدنين (59%).

تونس العاصمة لديها 58% فقط من السكان الذين هم مع وضع حصص و بن عروس 55% و أريانة 53%. صفاقس لديها 39% فقط من المؤيدين لوضع حصص في الأحزاب السياسية.

القيمة المضافة للمرأة في السياسة

59% من التونسيين يعتبرون أن المرأة لا تعطي الإضافة في السياسة و 32% يرون عكس ذلك، 30% منهم يرون أن القيمة المضافة للمرأة تكمن في مساهمتها في الدفاع عن حقوق الإنسان و بالأخص عن حقوق المرأة و الطفل، 28% يرون أنها تساهم عبر كفاءتها و أفكارها.

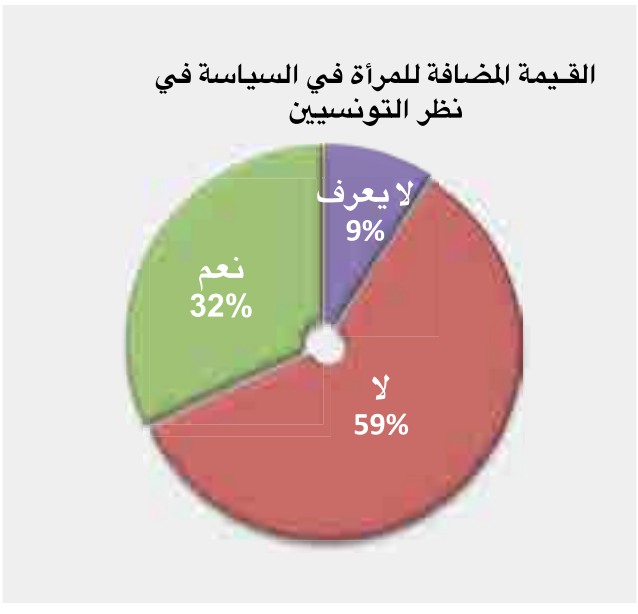

القدرة على الإقناع و نوايا التصويت

القدرة على الإقناع

13% من التونسيين صرحوا أنهم أكثر إقتناعا بالنساء و يبرهنون إجابتهم بأن النساء لهن قابلية في التواصل أكثر من الرجال كما لهن حس الثقة و القرب من النساء.

48% من التونسيين صرحوا أنهم مقتنعون بالرجال و يعتبرون أن للرجال أكثر قابلية في التواصل من النساء.

31% من التونسيين يعتبرون أن الرجال و النساء متساوون بالنسبة للقدرة على الإقناع.

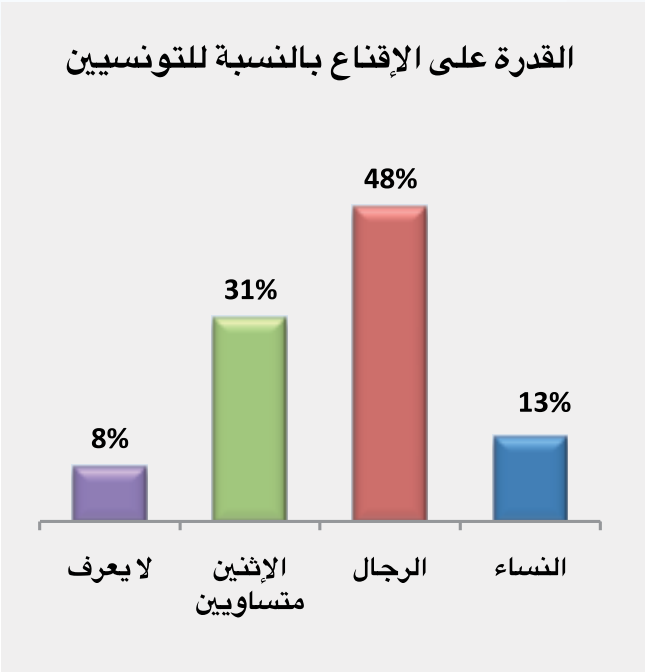

الولايات التي صرحت أنها أكثر إقتناعا بالنساء هي مدنين (19%) و منوبة (19%) و نابل (19%) و الكاف (18%) و قفصة (18%). 17% من سكان تونس العاصمة صرحوا أنهم أكثر إقتناعا بالنساء. 7% فقط من سكان ولاية صفاقس صرحوا أنهم أكثر إقتناعا بالنساء و 47% منهم يعتبرون أن الرجال و النساء متساوون في القدرة على الإقناع.

الولاية «الرجالية» بإمتياز هي سليانة إذ 5% فقط من سكانها صرحوا أنهم أكثر إقتناعا بالنساء و 24% يعتبرون أن الرجال و النساء متساوون بالنسبة للقدرة على الإقناع.

نوايا التصويت

18% من التونسيين صرحوا أنهم ينوون التصويت لفائدة المرأة في الإنتخابات القادمة، 50% ينوون التصويت لفائدة الرجل و11% صرحوا أنهم لا ينوون التصويت. ربع الذين ينوون التصويت لفائدة المرأة صرحوا أنهم سيقومون بذلك تضامنا مع المرأة و 15% منهم سيصوتون لها معتبرين أنها تستحق فرصة.

38% من الذين ينوون التصويت لرجل، يقومون بذلك من أجل الخصال التي يمتلكها (الكاريزما، حذق التعبئة و النجاعة)، 24% يقومون بذلك عن اقتناع شخصي معتبرين أنه في كل الحالات الرجال أجدر من النساء.

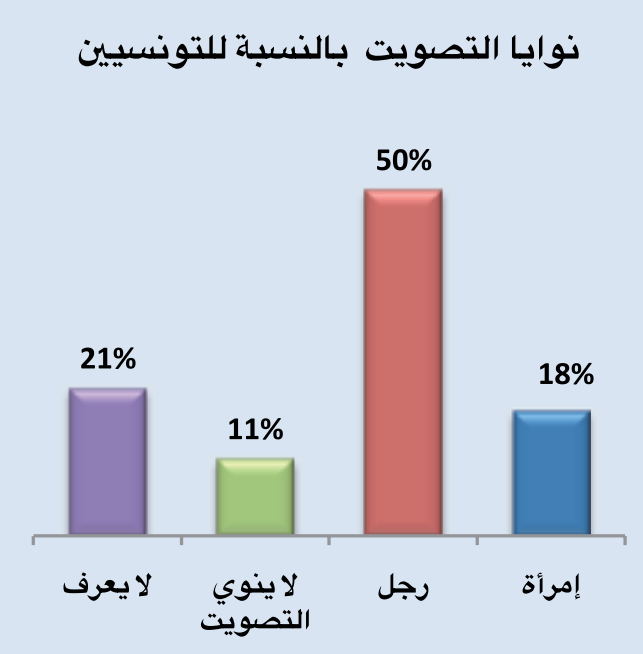

الولايات التي تميل أكثر إلى التصويت لفائدة إمرأة هي ولاية أريانة (28%) و باجة (27%) و نابل (26%) و قفصة (25%) و الكاف (25%) و زغوان (22%) و تونس (22%) و بن عروس (21%). و تمثل سوسة الولاية التي تشمل أضعف نسبة (7% فقط ينوون التصويت لفائدة إمرأة).

التأثير الناجم عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية

- 69% من التونسيين يعتبرون أن المرأة إذا تقلدت مسؤوليات سياسية يمكن أن يساهم ذلك في تحسين وضعية البلاد و هذا الموقف بقدر ما هو مؤيد في المنستير (82%) و أريانة (80%) فهو أقل تأييدا بكثير في سليانة و سيدي بوزيد (52%)، و من جهة أخرى فإن التونسيين الذين يعتبرون أن تولي المرأة مسؤوليات سياسية يمكن أن يساعد على تحسين وضعية البلاد ينتمون إلى 75% من الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و 70% يعيشون في الوسط البلدي و 74% لهم مستوى التعليم العالي.

- 69% من التونسيين الذين يعتبرون أن تولي المرأة مسؤوليات سياسية يمكن أن يحسن مشاركة جميع أصناف الشعب في الحياة الإجتماعية، و هذا الرأي يجد أكثر مساندة في المنستير 85% في حين يجد في سليانة تأييدا أقل (46% فقط من السكان مؤيدون).

و من ناحية أخرى تجدر الإشارة إلى أن التونسيين الذين يعتبرون أن تولي المرأة مسؤوليات سياسية يمكن أن يحسن مشاركة جميع أصناف الشعب في الحياة الإجتماعية موزعين كالآتي: 80% ينتمون الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و 75% ينتمون إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا و 71% يعيشون في الوسط الحضري و 74% لهم مستوى التعليم العالي.

- 49% من التونسيين يعتقدون أن تولي المرأة مسؤوليات سياسية يساهم في تقليص العنف في السياسة.

الولاية الأكثر تأييدا لهذا الموقف هي المنستير بنسبة 62% و هذه الفكرة أقل تأييدا بكثير في سيدي بوزيد بحيث 33% فقط يؤيدونها. 54% من مؤيدي هذه الفكرة ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

- 76% من التونسيين يعتقدون أنه إذا ما تقلص العنف السياسي سيشجع ذلك النساء على المشاركة أكثر في الحياة السياسية و هذا الموقف وقع تأييده خاصة في المهدية (88%) و قل تأييده كثيرا في سليانة (52%).

- 41% من التونسيين يعتقدون أن تحميل المسؤولية السياسية للمرأة يؤدي إلى تقليص الفساد المالي و التحيل. هذا الموقف يجد تأييدا في الكاف (54%) و أريانة (50%) و باجة (49%) و يتقلص كثيرا في صفاقس (30% فقط من المؤيدين) و في سوسة (27% فقط) و كذلك الحال في سيدي بوزيد (27%).

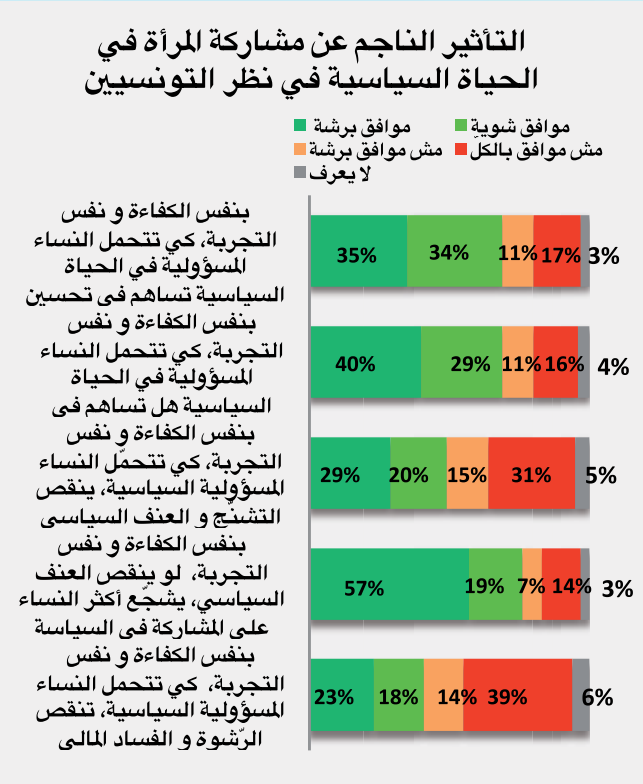

المواقف حول تحمل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية

على الصعيد الجهوي

53% من التونسيين يؤيدون تحمل المرأة مسؤوليات سياسية على الصعيد الجهوي و في ما يلي الولايات الأكثر تأييدا لهذا الموقف:

	مع كون المرأة تتحمل أكثر مسؤوليات على الصعيد الجهوي
الكاف	%65
أريانة	%64
المنستير	%64
باجة	%63
بن عروس	%62
جندوبة	%61
قبلي	%60
منوبة	%59
نابل	%59
بنزرت	%57
قفصة	%56
زغوان	%55
توزر	%54
تونس	%53

على الصعيد الوطني

57% من التونسيين يؤيدون تحمل المرأة مسؤوليات سياسية على الصعيد الوطني. الولايات الأكثر تأييدا لهذا الموقف هي المنستير (74%) و باجة (70%) و أريانة (70%). التأييد الأضعف نجده في تطاوين و سليانة حيث، على التوالي، 38% و 37% من السكان فقط يؤيدون تحمل المرأة مسؤوليات سياسية على الصعيد الوطني.

المواقف حول تولي المرأة مراكز القيادة في السياسة:

بالنسبة لمنصب رئيس الجمهورية:

31% من التونسيين يؤيدون تولي المرأة منصب رئيس الجمهورية.

الولايات الأكثر تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس الجمهورية هي الكاف بـ45% و أريانة 43% و نابل 41% و بن عروس 38% و باجة 38% و تونس 37%. الولايات الأقل تأييدا هي سيدي بوزيد و توزر و سليانة و مدنين و كلها بنسبة 19% فقط.

التونسيون المتراوحة أعمارهم بين 45 و 59 سنة يبدون الأكثر تأييدا لفكرة تولي المرأة منصب رئيس الجمهورية بنسبة 38%.التونسيون ذات مستوى تعليمي عالي يشجعون أيضا القيادة النسائية في المشهد السياسي التونسي إذ 34% منهم يؤيدون تولي إمرأة منصب رئيس الجمهورية. و أخيرا، 38% من التونسيين المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يؤيدون هذا الموقف.

بالنسبة لمنصب رئيس البرلمان:

46% من التونسيين يؤيدون تولي المرأة منصب رئيس البرلمان و خاصة منهم سكان ولاية أريانة و ذلك بنسبة 64% من المؤيدين و ولاية باجة بنسبة 63%. تبقى سليانة الولاية الأقل تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس البرلمان بنسبة 18%.

التونسيون المتراوحة أعمارهم بين 45 و 59 سنة هم الأكثر تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس البرلمان بنسبة 54%. التونسيون الذين لهم مستوى تعليمي عالي يؤيدون أيضا القيادة النسائية في المشهد السياسي التونسي إذ 49% يؤيدون تولي المرأة منصب رئيس البرلمان. و أخيرا، 57% من التونسيين المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يؤيدون هذا الموقف.

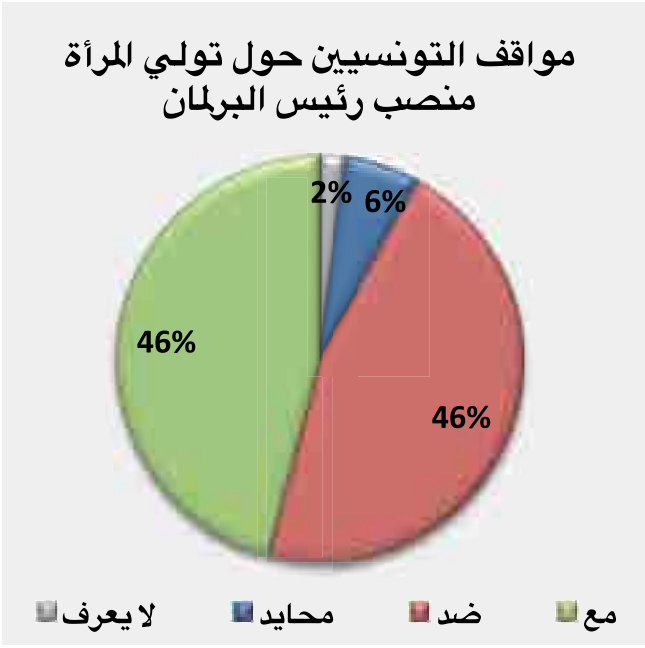

بالنسبة لمنصب رئيس الحكومة:

37% من التونسيين يؤيدون تولي المرأة منصب رئيس الحكومة.

الولاية الأكثر تأييدا لتولي إمرأة منصب رئيس الحكومة هي ولاية أريانة بنسبة 52% و تتبعها المنستير بنسبة 50%. التونسيون المتراوحة أعمارهم بين 45 و 59 سنة هم الأكثر تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس الحكومة بنسبة 44%. التونسيون الذين لهم مستوى تعليمي عالي يبدون أيضا الأكثر تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس الحكومة بنسبة 42%.

و أخيرا، 46% من التونسيين المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يؤيدون هذا الموقف.

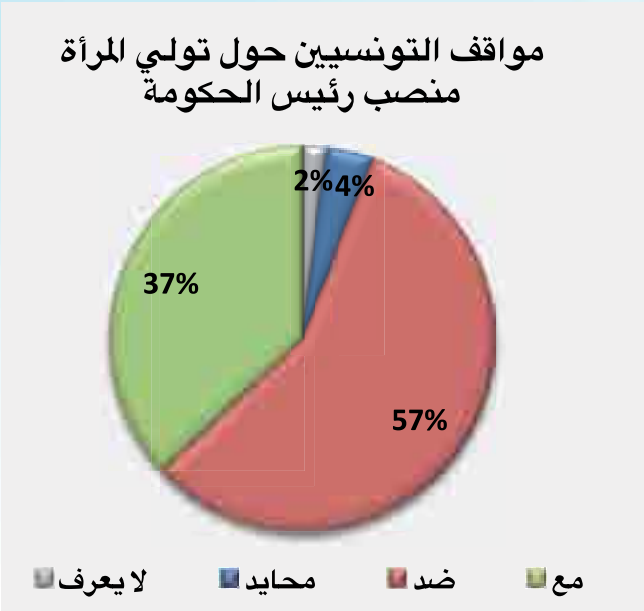

بالنسبة لمنصب وزيرة في وزارة أخرى غير وزارة المرأة:

69% من التونسيين يؤيدون تولي المرأة منصب وزيرة في وزارة أخرى غير وزارة المرأة و بالخصوص 85% من سكان ولاية المنستير و 81% من ولاية باجة. التونسيون الذين لهم مستوى تعليمي عالي يؤيدون بنسبة 74% تولي المرأة منصب وزيرة. و أخيرا، 78% من التونسيين المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى مؤيدون.

بالنسبة لمنصب رئيس بلدية:

66% من التونسيين يؤيدون تولي المرأة منصب رئيس بلدية.

و على وجه الخصوص، 78% من سكان المنستير هم مؤيدون، و 80% من سكان أريانة. التونسيون الذين لهم مستوى تعليمي عالي يؤيدون بنسبة 69% تولي المرأة منصب رئيس بلدية. وأخيرا، فإن 74% من التونسيين المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى مؤيدون.

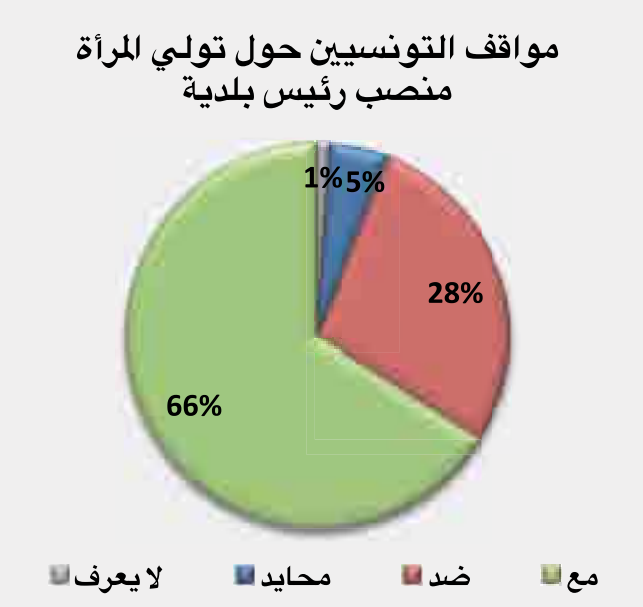

بالنسبة لمنصب رئيس حزب سياسي:

60% من التونسيين يؤيدون تولي المرأة منصب رئيس حزب سياسي و خصوصا 73% من سكان المنستير و 73% من سكان أريانة. التونسيون المتراوحة أعمارهم بين 45 و 59 سنة هم الأكثر تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس حزب سياسي بنسبة 63%. التونسيون الذين لهم مستوى تعليمي عالي يؤيدون بنسبة 65% تولي المرأة منصب حزب سياسي. و أخيرا، فإن 73% من التونسيين المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يؤيدون هذا الموقف.

إقليم تونس الكبرى

البيانات من المعهد الوطني للإحصاء – السكان في 1 جويلية 2011

الملخص العام للنتائج على مستوى الولايات

إقليم تونس الكبرى:

يتكوّن إقليم تونس الكبرى من ولايات أريانة وبن عروس و منوبة و تونس. تعدّ هذه الجهة 2.477.400 ساكنا أي23.2% من العدد الجملي للسكان وتمسح 2.726 كم^2 أي 1.7 % من المساحة الجملية للبلاد التونسية، قرابة ربع التونسيين يعيشون في 1.7 % من التراب التونسي. هذا يدلّ على أهميّة إقليم تونس على المستوى الوطني. تمثل الإناث 49.4 % من سكان هذه الجهة.

البيانات من المعهد الوطني للإحصاء – السكان في 1 جويلية 2011

ولاية أريانة

تضمّ هذه الولاية 510.500 ساكنا وتمسح 482 كم^2.

تلقّب مدينة أريانة، مركز الولاية، بمدينة الورد لإنتاجها للورود وخاصة نوعية تسمّى «ورد أريانة» جلبوها الأندلسيون سنة 1637.

تأوي ولاية أريانة القطب التكنولوجي الغزالة الذي يحتوي في

نفس الموقع على جملة من مدارس المهندسين والتقنيين ومراكز بحث وتطوير ومحضنة مؤسسات.

توزيع العيّنة من ولاية أريانة

التوزيع حسب الشريحة العمريّة

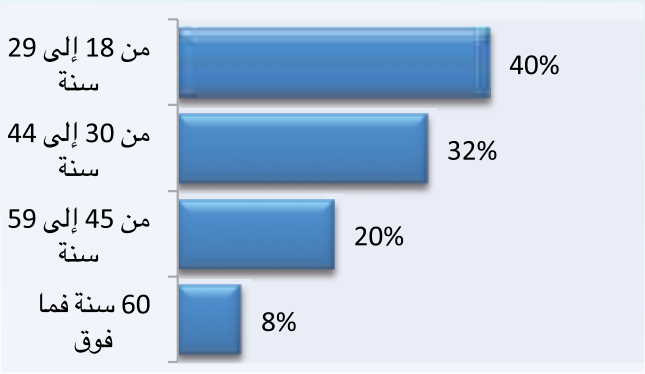

التوزيع حسب الوسط

التوزيع حسب الشرائح المهنية و الإجتماعية

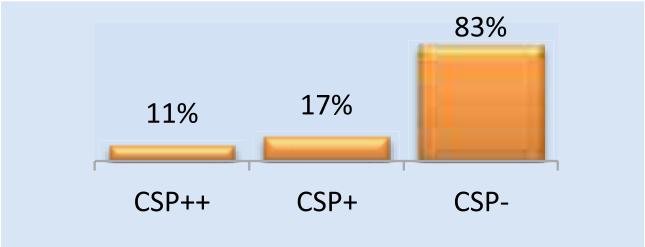

النتائج بالنسبة لولاية أريانة:

تمّ إستجواب 151 ساكنا من ولاية أريانة. يتوزّعون كالآتي:

المواقف العامة لسكان ولاية أريانة حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

سكان ولاية أريانة إجمالا مؤيّدون لمشاركة المرأة في الحياة السياسيّة:

76% من سكان أريانة يؤيدون مشاركة المرأة في الحياة السياسية

وهي تحتل هكذا المرتبة الثانية من بين الولايات الأكثر تشجيعا على مشاركة المرأة في الحياة السياسية (مباشرة بعد ولاية المنستير 77%).

38% منهم يفسرون هذا الموقف المؤيّد بالإشارة إلى مبدأ المساواة بين الجنسين و 14% يستدلون بكون المرأة التونسية أثبتت قدرتها في السياسة وهي تلعب دورا هامّا وأساسيّا ومؤكدا في كل المجالات وبصورة خاصة في المجال السياسي و 13% يؤكدون على

مواقف سكان أريانة حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية

ضرورة مشاركتها في الحياة السياسية حتى تدافع على حقوقها ومكاسبها و 12% يرون أن المرأة لها الكفاءات اللاّزمة للمشاركة في الحياة السياسية (قادرة على التعبئة و ناجعة وملتزمة و نزيهة).

سكان ولاية أريانة البالغين من العمر أكثر من 45 سنة هم الأكثر تأييدا على مشاركة المرأة في الحياة السياسية: بالفعل 87 %من الذين أعمارهم بين 45 و 59 سنة يؤيّدون مشاركة المرأة في الحياة السياسية ونفس الشيء بالنسبة لـ84 % من الذين أعمارهم 60 سنة و أكثر.

86% من سكان أريانة ذوي مستوى التعليم العالي يؤيّدون مشاركة المرأة في الحياة السياسية - كما يؤيّد ذلك 94 % من الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و 88% من الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا.

21% فقط من سكان أريانة هم ضد مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

سكان أريانة أقّل تشجيعا للمشاركة في السياسة عندما يتعلّق الأمر بنساء من عائلاتهم القريبة:

مواقف سكان أريانة فيما يخص تشجيع إمرأة من الأسرة للمشاركة في الحياة السياسية

في مسألة تشجيعهم لإحدى نساء أسرتهم على المشاركة في السياسة يبدي سكان أريانة تحفظا أكثر فـ61% منهم فقط يشجعون إحدى نساء أسرتهم على المشاركة في الحياة السياسية - 51% من ضمن الغير المشجعين يفسرون تحفظهم بعدم استقرار المشهد السياسي الحالي.

وكما هو الحال بالنسبة لمشجعي المرأة بصفة عامة فإنّ ذوي 45 – 59 سنة هم الأكثر تأييدا لمشاركة إحدى نساء عائلتهم في الحياة السياسية بـ 73% ونفس الشيء بالنسبة لـ68% من سكان الوسط الريفي و 60% من سكان الوسط الحضري و 77% من الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و 68% من الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا.

مواقف سكان أريانة إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر:

73% من سكان أريانة يؤيدون أن تتحمّل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية.

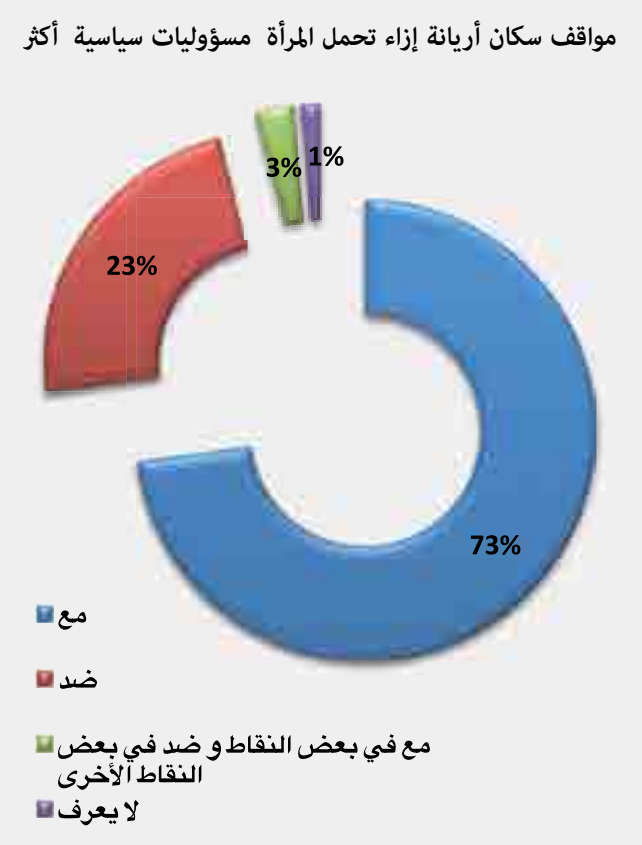

يبرّرون هذا الموقف في 26% من الحالات بمبدأ المساواة بين الرجل و المرأة، و في 23% من الحالات بكون المرأة تتمتّع بكفاءات و خصال إنسانية ضرورية للحياة السياسية (قادرة على التعبئة و ناجعة وملتزمة و نزيهة) .

15% منهم يقرون بأن المرأة لها الكفاءة اللازمة للمشاركة في الحياة السياسية (تكوين و أفكار و قيمة مضافة).

تجدر الإشارة إلى أن 83% من سكان أريانة الذين تتراوح أعمارهم بين 45 و 59 سنة يؤيدون أن تتحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر. و نفس الشيء بالنسبة لـ 81% من سكان الوسط الريفي و83% من الذين يتمتعون بمستوى تعليم عالي و 88% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

مواقف سكان أريانة إزاء تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة:

55% من سكان أريانة يؤيدون تطبيق التناصف بين الرجل و

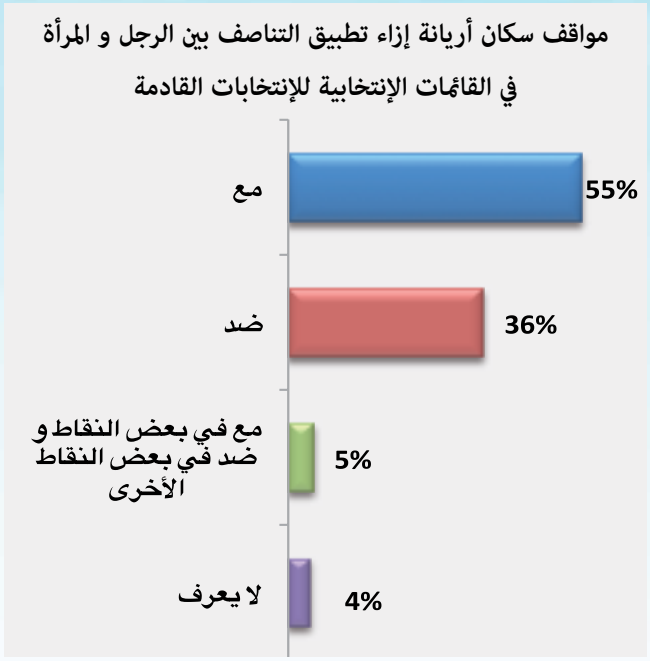

المرأة في القائمات الانتخابية للإنتخابات القادمة بينما 36% لا يؤيدون ذلك.

57% من المؤيدين لمبدأ التناصف يبررون ذلك بالمساواة بين الرجل و المرأة.

أما بالنسبة للرافضين لمبدأ التناصف فـ42% منهم يبررون ذلك باعتقادهم أن السياسة جُعلت للرجال و أنه لا مكان للمرأة فيها.

69% من المؤيدين لمبدأ التناصف في القائمات الإنتخابية من سكان ولاية أريانة يبلغون من العمر 60 سنة وأكثر و 71% من جملة المؤيدين يعيشون في الوسط الريفي.

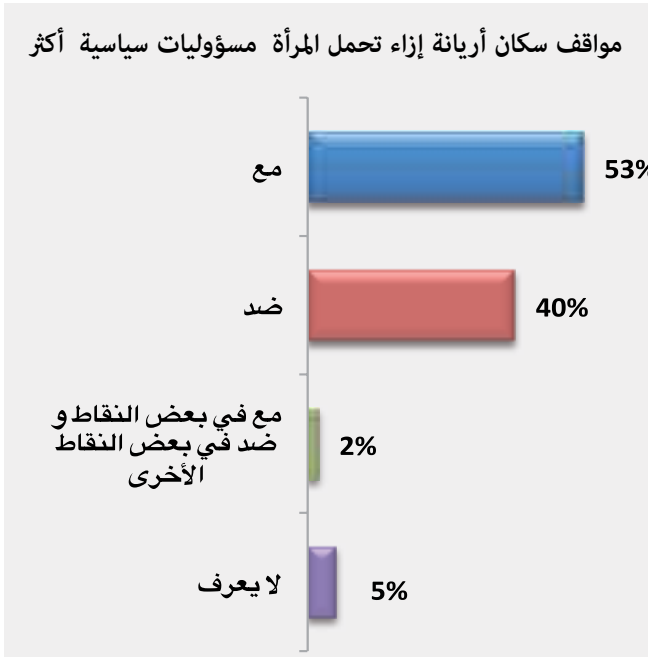

مواقف سكان ولاية أريانة إزاء تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية:

53% من سكان ولاية أريانة يؤيدون فكرة تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية، 23% منهم يعتبرون هذه الحصّة كوسيلة لضمان وجود المرأة في السياسة.

الـ40% الرافضون لهذا المبدأ يبررون موقفهم في 21% من الحالات بكون تخصيص حصّة للنساء يتعارض مع تكافؤ الفرص.

من ضمن المؤيدين لتخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية 60% ليس لهم أي مستوى تعليمي و 63% لهم مستوى التعليم الإبتدائي و 64% ينتمون إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا و 59% إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

القيمة المضافة للمرأة في السياسة:

54% من سكان أريانة يعتبرون أن المرأة لا تعطي الإضافة في السياسة، بينما 42% منهم يرون عكس ذلك.

31% من الذين يرون أن للمرأة قيمة مضافة في السياسة يعتبرون أن هذه القيمة تكمن في أفكارها و كفاءتها و 28% يرون أنها تكمن في مساهمتها في الدفاع عن حقوق الإنسان و بالأخص حقوق المرأة و الطفل.

القدرة على الإقناع و نوايا التصويت:

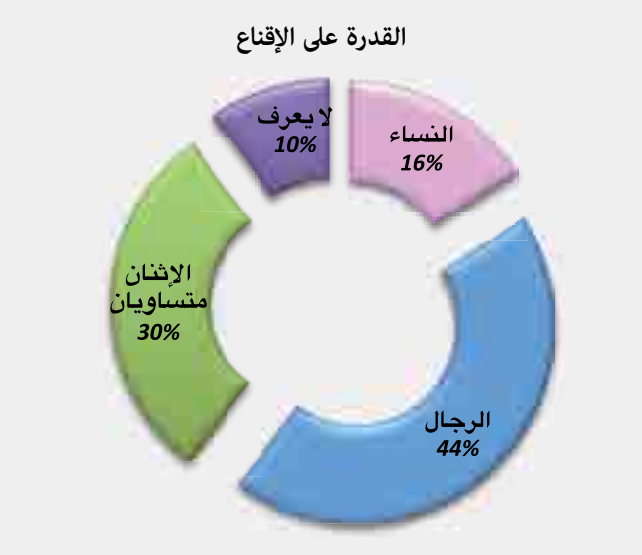

القدرة على الإقناع:

16% من سكان ولاية أريانة أقروا بكونهم أكثر اقتناعا بالنساء و 63% منهم يبررون موقفهم هذا بأن النساء لهن مهارات في التواصل أكثر من الرجال.

44% من سكان ولاية أريانة أقروا بكونهم أكثر اقتناعا بالرجال و 52% منهم يرون لدى الرجال مهارات أكبر في التواصل و 30% يرون أن الرجل و المرأة لهما نفس القدرة على الإقناع.

نوايا التصويت:

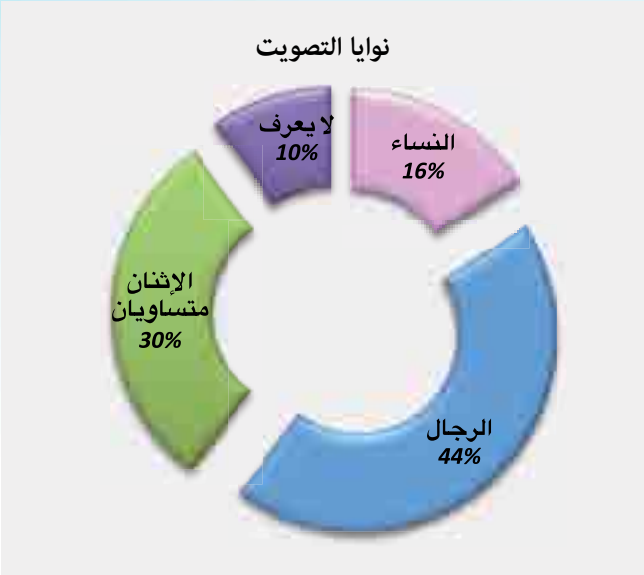

28% من سكان ولاية أريانة صرحوا أنهم ينوون التصويت لفائدة امرأة في الانتخابات القادمة و 45% ينوون التصويت لرجل و 2% فقط لا ينوون التصويت.

42% من الذين ينوون التصويت لإمرأة صرحوا أنهم سيقومون بذلك تضامنا مع المرأة.

37% من الذين ينوون التصويت لرجل سيقومون بذلك عن إقتناع شخصي معتبرين أن «الرجال أفضل من النساء» و 35% سيصوتون لرجل من أجل الخصال التي يمتلكها (الكاريزما، حذق التعبئة، النجاعة،...)

التأثير الناجم عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

- 80% من سكان ولاية أريانة يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يساعد على تحسين وضعية البلاد و يشارك في هذه الفكرة 86% من ذوي مستوى التعليم العالي و 88% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و 87% من الذين تتراوح أعمارهم بين 45 و 59 سنة.
- 79% من سكان ولاية أريانة يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يمكن أن يعزز مشاركة جميع فئات الشعب في الحياة الإجتماعية. من بين هؤلاء 94% ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و88% إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية

العليا و 86% لديهم مستوى التعليم العالي .

- 59% من سكان ولاية أريانة موافقون على كون تولي المرأة مسؤوليات سياسية يساهم في تقليص العنف السياسي.

84% من سكان ولاية أريانة الذين أعمارهم 60 سنة فما فوق و 68% من الذين ينتمون إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا يساندون هذه الفكرة.

84% من سكان ولاية أريانة البالغين من العمر 60 سنة فأكثر يؤيدون هذه الفكرة و نفس الشيء بالنسبة للذي ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية العليا بنسبة 68%.

- 77% من سكان ولاية أريانة يعتقدون أنه إذا ما تقلص العنف السياسي سيشجع ذلك النساء على المشاركة أكثر في الحياة السياسية.
- 59% من سكان ولاية أريانة يعتقدون أن تحميل المسؤولية السياسية للمرأة يؤدي إلى تقليص الفساد المالي و التحيل.

المواقف حول تحمل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية:

على الصعيد الجهوي:

64% من سكان ولاية أريانة يؤيدون تحمل المرأة مسؤوليات سياسية في ولايتهم. 71% منهم ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و 77% يبلغون من العمر 60 سنة فأكثر.

على الصعيد الوطني:

69% من سكان ولاية أريانة يؤيدون تحمل المرأة مسؤوليات سياسية على الصعيد الوطني و من أكثر المؤيدين لهذه الفكرة هم 82% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و 85% من الذين يبلغون من العمر 60 سنة و أكثر و 78% من ذوي مستوى التعليمي العالي.

المواقف حول تولي المرأة مراكز القيادة في السياسة:

بالنسبة لمنصب رئيس الجمهورية:

43% من سكان ولاية أريانة يؤيدون تولي امرأة منصب رئيس الجمهورية.

سكان ولاية أريانة الذين لديهم مستوى تعليمي عالي يؤيدون تولي المرأة مراكز القيادة في المشهد السياسي التونسي إذ أن 48% منهم يؤيدون تولي المرأة منصب رئيس الجمهورية.

و 59% من سكان أريانة المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يؤيدون هذا الموقف.

بالنسبة لمنصب رئيس البرلمان:

64% من سكان ولاية أريانة يؤيدون أن تتولى امرأة منصب رئيس البرلمان و بالخصوص الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 44 سنة إذ أن 77% منهم مع تولي المرأة منصب رئيس برلمان.

و أيضا ذوو مستوى التعليم العالي في مدينة أريانة يؤيدون تولي المرأة منصب رئيس برلمان بنسبة 68% و أخيرا، المنتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يؤيدون أيضا هذا الموقف بنسبة 71%.

بالنسبة لمنصب رئيس الحكومة:

52% من سكان ولاية أريانة يؤيدون أن تتولى امرأة منصب رئيس الحكومة.

سكان ولاية أريانة الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 44 سنة هم الأكثر تأييدا لفكرة تولي المرأة مناصب القيادة في المشهد السياسي التونسي إذ أن 65% منهم مع توليها منصب رئيس حكومة.

ذوو مستوى التعليم العالي يبدون أيضا أكثر تأييدا لفكرة تولي المرأة مناصب القيادة في المشهد السياسي التونسي إذ أن 62% منهم مع توليها منصب رئيس حكومة.

و 71% من سكان أريانة المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يؤيدون هذا الموقف.

بالنسبة لمنصب وزيرة في وزارة أخرى غير وزارة المرأة:

77% من سكان ولاية أريانة يؤيدون أن تتولى امرأة منصب وزيرة في وزارة أخرى غير وزارة المرأة.

82% من سكان أريانة المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يؤيدون هذا الموقف.

بالنسبة لمنصب رئيس البلدية:

80% من سكان ولاية أريانة يؤيدون أن تتولى امرأة منصب رئيس بلدية. 84% من ذوي مستوى التعليم العالي يبدون أكثر

تأييدا لفكرة تولي المرأة منصب رئيس بلدية. 82% من سكان أريانة المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يؤيدون هذا الموقف.

بالنسبة لمنصب رئيس حزب سياسي:

73% من سكان ولاية أريانة يؤيدون أن تتولى امرأة منصب رئيس حزب سياسي. سكان ولاية أريانة الذين تتراوح أعمارهم بين 45 و 59 سنة هم الأكثر تأييدا لفكرة تولي المرأة منصب رئيس حزب سياسي بنسبة 87%.

توزيع العيّنة من ولاية بن عروس
التوزيع حسب الشريحة العمريّة

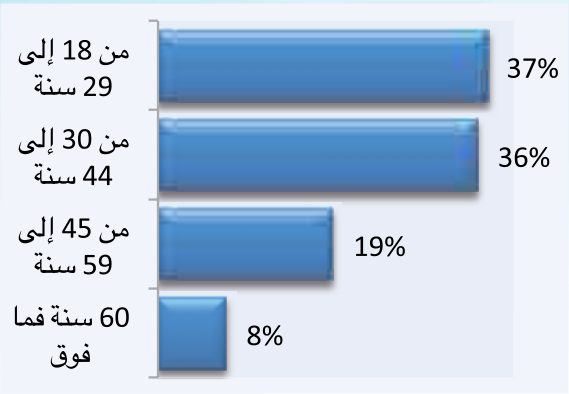

التوزيع حسب الوسط

التوزيع حسب الشرائح المهنية و الإجتماعية

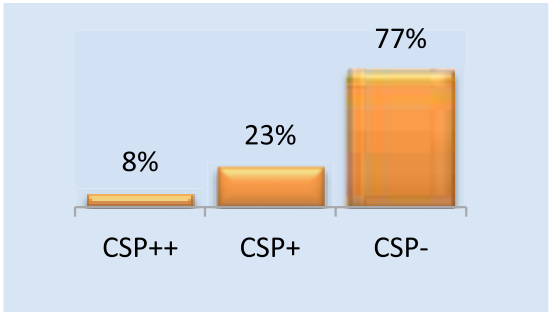

ذوو مستوى التعليم العالي يبدون أيضا أكثر تأييدا لفكرة تولي المرأة منصب رئيس حزب سياسي و ذلك بنسبة 76%.

تضمّ هذه الولاية 588 700 ساكنا و تمسح 761 كم^2.

الإقتصاد المحلي يتمثل خصوصا في الصناعة بوجود 584 مؤسسة

توفر 10 مواطن شغل فأكثر، منهم 177 وحدة مصدرة كليا.

الإقتصاد الإقليمي يتضمن أيضا ميزة كبرى و هي ميناء رادس الميناء الرئيسي للبضائع في البلاد.

النتائج بالنسبة لولاية بن عروس:

تمّ إستجواب 159 ساكنا من ولاية بن عروس. يتوزّعون كالآتي:

المواقف العامة لسكان ولاية بن عروس حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

سكان ولاية بن عروس إجمالا مؤيّدون لمشاركة المرأة في الحياة السياسيّة:

73% من سكان بن عروس يؤيدون مشاركة المرأة في الحياة السياسية وهي تحتل هكذا المرتبة الخامسة من بين الولايات الأكثر تشجيعا على مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

30 % منهم يفسرون هذا الموقف المؤيّد بالإشارة إلى مبدأ المساواة بين الجنسين و 18% يستدلون بكون المرأة لها الكفاءات اللاّزمة للمشاركة في الحياة السياسية (تكوين، أفكار، قيمة مضافة)، 16% يرون أن المرأة التونسية أثبتت قدرتها في السياسة وهي تلعب دورا هامّا وأساسيّا ومؤكدا في كل المجالات وبصورة خاصة في المجال السياسي و 15% يؤكدون أن المرأة لها الكفاءات اللاّزمة للمشاركة في الحياة السياسية (قادرة على التعبئة و ناجعة وملتزمة و نزيهة) و 14% يرون أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية واجب.

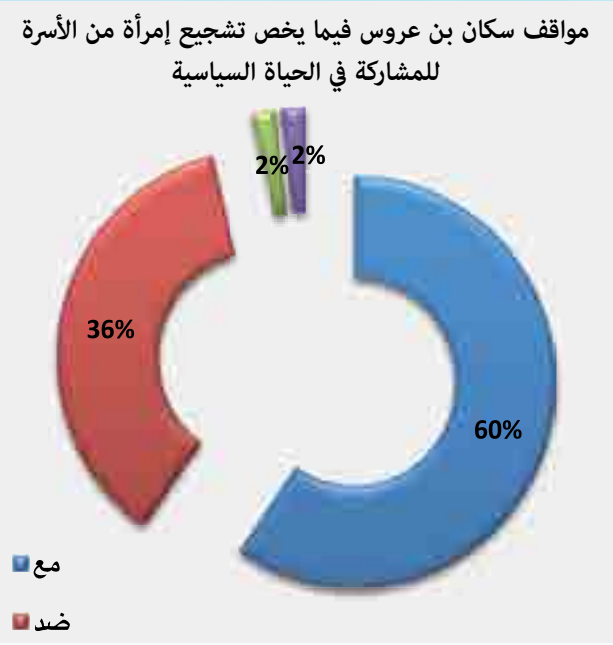

سكان ولاية بن عروس البالغين من العمر بين 45 و 59 سنة هم الأكثر تأييدا لمشاركة المرأة في الحياة السياسية.

87% من سكان بن عروس ذوي مستوى التعليم العالي يؤيّدون مشاركة المرأة في الحياة السياسية - كما يؤيّد ذلك 83% من الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و 80% من الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا.

سكان بن عروس أقّل تشجيعا للمشاركة في السياسة عندما يتعلّق الأمر بنساء من عائلاتهم القريبة:

في مسألة تشجيعهم لإحدى نساء أسرتهم على المشاركة في

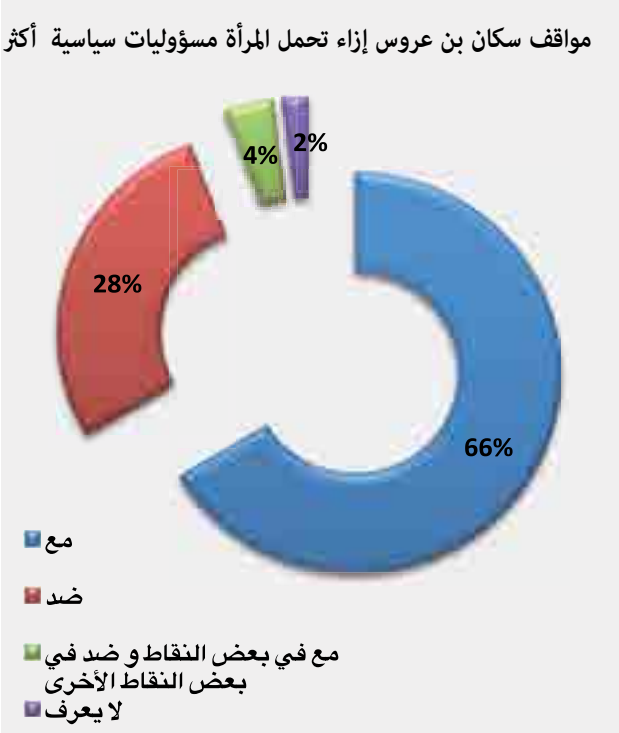

السياسة يبدي سكان بن عروس تحفظا أكثر فـ60% منهم فقط يشجعون إحدى نساء أسرتهم على المشاركة في الحياة السياسية - 38% من ضمن الغير المشجعين يفسرون تحفظهم بعدم استقرار المشهد السياسي الحالي.

سكان ولاية بن عروس الذي تتراوح أعمارهم بين 45 – 59 سنة هم الأكثر تأييدا لمشاركة إحدى نساء عائلتهم في الحياة السياسية بـ81% ونفس الشيء بالنسبة لـ67% من الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

مواقف سكان بن عروس إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر:

66% من سكان بن عروس يؤيدون أن تتحمّل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية.

34% منهم يبرّرون هذا الموقف بكون المرأة تتمتّع بكفاءات و خصال إنسانية ضرورية للحياة السياسية (قادرة على التعبئة و ناجعة وملتزمة و نزيهة) ، و 29% من الحالات يصرحون بكون المرأة تتمتّع بالكفاءات اللاّزمة للمشاركة في الحياة السياسية (تكوين، أفكار، قيمة مضافة)،

تجدر الإشارة إلى أن 81% من سكان بن عروس الذين تتراوح

مواقف سكان بن عروس إزاء تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة

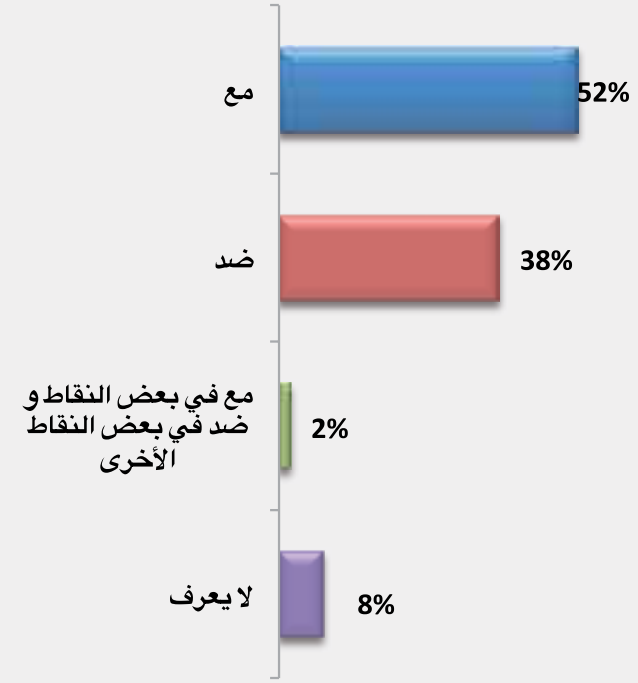

أعمارهم بين 45 و 59 سنة يؤيدون أن تتحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر. و نفس الشيء بالنسبة لـ75% من الذين يتمتعون بمستوى تعليم عالي و 75% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

مواقف سكان بن عروس إزاء تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة:

52% من سكان بن عروس يؤيدون تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الانتخابية للانتخابات القادمة بينما 38% لا يؤيدون ذلك. تطبيق مبدأ المساواة بين الرجل و المرأة يمثل بالنسبة لـ55% من سكان ولاية بن عروس دافعا لتأييدهم لمبدأ التناصف.

أما بالنسبة للرافضين لمبدأ التناصف فـ36% منهم يبررون ذلك

مواقف سكان ولاية بن عروس إزاء تخصيص حصة للنساء في الأحزاب السياسية

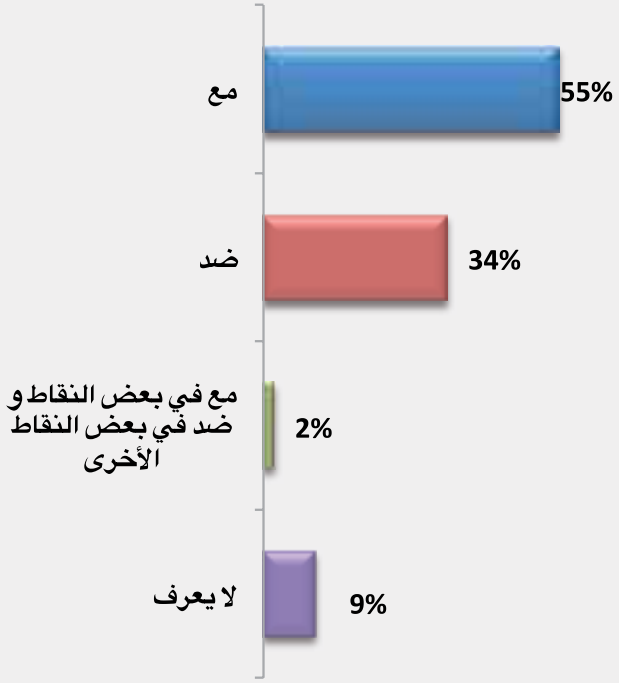

باعتقادهم أن السياسة جُعلت للرجال و أنه لا مكان للمرأة فيها.

61% من المؤيدين لمبدأ التناصف في القائمات الانتخابية من سكان ولاية بن عروس يبلغون من العمر بين 45 و 59 سنة و 63% من جملة المؤيدين يعيشون في الوسط الريفي.

مواقف سكان ولاية بن عروس إزاء تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية:

55% من سكان ولاية بن عروس يؤيدون فكرة تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية، 19% منهم يرون أن المرأة تتمتّع

بالكفاءات اللاّزمة للمشاركة في الحياة السياسية، 16% يؤكدون بأن ذلك حقها و نفس الشيء 16% منهم يعتبرون هذه الحصّة كوسيلة لضمان وجود المرأة في السياسة. الـ34% الرافضون لهذا المبدأ يبررون موقفهم في 33% من الحالات بأنه ينبغي الإستناد على أساس الجدارة بغض النظر عن الجنس.

من ضمن المؤيدين لتخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية 75% ليس لهم أي مستوى تعليمي و 61% يبلغون من العمر بين 45 و 59 سنة.

القيمة المضافة للمرأة في السياسة:

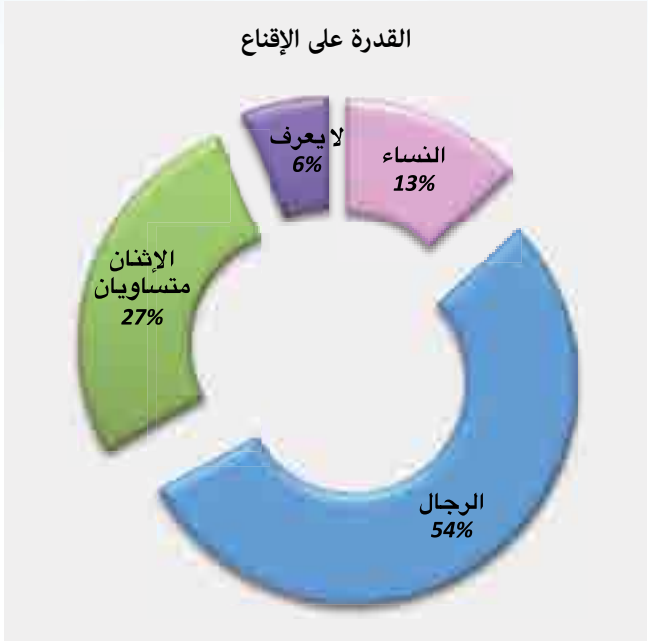

60% من سكان بن عروس يعتبرون أن المرأة لا تعطي الإضافة في السياسة، بينما 34% منهم يرون عكس ذلك. 35% من الذين يرون أن للمرأة قيمة مضافة في السياسة يعتبرون أن هذه القيمة تكمن في أفكارها و كفاءتها و 24% يرون أنها تكمن في مساهمتها في الدفاع عن حقوق الإنسان و بالأخص حقوق المرأة و الطفل.

القدرة على الإقناع و نوايا التصويت:

القدرة على الإقناع:

13% من سكان ولاية بن عروس أقروا بكونهم أكثر اقتناعا بالنساء و43% منهم يبررون موقفهم هذا بأن النساء لهن مهارات في التواصل أكثر من الرجال و 38% يقتنعون أكثر بالنساء

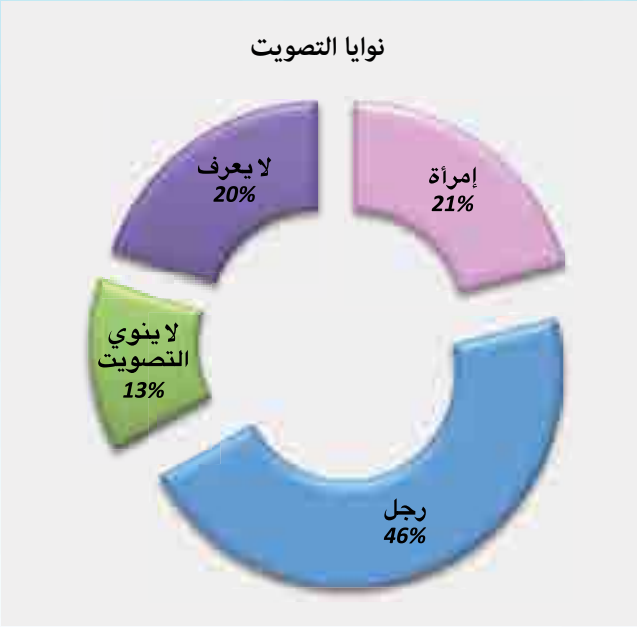

بفضل ميزاتهن الإنسانية (الصراحة، النزاهة)

54% من سكان ولاية بن عروس أقروا بكونهم أكثر اقتناعا بالرجال و 38% منهم يرون لدى الرجال مهارات أكبر في التواصل و 27% يرون أن الرجل و المرأة لهما نفس القدرة على الإقناع.

نوايا التصويت:

21% من سكان ولاية بن عروس صرحوا أنهم ينوون التصويت لفائدة امرأة في الانتخابات القادمة و 46% ينوون التصويت لرجل و 13% لا ينوون التصويت.

32% من الذين ينوون التصويت لامرأة سيقومون بذلك للميزات الإنسانية التي تتمتع بها (الصراحة، النزاهة) و 24% سيقومون بذلك تضامنا مع المرأة.

44% من الذين ينوون التصويت لرجل سيقومون بذلك من أجل الخصال التي يمتلكها (الكاريزما، حذق التعبئة، النجاعة، ...) و 21% سيصوتون لرجل عن إقتناع شخصي معتبرين أن «الرجال أفضل من النساء».

التأثير الناجم عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

- 76% من سكان ولاية بن عروس يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يساعد على تحسين وضعية البلاد و يشارك في هذه الفكرة 84% من الذين تتراوح أعمارهم بين 45 و 59 سنة.
- 76% من سكان ولاية بن عروس يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يمكن أن يعزز مشاركة جميع فئات الشعب

في الحياة الاجتماعية. من بين هؤلاء 84% ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و 79% لديهم مستوى التعليم العالي.

- 57% من سكان ولاية بن عروس موافقون على كون تولي المرأة مسؤوليات سياسية يساهم في تقليص العنف السياسي.

68% من سكان ولاية بن عروس الذين أعمارهم بين 45 و 59 سنة يساندون هذه الفكرة.

- 80% من سكان ولاية بن عروس يعتقدون أنه إذا ما تقلص العنف السياسي سيشجع ذلك النساء على المشاركة أكثر في الحياة السياسية.
- 48% من سكان ولاية بن عروس يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يقلص الفساد والممارسات الاحتيالية

المواقف حول تحمل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية:

على الصعيد الجهوي:

62% من سكان ولاية بن عروس يؤيدون تحمل المرأة مسؤوليات سياسية في ولايتهم. 83% منهم يبلغون من العمر 60 سنة و أكثر.

على الصعيد الوطني:

62% من سكان ولاية بن عروس يؤيدون تحمل المرأة مسؤوليات سياسية على الصعيد الوطني و من أكثر المؤيدين لهذه الفكرة هم 83% من الذين يبلغون من العمر 60 سنة و أكثر.

المواقف حول تولي المرأة مراكز القيادة في السياسة:

بالنسبة لمنصب رئيس الجمهورية:

39% من سكان ولاية بن عروس يؤيدون تولي امرأة منصب رئيس الجمهورية. سكان ولاية بن عروس الذين يبلغون من العمر 60 سنة و أكثر هم الأكثر تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس الجمهورية إذ أن 58% منهم يؤيدون هذه الفكرة.

بالنسبة لمنصب رئيس البرلمان:

62% من سكان ولاية بن عروس يؤيدون أن تتولى امرأة منصب رئيس البرلمان و بالخصوص الذين يبلغون من العمر60 سنة و أكثر إذ أن 75% منهم يؤيدون هذه الفكرة.

بالنسبة لمنصب رئيس الحكومة:

43% من سكان ولاية بن عروس يؤيدون أن تتولى امرأة منصب رئيس الحكومة . سكان ولاية بن عروس الذين يبلغون من العمر 60 سنة و أكثر هم الأكثر تأييدا لهذه الفكرة إذ أن 58% منهم مع تولي المرأة منصب رئيس الحكومة.

ذوو مستوى التعليم العالي يبدون أيضا أكثر تأييدا لفكرة تولي المرأة مناصب القيادة في المشهد السياسي التونسي إذ أن 47% منهم مع توليها منصب رئيس الحكومة.

بالنسبة لمنصب وزيرة في وزارة أخرى غير وزارة المرأة:

70% من سكان ولاية بن عروس يؤيدون أن تتولى امرأة منصب وزيرة في وزارة أخرى غير وزارة المرأة. 81% من سكان بن عروس

الذيـن تـتراوح أعمارهـم بـين 45 و 59 يؤيـدون هـذا الموقـف.

بالنسبة لمنصب رئيس بلدية:

توزيع العيّنة من ولاية منوبة
التوزيع حسب الشريحة العمريّة

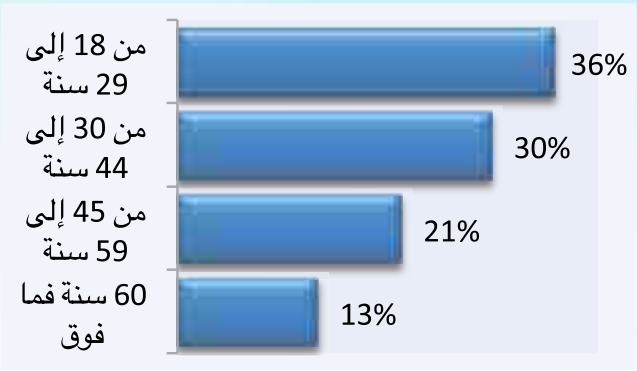

التوزيع حسب الوسط

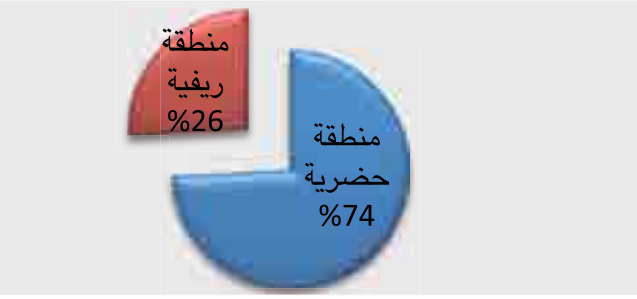

التوزيع حسب الشرائح المهنية و الإجتماعية

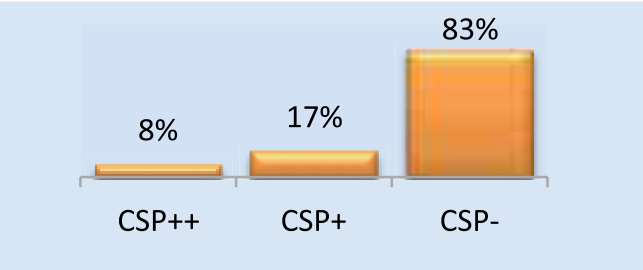

76% مـن سـكان ولايـة بـن عـروس يؤيـدون أن تتـولى امـرأة منصـب رئيـس بلديـة. 83% مـن سـكان بـن عـروس المنتمـين إلى الشريحـة المهنيـة و الإجتماعيـة الأعـلى مـع تـولي المـرأة منصـب رئيـس بلديـة.

بالنسبة لمنصب رئيس حزب سياسي:

64% من سـكان ولاية بن عروس يؤيدون أن تتولى امرأة منصب رئيس حزب سـياسي. سـكان ولاية بن عروس الذين تتراوح أعمارهم بين 45 و 59 سـنة هم الأكـثر تأييـدا لفكـرة تـولي المـرأة منصـب رئيـس حـزب سـياسي بنسـبة 74%.

ولاية منوبة:

تضمّ هذه الولاية 300 375 ساكنا و تمسح 137 1 كم^2.

يعتمد اقتصاد الولاية على الزراعة و الصناعة.

عاشـت الوليـة الصالحـة السـيدة المنوبيـة في منوبـة في القـرن الثـاني عـشر و دُفنـت فيهـا في ضريـح لا يـزال يـزار بكـثرة خاصـة مـن طـرف النسـاء. كانـت تجسـد المـرأة العصريـة الملمـة بالعلـوم الدينيـة و بالقـرآن الكريـم.

مواقف سكان منوبة حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية

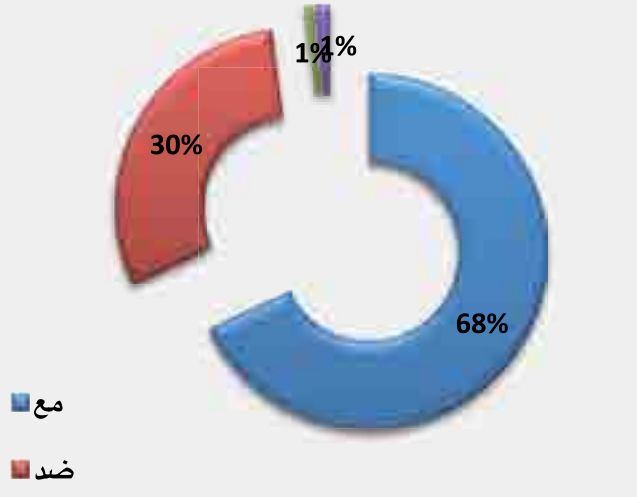

النتائج بالنسبة لولاية منوبة:

تمّ إستجواب 151 ساكنا من ولاية منوبة. يتوزّعون كالآتي:

المواقف العامة لسكان ولاية منوبة حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

سـكان ولايـة منوبـة إجـمالا مؤيّـدون لمشـاركة المـرأة في الحيـاة السياسـيّة:

68% مـن سـكان منوبـة يؤيـدون مشـاركة المـرأة في الحيـاة السياسـية وهـي تحتـل هكـذا المرتبـة الثانيـة عـشر مـن بـين الولايـات الأكـثر تشـجيعا عـلى مشـاركة المـرأة في الحيـاة السياسـية.

34% منهـم يفـسرون هـذا الموقـف المؤيّـد بالإشـارة إلى مبـدأ المسـاواة بـين الجنسـين، 29% يـبررون ذلـك بكـون المـرأة لديهـا الكفـاءات الضروريـة للمشـاركة في الحيـاة السياسـية (تكويـن، أفكار،إضافـة)، 17% يـرون أن المـرأة التونسـية لهـا الكفـاءات اللاّزمـة للمشـاركة في

مواقف سكان منوبة فيما يخص تشجيع إمرأة من الأسرة للمشاركة في الحياة السياسية

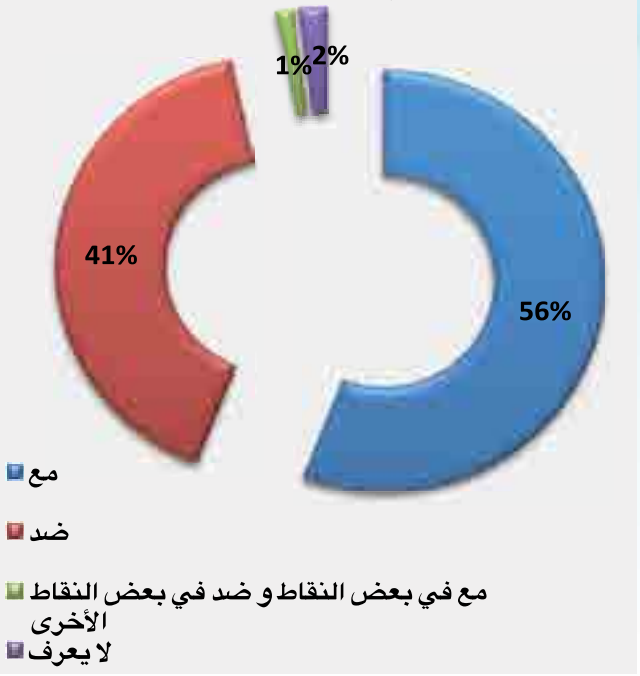

الحياة السياسية (قادرة على التعبئة و ناجعة وملتزمة و نزيهة) و يؤكدون على ضرورة مشاركتها في الحياة السياسية حتى تدافع على حقوقها ومكاسبها، 16% يرون أن من حقها المشاركة و 15% يستدلون بكون المرأة التونسية أثبتت قدرتها في السياسة وهي تلعب دورا هامّا وأساسيّا ومؤكدا في كل المجالات وبصورة خاصة في المجال السياسي و 15% يرون أن مشاركتها في الحياة السياسية واجب.

سكان ولاية منوبة البالغين من العمر بين 30 و 59 سنة هم الأكثر تأييدا على مشاركة المرأة في الحياة السياسية – بالفعل 73% من الذين أعمارهم بين 30 و 44 سنة يؤيّدون مشاركة

مواقف سكان منوبة إزاء تحمل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر

المرأة في الحياة السياسية ونفس الشيء بالنسبة لـ72% من الذين أعمارهم 45 و 59 سنة.

82% من سكان منوبة الذين لهم مستوى تعليم عالي يؤيّدون مشاركة المرأة في الحياة السياسية – كما يؤيّد ذلك 83% من الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

سكان منوبة أقّل تشجيعا للمشاركة في السياسة عندما يتعلّق الأمر بنساء من عائلاتهم القريبة:

في مسألة تشجيعهم لإحدى نساء أسرتهم على المشاركة في السياسة يبدي سكان منوبة أكثر تحفظا فـ56% منهم فقط يشجعون إحدى نساء أسرتهم على المشاركة في الحياة السياسية - 31% من ضمن الغير المشجعين يفسرون تحفظهم بعدم استقرار المشهد السياسي الحالي.

سكان منوبة البالغين من العمر بين 45 و 59 سنة هم الأكثر تأييدا لمشاركة إحدى نساء عائلتهم في الحياة السياسية بـ66% ونفس الشيء بالنسبة لـ63% من الحائزين على مستوى تعليمي عالي.

مواقف سكان منوبة إزاء تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة

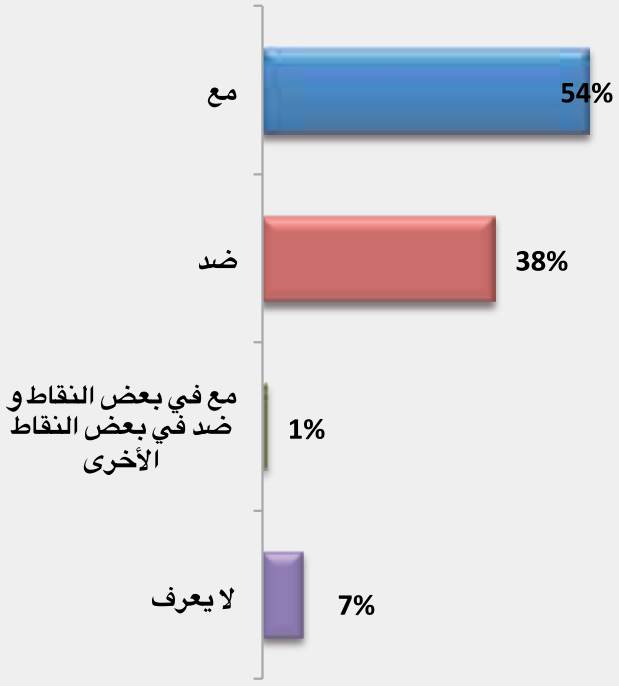

مواقف سكان منوبة إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر:

69% من سكان منوبة يؤيدون أن تتحمّل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية.

32% من الحالات يبرّرون هذا الموقف بكون المرأة تتمتّع بكفاءات و خصال إنسانية ضرورية للحياة السياسية)قادرة على التعبئة و ناجعة وملتزمة و نزيهة (، و 18% من بينهم يصرحون بكون المرأة التونسية لها الكفاءة اللاّزمة للمشاركة في الحياة السياسية (تكوين، أفكار، قيمة مضافة).

تجدر الإشارة إلى أن 80% من سكان منوبة الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 44 سنة يؤيدون أن تتحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر. و نفس الشيء بالنسبة لـ 77% من الذين يتمتعون بمستوى تعليم عالي و 75% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

مواقف سكان منوبة إزاء تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة

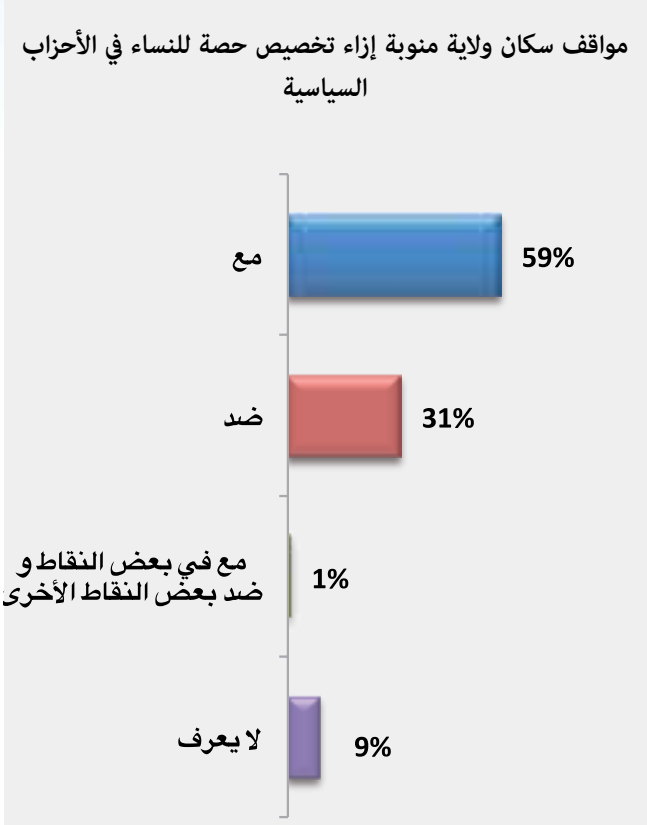

في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة:

54% من سكان منوبة يؤيدون تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الانتخابية للإنتخابات القادمة بينما 38% لا يؤيدون ذلك. 45% من المؤيدين لمبدأ التناصف يبررون ذلك بالمساواة بين الرجل و المرأة.

أما بالنسبة للرافضين لمبدأ التناصف فـ32% منهم يبررون ذلك باعتقادهم أن السياسة جُعلت للرجال و أنه لا مكان للمرأة فيها.

59% من المؤيدين لمبدأ التناصف في القائمات الإنتخابية من سكان ولاية منوبة يبلغون من العمر بين 45 و 59 سنة و 67% من جملة المؤيدين يعيشون في الوسط الريفي.

مواقف سكان ولاية منوبة إزاء تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية:

59% من سكان ولاية منوبة يؤيدون فكرة تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية، 18% منهم يرون أن ذلك حقها ونفس الشيء 18% منهم يعتبرون هذه الحصّة كوسيلة لضمان وجود المرأة في السياسة، وأخيرا، 16% منهم يصرحون بأن المرأة تتمتع بالمؤهلات اللازمة للمشاركة في الحياة السياسية.

الـ31% الرافضون لهذا المبدأ يبررون موقفهم في 19% من الحالات

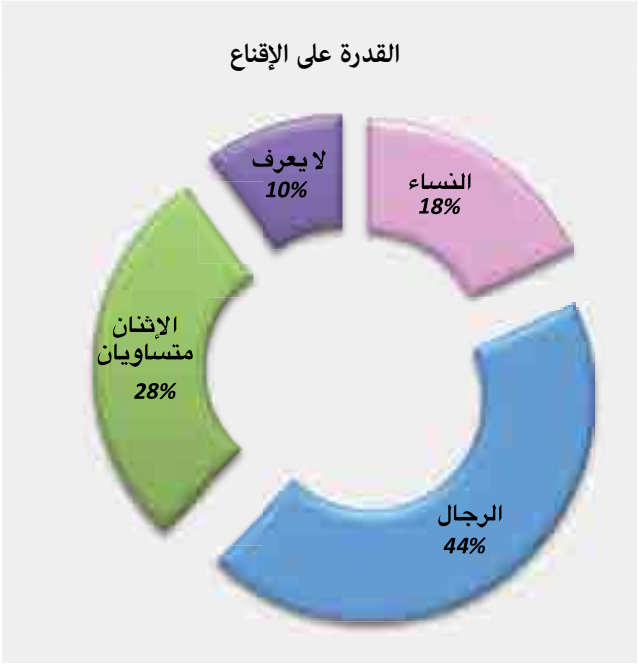

بكون التنصيب يجب أن يكون على أساس الجدارة بغض النظر عن الجنس.

من ضمن المؤيدين لتخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية 69% ليس لهم أي مستوى تعليمي و 76% تتراوح أعمارهم بين 30 و 44 سنة.

القيمة المضافة للمرأة في السياسة:

60% من سكان منوبة يعتبرون أن المرأة لا تعطي الإضافة في السياسة، بينما 32% منهم يرون عكس ذلك.

39% من الذين يرون أن للمرأة قيمة مضافة في السياسة يعتبرون أن هذه القيمة تكمن في أفكارها و كفاءتها، 20% يرون

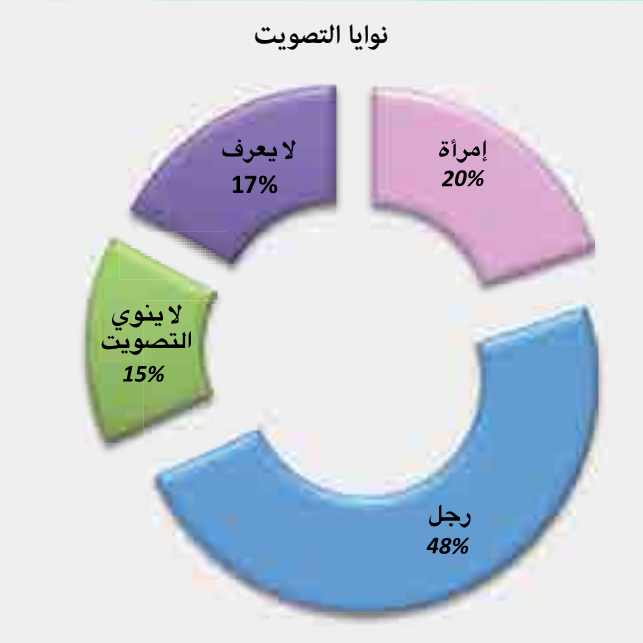

أن مساهمتها تكمن في الدفاع عن حقوق الإنسان و بالأخص حقوق المرأة و الطفل.

القدرة على الإقناع و نوايا التصويت:

القدرة على الإقناع:

18% من سكان ولاية منوبة أقروا بكونهم أكثر اقتناعا بالنساء و39% منهم يبررون موقفهم هذا بأن النساء لهن مهارات في التواصل أكثر من الرجال و 32% لأجل ميزاتها الإنسانية (الصراحة و النزاهة...).

44% من سكان ولاية منوبة أقروا بكونهم أكثر اقتناعا بالرجال و 45% منهم يرون أن لدى الرجال مهارات أكبر في التواصل من النساء و 28% يرون أن الرجل و المرأة لهما نفس القدرة على الإقناع.

نوايا التصويت:

20% من سكان ولاية منوبة صرحوا أنهم ينوون التصويت لفائدة امرأة في الانتخابات القادمة و 48% ينوون التصويت لرجل و 15% لا ينوون التصويت.

30% من الذين ينوون التصويت لإمرأة صرحوا أنهم سيقومون بذلك لشعورهم بالقرب إزاء المرأة و 20% سيقومون بذلك لأجل ميزاتها الإنسانية (الصراحة و النزاهة...).

49% من الذين ينوون التصويت لرجل سيقومون بذلك من أجل الخصال التي يمتلكها (الكاريزما، حذق التعبئة، النجاعة ...) و 23% سيصوتون لرجل لأنهم يعتقدون بأن المرأة لا تملك الصفات اللازمة للمشاركة في الحياة السياسية.

التأثير الناجم عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

- 76% من سكان ولاية منوبة يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يساعد على تحسين وضعية البلاد و يشارك في هذه الفكرة 84% من ذوي مستوى التعليم العالي.
- 67% من سكان ولاية منوبة يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يمكن أن يعزز مشاركة جميع فئات الشعب في الحياة الإجتماعية. وتجدر الإشارة بأن من بين هؤلاء 75% ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و 71% لديهم مستوى التعليم العالي.
- 48% من سكان ولاية منوبة موافقون على كون تولي المرأة مسؤوليات سياسية يساهم في تقليص العنف السياسي. 52% من سكان ولاية منوبة الذين ينتمون إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا يساندون هذه الفكرة.
- 76% من سكان ولاية منوبة يعتقدون أنه إذا ما تقلص العنف السياسي سيشجع ذلك النساء على المشاركة أكثر في الحياة السياسية من بين هؤلاء 81% لديهم مستوى التعليم العالي.
- 45% من سكان ولاية منوبة يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يقلص الفساد والممارسات الاحتيالية.

المواقف حول تحمل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية:

على الصعيد الجهوي:

59% من سكان ولاية منوبة يؤيدون تحمل المرأة مسؤوليات سياسية في ولايتهم. تحديدا 65% منهم تتراوح أعمارهم بين 30 و 44 سنة و 66% لديهم مستوى تعليم عالي.

على الصعيد الوطني:

68% من سكان ولاية منوبة يؤيدون تحمل المرأة مسؤوليات سياسية على الصعيد الوطني و من أكثر المؤيدين لهذه الفكرة هم 75% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و 74% من الذين يعيشون في الوسط الريفي و 77% من ذوي مستوى التعليمي العالي و 73% من بين البالغين من العمر من 30 إلى 44 سنة.

المواقف حول تولي المرأة مراكز القيادة في السياسة:

بالنسبة لمنصب رئيس الجمهورية:

35% من سكان ولاية منوبة يؤيدون تولي امرأة منصب رئيس الجمهورية و خاصة منهم الذين لديهم مستوى تعليمي عالي بنسبة

40% و المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى بنسبة 42% .

بالنسبة لمنصب رئيس البرلمان:

52% من سكان ولاية منوبة يؤيدون أن تتولى المرأة مناصب قيادية، بالخصوص الذين لديهم مستوى تعليمي عالي إذ أن 55% منهم مع تولي المرأة منصب رئيس برلمان. المنتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يؤيدون أيضا هذا الموقف بنسبة 58%.

بالنسبة لمنصب رئيس الحكومة:

40% من سكان ولاية منوبة يؤيدون أن تتولى امرأة منصب رئيس الحكومة. سكان ولاية منوبة الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 44 سنة هم الأكثر تأييدا لفكرة تولي المرأة مناصب القيادة في المشهد السياسي التونسي إذ أن 45% منهم مع توليها منصب رئيس حكومة. ذوو مستوى التعليم العالي يبدون أيضا أكثر تأييدا لفكرة تولي المرأة مناصب القيادة في المشهد السياسي التونسي إذ أن 47% منهم مع توليها منصب رئيس حكومة. و50% من سكان منوبة المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يؤيدون هذا الموقف.

بالنسبة لمنصب وزيرة في وزارة أخرى غير وزارة المرأة:

70% من سكان ولاية منوبة يؤيدون أن تتولى امرأة منصب وزيرة في وزارة أخرى غير وزارة المرأة.

و بالخصوص الذين لديهم مستوى تعليمي عالي إذ أن 77% منهم مع تولي المرأة منصب وزيرة غير وزارة المرأة.

بالنسبة لمنصب رئيس بلدية:

72% من سكان ولاية منوبة يؤيدون أن تتولى امرأة منصب رئيس بلدية. 83% من سكان منوبة المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى هم الأكثر تأييدا لفكرة تولي المرأة منصب

رئيس بلدية.

بالنسبة لمنصب رئيس حزب سياسي:

توزيع العيّنة من ولاية تونس
التوزيع حسب الشريحة العمريّة

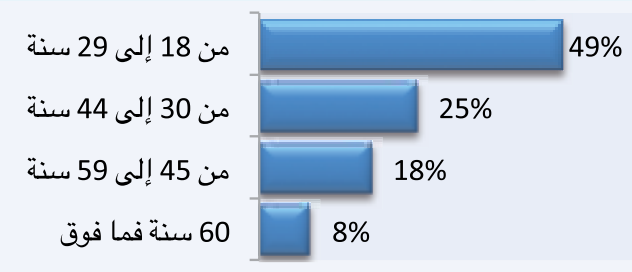

التوزيع حسب الوسط

التوزيع حسب الشرائح المهنية و الإجتماعية

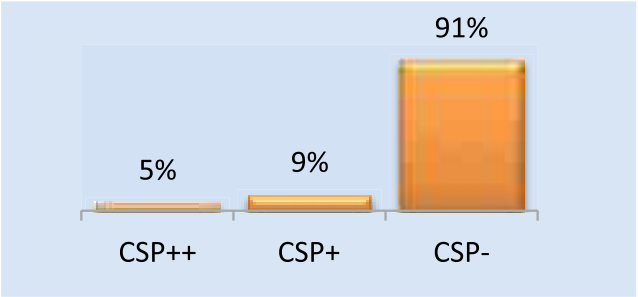

63% من سكان ولاية منوبة يؤيدون أن تتولى امرأة منصب رئيس حزب سياسي. سكان ولاية منوبة من ذوي مستوى التعليم العالي يبدون أكثر تأييدا لفكرة تولي المرأة منصب رئيس حزب سياسي و ذلك بنسبة 71% و 67% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و 68% من الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 سنة يبدون أيضا أكثر تأييدا لفكرة تولي المرأة منصب رئيس حزب سياسي.

ولاية تونس:

مدينة تونس مركز الولاية هي العاصمة الإدارية و الإقتصادية للبلاد.

تضمّ هذه الولاية 1 002 900 ساكنا و تمسح 346 كم^2.

وزنها الإقتصادي مهم جدا: إنها القطب الإقتصادي الأول في البلاد، تأوي ثلث المؤسسات الإقتصادية التونسية و منها تقريبا جميع المقرات

مواقف سكان تونس حول يخص مشاركة المرأة في الحياة السياسية

الإجتماعية للشركات العمومية و تنتج ثلث الناتج المحلي الإجمالي الوطني.

المنطقة مزودة ببنية تحتية هامة للنقل مثل أهم مطار في البلاد: مطار تونس قرطاج الدولي مزود بمعدل طاقة 4.5 مليون راكب سنويا و ميناء حلق الوادي الذي يضمن 95% من النقل البحري للمسافرين و ميناء رادس التجاري الذي يضمن 90% من حركة مناولة الحاويات. تونس هي أيضا نقطة إنطلاق شبكات الطرق السريعة و السكك الحديدية. يمكن لولاية تونس أن تفتخر بعديد النساء الشهيرات اللاتي وُلدنا هناك مثل بشيرة بن مراد الناشطة النسائية و السياسية و توحيدة بن شيخ أول طبيبة تونسية و عربية و راضية حداد سياسية في بداية الإستقلال.

النتائج بالنسبة لولاية تونس:

تمّ إستجواب 150 ساكنا من ولاية تونس. يتوزّعون كالآتي:

المواقف العامة لسكان ولاية تونس حول مشاركة المرأة في الحياة

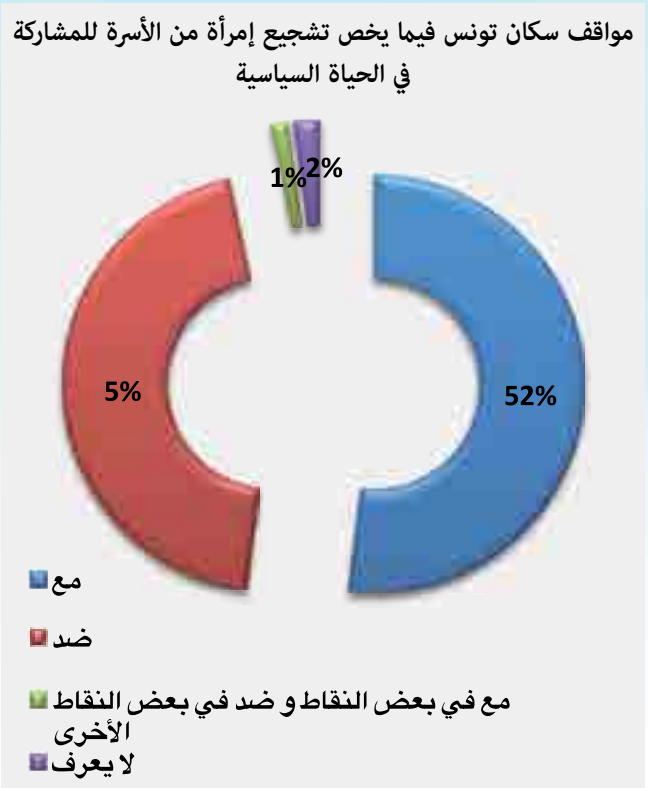

السياسية:

سكان ولاية تونس إجمالا مؤيّدون لمشاركة المرأة في الحياة السياسيّة:

71% من سكان تونس يؤيدون مشاركة المرأة في الحياة السياسية وهي تحتل هكذا المرتبة السابعة من بين الولايات الأكثر تشجيعا على مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

23% منهم يفسرون هذا الموقف المؤيّد بالإشارة إلى مبدأ

المساواة بين الجنسين و 14% يستدلون بكون المرأة التونسية أثبتت قدرتها في السياسة وهي تلعب دورا هامّا وأساسيّا ومؤكدا في كل المجالات وبصورة خاصة في المجال السياسي و من حقها المشاركة، 13% يرون أن مشاركتها في الحياة السياسية واجب و يؤكدون على ضرورة مشاركتها في الحياة السياسية حتى تدافع على حقوقها ومكاسبها و تمثل النساء.

75% من سكان ولاية تونس البالغين من العمر 60 سنة و أكثر هم الأكثر تأييدا على مشاركة المرأة في الحياة السياسية و نفس الشيء بالنسبة لـ74% من الذين أعمارهم بين 30 و 44 سنة.

76% من سكان تونس ذوي مستوى التعليم العالي يؤيّدون مشاركة المرأة في الحياة السياسية - كما يؤيّد ذلك 72% من الشرائح المهنية و الإجتماعية غير العليا و 71% من الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا.

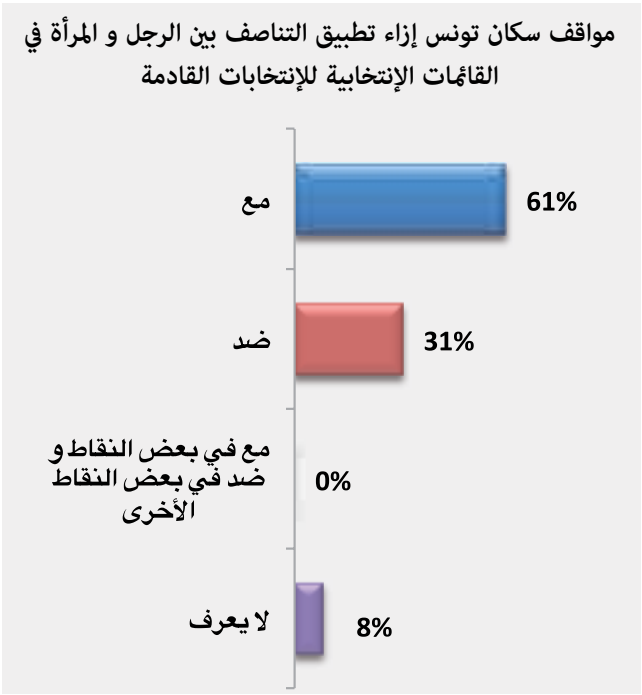

سكان تونس أقّل تشجيعا للمشاركة في السياسة عندما يتعلّق الأمر بنساء من عائلاتهم القريبة:

في مسألة تشجيعهم لإحدى نساء أسرتهم على المشاركة في السياسة يبدي سكان تونس أكثر تحفظا فـ52% منهم فقط يشجعون إحدى نساء أسرتهم على المشاركة في الحياة السياسية - 42% من ضمن الغير المشجعين يفسرون تحفظهم بعدم استقرار المشهد السياسي الحالي.

58% من سكان ولاية تونس البالغين من العمر 60 سنة و أكثر هم الأكثر تأييدا لمشاركة إحدى نساء عائلتهم في الحياة السياسية، ونفس الشيء بالنسبة لـ56% من ذوي مستوى التعليم العالي و57% من الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

مواقف سكان تونس إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر:

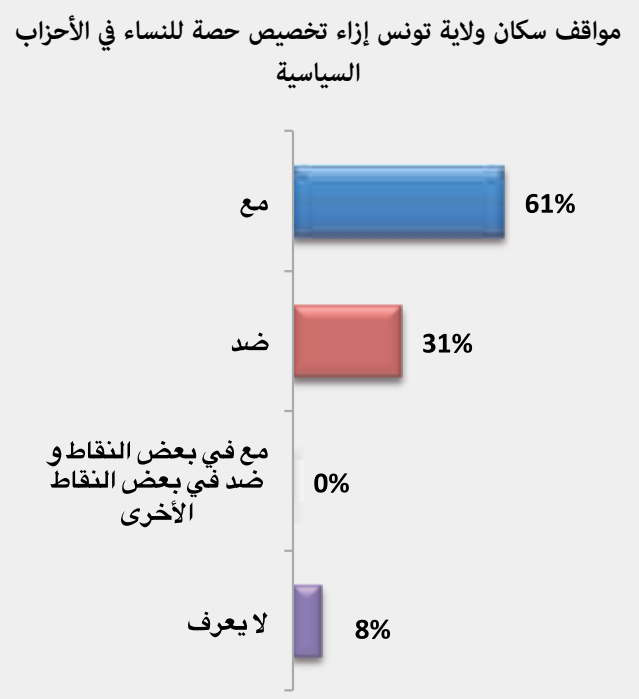

65% من سكان تونس يؤيدون أن تتحمّل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية، و28% من الحالات، يبرّرون هذا الموقف بمبدأ المساواة بين الرجل و المرأة.

من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن 78% من سكان تونس الذين تتراوح أعمارهم بين 45 و 59 سنة يؤيدون أن تتحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر. و نفس الشيء بالنسبة لـ71% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

مواقف سكان تونس إزاء تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة:

61% من سكان تونس يؤيدون تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الانتخابية للإنتخابات القادمة بينما 31% لا يؤيدون ذلك.

71% من المؤيدين لمبدأ التناصف يبررون ذلك بإيمانهم بمبدإ المساواة بين الرجل و المرأة.

أما بالنسبة للرافضين لمبدأ التناصف فـ43% منهم يبررون ذلك باعتقادهم أن السياسة جُعلت للرجال و أنه لا مكان للمرأة فيها.

67% من المؤيدين لمبدأ التناصف في القائمات الإنتخابية من سكان ولاية تونس يبلغون من العمر أكثر من 45 سنة و 86% من جملة المؤيدين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

مواقف سكان ولاية تونس إزاء تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية:

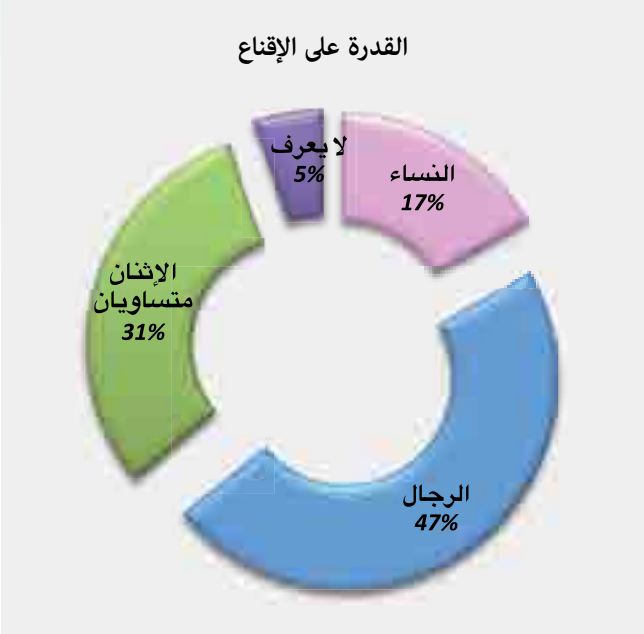

58% من سكان ولاية تونس يؤيدون فكرة تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية، 26% منهم يعتبرون أن في ذلك ضمان لتحقيق مبدأ المساواة بين الجنسين و 22% يعتبرون هذه الحصّة كوسيلة لضمان وجود المرأة في السياسة.

الـ37% الرافضون لهذا المبدأ يبررون موقفهم في 21% من الحالات بكونهم ضد حرية المرأة و صرحوا بكون مكانها هو البيت، من ناحية أخرى، 16% يرون أن التعيين يجب أن ينبني على الأفضلية في القدرات و المهارات بغض النظر عن الجنس.

64% من ضمن المؤيدين لتخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية، ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية العليا و 68% منهم يبلغون من العمر من 30 إلى 44 سنة.

القيمة المضافة للمرأة في السياسة:

67% من سكان تونس يعتبرون أن المرأة لا تعطي الإضافة في

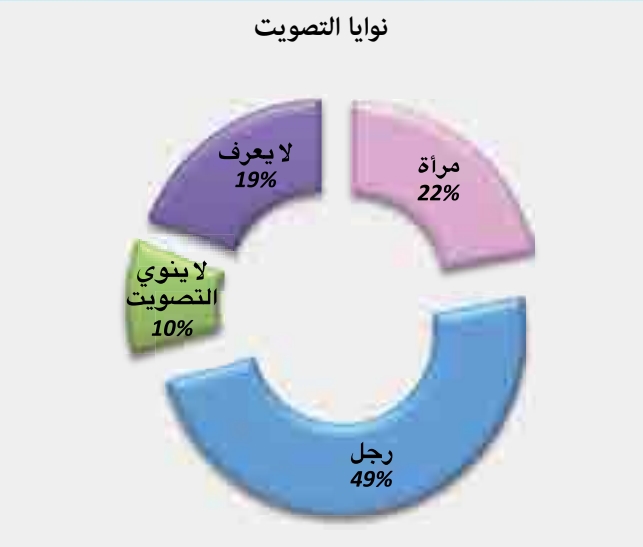

السياسة، بينما 27% منهم يرون عكس ذلك. 34% من الذين يرون أن للمرأة قيمة مضافة في السياسة يعتبرون أن هذه القيمة تكمن في مساهمتها في الدفاع عن حقوق الإنسان و بالأخص حقوق المرأة و الطفل و 32% يرون أنها تساهم بأفكارها و كفاءتها.

القدرة على الإقناع و نوايا التصويت:

القدرة على الإقناع:

17% من سكان ولاية تونس أقروا بكونهم أكثر اقتناعا بالنساء و40% منهم يبررون موقفهم هذا بأن النساء يتمتعن بميزات إنسانية تجعلهم أكثر إقناعا)ناجعة وملتزمة و نزيهة حسن الإستماع...) و 36% منهم صرحوا أن للنساء مهارات في التواصل أكثر من الرجال. 47% من سكان ولاية تونس أقروا بكونهم أكثر اقتناعا بالرجال و38% منهم يبررون موقفهم بأن للرجال مهارات في التواصل أكثر من النساء. 31% من سكان ولاية تونس يعتبرون أن الرجل و المرأة لهما نفس القدرة على الإقناع.

نوايا التصويت:

22% من سكان ولاية تونس صرحوا أنهم ينوون التصويت لفائدة امرأة في الانتخابات القادمة و 49% ينوون التصويت لرجل و 10% لا ينوون التصويت.

18% من الذين ينوون التصويت لإمرأة صرحوا أنهم سيقومون بذلك للحاجة للتغيير في المشهد السياسي و 15% تضامنا مع المرأة و كذلك 15% للميزات الإنسانية التي تتمتع بها (صراحة و نزاهة...) و نفس الشيء 15% أيضا سيصوتون للمرأة لأنها الأكثر قدرة على الدفاع على حقوق المرأة.

43% من الذين ينوون التصويت لرجل سيقومون بذلك من أجل الخصال التي يمتلكها (الكاريزما، حذق التعبئة، النجاعة، ...) و32% سيصوتون لرجل لإقتناعهم بكون الرجال أفضل من النساء.

التأثير الناجم عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

- 72% من سكان ولاية تونس يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يساعد على تحسين وضعية البلاد و يشارك في هذه الفكرة 78% من ذوي مستوى التعليم العالي.
- 71% من سكان ولاية تونس يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يمكن أن يعزز مشاركة جميع فئات الشعب في الحياة الإجتماعية.
- 48% من سكان ولاية تونس موافقون على كون تولي المرأة مسؤوليات سياسية يساهم في تقليص العنف السياسي. 57% من سكان ولاية تونس المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يساندون هذا الموقف.
- 78% من سكان ولاية تونس يعتقدون أنه إذا ما تقلص العنف السياسي سيشجع ذلك النساء على المشاركة أكثر في الحياة السياسية. 86% من سكان ولاية تونس المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يساندون هذا الموقف.
- 43% من سكان ولاية تونس يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يقلص الفساد والممارسات الاحتيالية.

المواقف حول تحمل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية:

على الصعيد الجهوي:

53% من سكان ولاية تونس يؤيدون تحمل المرأة مسؤوليات سياسية في ولايتهم. تحديدا 67% من البالغين من العمر 60 سنة و أكثر و 58% من ذوي مستوى التعليم العالي يؤيدون هذا الموقف.

على الصعيد الوطني:

58% من سكان ولاية تونس يؤيدون تحمل المرأة مسؤوليات سياسية على الصعيد الوطني و من أكثر المؤيدين لهذه الفكرة

إقليم الشمال الشرقي

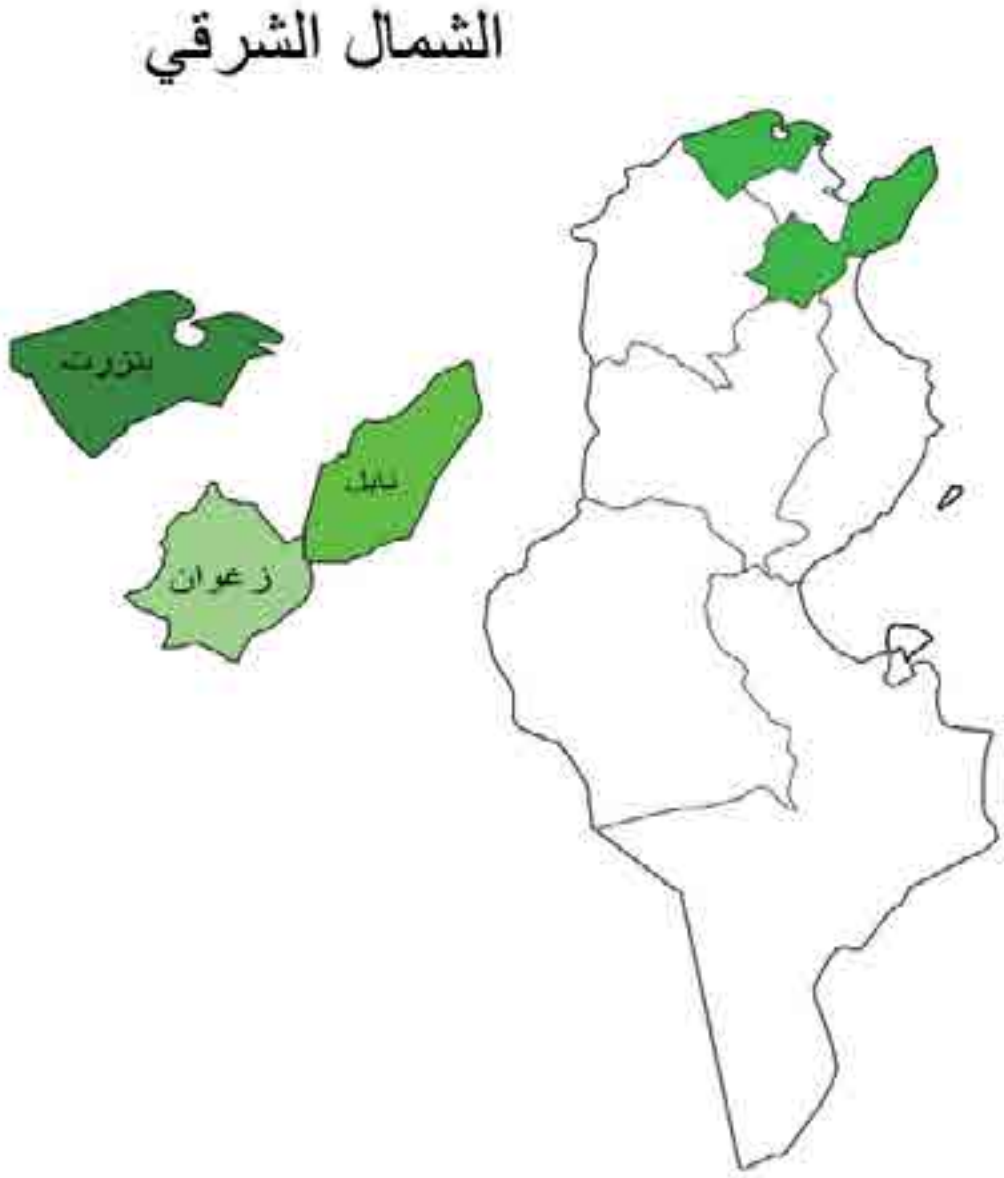

البيانات من المعهد الوطني للإحصاء – السكان في 1 جويلية 2011

إقليم الشمال الشرقي:

يتكوّن إقليم الشمال الشرقي من ولايات نابل و زغوان و بنزرت. تعدّ هذه الجهة 500 486 1 ساكنا، أي 13.9% من العدد الجملي للسكّان و تمسح 9.327 كم^2 أي 6 %من المساحة الجملية للبلاد التونسية. تمثل الإناث 48.9% من سكان هذه الجهة.

ولاية بنزرت:

تضمّ هذه الولاية 551 500 ساكنا و تمسح 685 3 كم^2. يرتكز النشاط الإقتصادي لهذه المنطقة بالأساس على الفلاحة و الصناعة و الصيد البحري. يوجد بها تسعة مناطق صناعية.

فيما يخص القطاع الفلاحي، تساهم الولاية بما يقارب 40% من الإنتاج الوطني للخضروات، 15% من إنتاج اللحوم الحمراء و 18.4% من إنتاج الحليب.

النتائج بالنسبة لولاية بنزرت:

تمّ إستجواب 152 ساكنا من ولاية بنزرت. يتوزّعون كالآتي:

توزيع العيّنة من ولاية بنزرت

التوزيع حسب الشريحة العمريّة

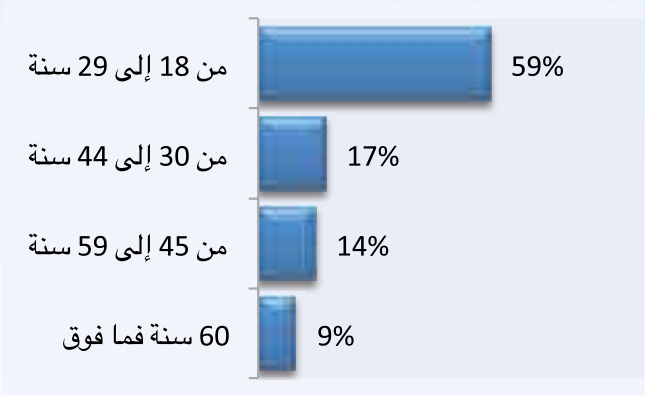

التوزيع حسب الوسط

التوزيع حسب الشرائح المهنية و الإجتماعية

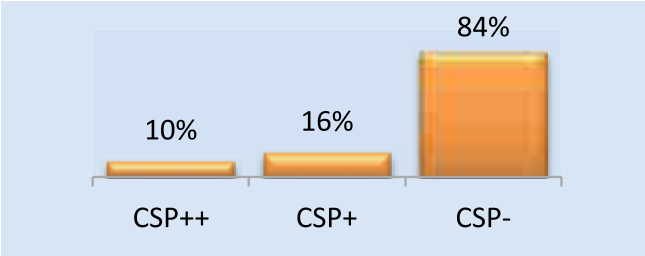

المواقف العامة لسكان ولاية بنزرت حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

سكان ولاية بنزرت إجمالا مؤيّدون لمشاركة المرأة في الحياة السياسيّة:

69% من سكان بنزرت يؤيدون مشاركة المرأة في الحياة السياسية، و هي تحتل بهذه النسبة المرتبة الحادية عشر من بين الولايات الأكثر تشجيعا على مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

31 %منهم يفسّرون هذا الموقف المؤيّد بالإشارة إلى مبدأ المساواة بين الجنسين، 19 % يبررون ذلك بأن المرأة لها الحق في المشاركة في الحياة السياسية، 16 % يرون أن المرأة لها الكفاءة اللاّزمة للمشاركة في الحياة السياسية (التكوين، الأفكار، القيمة المضافة)، و 12 %يؤيّدون بأن مشاركتها في الحياة السياسية هو واجب.

مواقف سكان بنزرت حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية

سكان ولاية بنزرت البالغون من العمر أكثر من 45 سنة هم الأكثر تأييدا لمشاركة المرأة في الحياة السياسية: بالفعل 86 %من الذين أعمارهم بين 45 و 59 سنة يؤيّدون مشاركة المرأة في الحياة السياسية، و نفس الشيء بالنسبة لـ 79 %من الذين أعمارهم 60 سنة فما فوق.

77 %من سكان بنزرت ذوي مستوى االتعليم العالي يؤيّدون مشاركة المرأة في الحياة السياسية - كما يؤيّد ذلك 93 %من الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و 79 %من الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا.

سكان بنزرت أقّل تشجيعا للمشاركة في السياسة عندما يتعلّق الأمر بنساء من عائلاتهم القريبة:

في مسألة تشجيعهم لإحدى نساء أسرتهم على المشاركة في الحياة السياسية، يبدي سكان بنزرت تحفّظا أكثر، فـ 56%منهم فقط يشجعون إحدى نساء أسرتهم على المشاركة في الحياة السياسية - 37%من ضمن الغير المشجعين يفسرون تحفّظهم بعدم إستقرار المشهد السياسي الحالي.

مواقف سكان بنزرت فيما يخص تشجيع إمرأة من الأسرة للمشاركة في الحياة السياسية

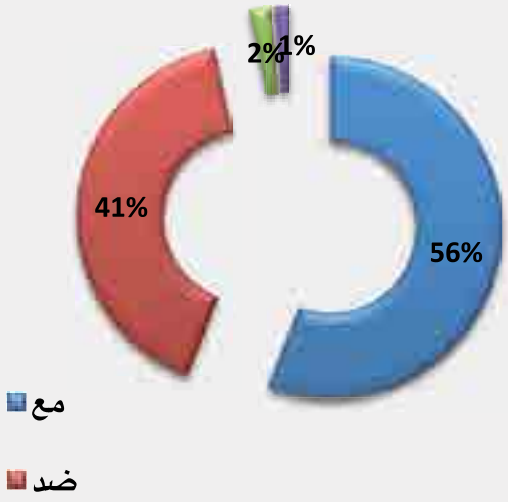

تجدر الإشارة إلى أن سكان ولاية بنزرت البالغون من العمر 60 سنة فما فوق هم الأكثر تأييدا لمشاركة إحدى نساء عائلتهم في الحياة السياسية بنسبة 86 %، و نفس الشيء بالنسبة لـ 58 % من سكان الوسط الحضري، كذلك 73 %من الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و67 %من الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا.

مواقف سكان بنزرت إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر:

64 %من سكان بنزرت يؤيدون أن تتحمّل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية. يبرّرون هذا الموقف في 31 %من الحالات بمبدأ المساواة بين الرجل و المرأة، و في 22 %من الحالات بكون المرأة لها الكفاءة اللازمة للمشاركة في الحياة السياسية)تكوين و أفكار و قيمة مضافة). 14 %يقرّون بأن المرأة التونسية أثبتت قدرتها في شتى المجالات و بكونها تلعب دورا هامّا، أساسيّا ومؤكدا في المجال الإجتماعي وبصورة خاصة في المجال السياسي.

مواقف سكان بنزرت إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر

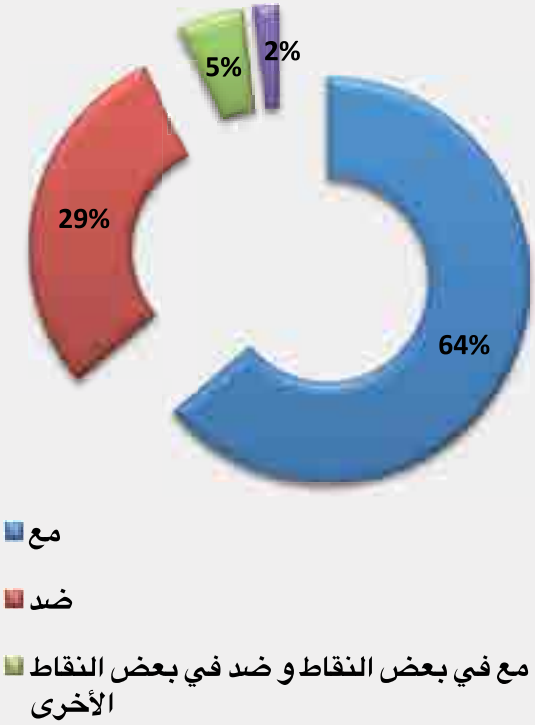

تجدر الإشارة إلى أن 82 %من سكان ولاية بنزرت الذين تتراوح أعمارهم بين 45 و 59 سنة يؤيدون أن تتحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر. و نفس الشيء بالنسبة لـ 64 %من سكان الوسط الحضري، و بنسبة 76 %بالنسبة لسكان بنزرت ذوي مستوى تعليم إبتدائي و 67% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

مواقف سكان بنزرت إزاء تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة:

59 %من سكان بنزرت يؤيدون تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة، بينما 36 %لا يؤيدون ذلك. 62 %من المؤيدين لمبدإ التناصف يبررون ذلك بالمساواة بين الرجل والمرأة.

أما بالنسبة للرافضين لمبدأ التناصف، فإن 35 %منهم يرون أن 50 %هي نسبة مبالغ فيها و أن الرجل يجب أن يكون أكثر حضورا من المرأة.

79 %من البالغين من العمر 60 سنة فما فوق يؤيدون مبدأ التناصف، و كذلك 60 %من القاطنين في الوسط الحضري.

مواقف سكان بنزرت إزاء تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة

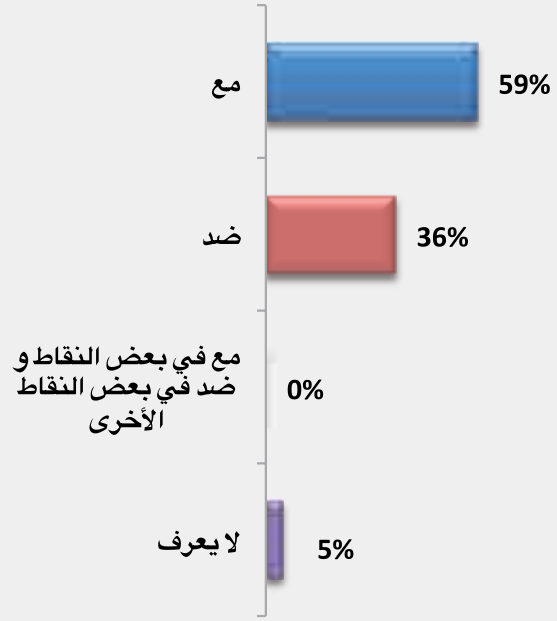

مواقف سكان ولاية بنزرت إزاء تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية:

47 %من سكان ولاية بنزرت يؤيدون فكرة تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية. 27 %منهم يعتبرون هذه الحصّة كوسيلة لضمان وجود المرأة في السياسة.

نسبة الـ42 %الرافضون لهذا المبدأ، يبررون موقفهم في 20% من الحالات بضرورة ترك حرية الإختيار للأحزاب السياسية.

مواقف سكان ولاية بنزرت إزاء تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية

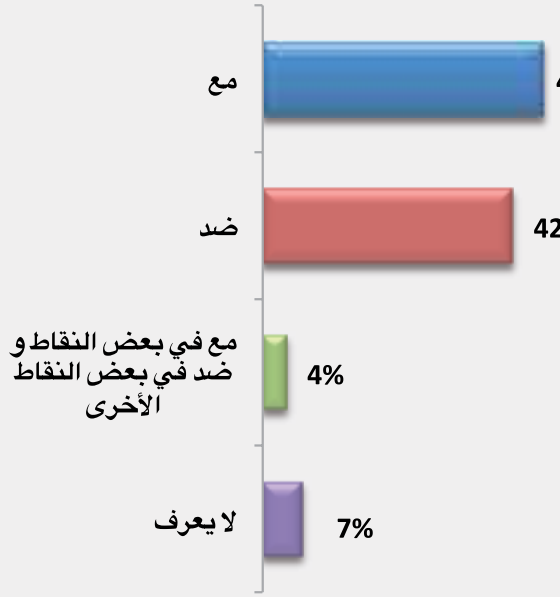

59% ممّـن لهـم مسـتوى تعليـم إبتـدائي و 58% مـن المنتمـين إلى الشرائـح المهنيـة و الإجتماعيـة العليـا، و 60% مـن المنتمـين إلى الشريحـة المهنيـة و الإجتماعيـة الأعـلى يؤيـدون تخصيـص حصّـة للنسـاء في الأحـزاب السياسـية.

القيمة المضافة للمرأة في السياسة:

56% مـن سـكان بنـزرت يعتـبرون أن المـرأة لا تعطـي الإضافـة في السياسـة، بينـما 37% يـرون عكـس ذلـك. 37% مـن الذيـن يـرون أن للمـرأة قيمـة مضافـة في السياسـة يعتـبرون أن هـذه القيمـة تكمـن في مسـاهمتها في الدفـاع عـن حقـوق الإنسـان و بالأخـص عـن حقـوق المـرأة و الطفـل.

القدرة على الإقناع و نوايا التصويت:

القدرة على الإقناع:

13% مـن سـكان بنـزرت يقـرون بكونهـم أكـثر إقتناعـا بالنسـاء، و 40% منهـم يـبررون موقفهـم هـذا بـأن المـرأة ممكـن أن تكـون أفضـل مـن الرجـل و أن تتفـوّق عليـه.

47% مـن سـكان ولايـة بنـزرت أقـروا بكونهـم أكـثر إقتناعـا بالرجـال، 34% منهـم يـرون لـدى الرجـال مهـارات أكـبر في التواصـل.

32% يرون أن الرجل و المرأة لهما نفس القدرة على الإقناع.

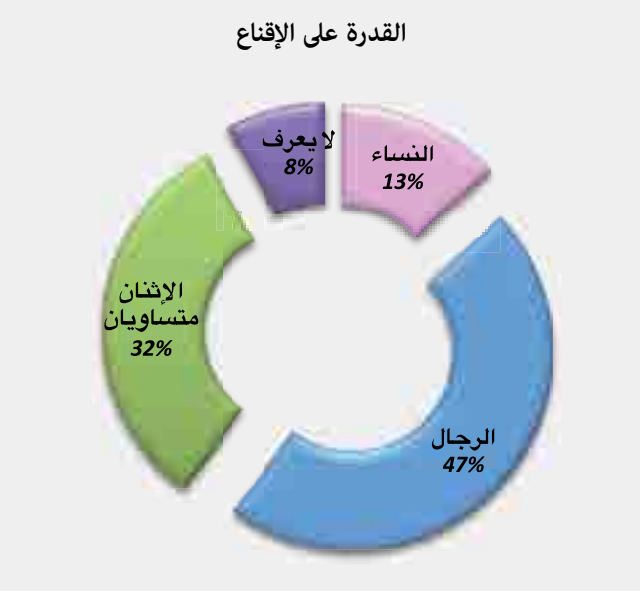

نوايا التصويت:

20% مـن سـكان ولايـة بنـزرت صرحـوا أنهـم ينـوون التصويـت لفائـدة إمـرأة في الإنتخابـات القادمـة و 43% ينـوون التصويـت لرجـل و 12% لا ينـوون التصويـت.

33% مـن الذيـن ينـوون التصويـت لإمـرأة صرحـوا أنهـم سـيقومون بذلـك تضامنـا مـع المـرأة.

27% مـن الذيـن ينـوون التصويـت لرجـل سـيقومون بذلـك للخصـال الإنسـانية التـي يتمتـع بهـا الرجـل (الكاريزمـا، حـذق التعبئـة، النجاعـة و الفعاليـة..).

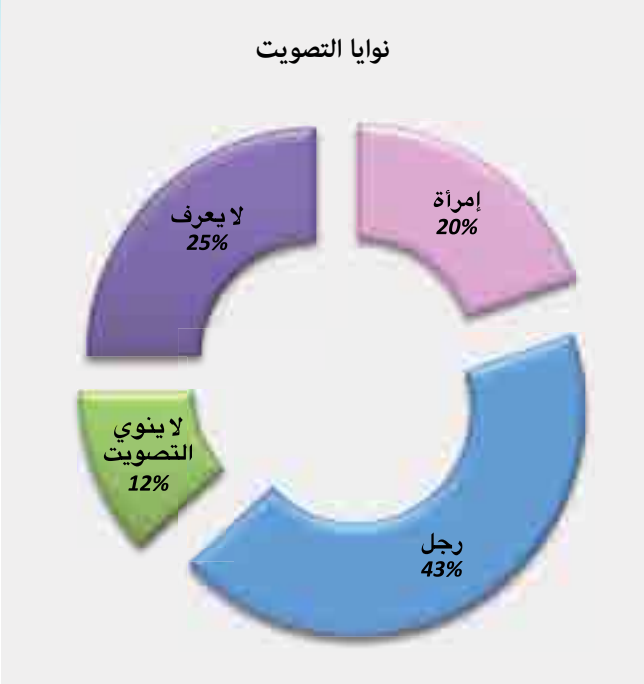

التأثير الناجم عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

- 68% مـن سـكان ولايـة بنـزرت يعتقـدون أن تحمـل المـرأة لمسـؤوليات سياسـية يسـاعد عـلى تحسـين وضعيـة البـلاد و يشـارك في هـذه الفكـرة حـوالي 73% مـن ذوي مسـتوى التعليـم العـالي، و 86% مـن البالغـين مـن العمـر 60 سـنة فـما فـوق.

- 70% مـن سـكان ولايـة بنـزرت يعتقـدون أن تحمـل المـرأة لمسـؤوليات سياسـية يمكـن أن يعـزز مشـاركة جميـع فئـات الشـعب في الحيـاة الإجتماعيـة. مـن بـين هـؤلاء 86% مـن الذيـن تـتراوح أعمارهـم بـين 45 و 59 سـنة، و 73% مـن المنتمـين إلى الشرائـح المهنيـة و الإجتماعيـة الأعـلى.

- 53% مـن سـكان ولايـة بنـزرت موافقـون عـلى كـون تـولي المـرأة مسـؤوليات سياسـية يسـاهم في تقليـص العنـف السـياسي. 64% من البالغـين مـن العمـر 60 سـنة فـما فـوق، و 55% مـن الذيـن يعيشـون في الوسـط الحـضري يسـاندون هـذه الفكـرة.

- 82% من سكان ولاية بنزرت يعتقدون أنه إذا ما تقلص العنف السياسي سيشجع ذلك النساء على المشاركة أكثر في الحياة السياسية.

- 47% من سكان ولاية بنزرت يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية من شأنه أن يقلص الفساد و الممارسات الإحتيالية.

المواقف حول تحمل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية:

على الصعيد الجهوي:

57% من سكان ولاية بنزرت يؤيدون تحمل المرأة لأكثر مسؤوليات سياسية في ولايتهم. 69% من الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و 44 سنة يشتركون في هذه الفكرة.

على الصعيد الوطني:

60% من سكان ولاية بنزرت يؤيدون تحمل المرأة لأكثر مسؤوليات سياسية على الصعيد الوطني. و من أكثر المؤيدين لهذه الفكرة هم 73% من الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و44 سنة، و 71% من الذين لديهم مستوى تعليم إبتدائي.

المواقف حول تولي المرأة مراكز القيادة في السياسة:

بالنسبة لمنصب رئيس الجمهورية:

32% من سكان ولاية بنزرت يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس الجمهورية. نشير إلى أن سكان ولاية بنزرت الذين ليس لديهم مستوى تعليمي يؤيدون تولي المرأة مراكز القيادة في المشهد السياسي التونسي، إذ أن 50% منهم يؤيدون تولي المرأة منصب رئيس الجمهورية. 40% من سكان بنزرت المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية الأعلى يؤيدون هذا الموقف.

بالنسبة لمنصب رئيس البرلمان:

57% من سكان ولاية بنزرت يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس البرلمان، و بالخصوص الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فما فوق، إذ أن 79% منهم مع تولي المرأة منصب رئيس برلمان.

سكان بنزرت الذين لهم مستوى تعليم إبتدائي هم من أكثر المؤيدين لتولي المرأة منصب رئيس برلمان و ذلك بنسبة 71%.

كذلك الذين ينتمون إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية الأعلى يؤيدون أيضا هذا الموقف بنسبة 80%.

بالنسبة لمنصب رئيس الحكومة:

40% من سكان ولاية بنزرت يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس الحكومة. سكان ولاية بنزرت البالغون من العمر 60 سنة فما فوق هم الأكثر تأييدا لفكرة تولي المرأة مناصب القيادة في المشهد السياسي التونسي، إذ أن 57% منهم مع توليها منصب رئيس حكومة. سكان بنزرت ذوو مستوى التعليم الإبتدائي يبدون أيضا أكثر تأييدا لفكرة تولي المرأة مناصب القيادة في المشهد السياسي التونسي، إذ أن 53% منهم مع توليها منصب رئيس حكومة.

بالنسبة لمنصب وزيرة في وزارة أخرى غير وزارة المرأة:

67% من سكان ولاية بنزرت يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب وزيرة في وزارة غير وزارة المرأة. 82% من سكان ولاية بنزرت الذين لهم مستوى تعليم إبتدائي يؤيدون تولي المرأة لمنصب وزيرة بغض النظر عن وزارة المرأة.

بالنسبة لمنصب رئيس بلدية:

70% من سكان ولاية بنزرت يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس بلدية. سكان ولاية بنزرت الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و 44 سنة يبدون أكثر تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس البلدية و ذلك بنسبة 77%، كذلك 80% من الذين ينتمون إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية الأعلى.

بالنسبة لمنصب رئيس حزب سياسي:

62% من سكان ولاية بنزرت يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس حزب سياسي. سكان ولاية بنزرت الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و 44 سنة يبدون أكثر تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس حزب سياسي و ذلك بنسبة 77% . ذوو مستوى التعليم العالي يبدون أيضا الأكثر تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس حزب سياسي و ذلك بنسبة 71%.

ولاية نابل:

تضمّ هذه الولاية 600 762 ساكنا و تمسح 822 2 كم^2. مع ما يقارب 150 نزل بطاقة إستيعاب تبلغ 500 45 سرير، أي ما يعادل ربع الطاقة الإجمالية للإيواء السياحي بالبلاد التونسية، فإن ولاية نابل و بالأساس مدينة الحمامات تحتل المركز الأول في المجال السياحي حيث تعتبر المنطقة السياحية الأولى بالبلاد التونسية.

بالإضافة إلى ذلك، تساهم ولاية نابل بما يقارب 15% من الإنتاج الوطني الفلاحي.

النتائج بالنسبة لولاية نابل:

تمّ إستجواب 168 ساكنا من ولاية نابل. يتوزّعون كالآتي:

توزيع العيّنة من ولاية بنزرت

التوزيع حسب الشريحة العمريّة

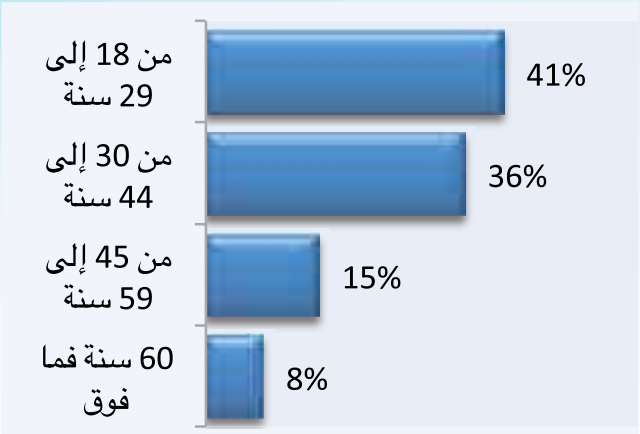

التوزيع حسب الوسط

التوزيع حسب الشرائح المهنية و الإجتماعية

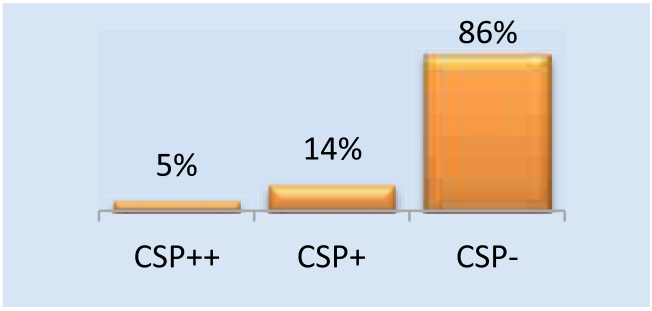

المواقف العامة لسكان ولاية نابل حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

سكان ولاية نابل إجمالا مؤيّدون لمشاركة المرأة في الحياة السياسيّة:

72 % من سكان نابل يؤيدون مشاركة المرأة في الحياة السياسية، و هي تحتل بهذه النسبة المرتبة السادسة من بين الولايات الأكثر تشجيعا على مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

29 %منهم يفسّرون هذا الموقف المؤيّد بالإشارة إلى مبدإ المساواة بين الجنسين ، 16 % يرون أن المرأة لها الكفاءات اللاّزمة للمشاركة في الحياة السياسية (قادرة على التعبئة، ناجعة،ملتزمة و نزيهة)،

15 %يبررون موقفهم بأن المرأة التونسية أثبتت قدرتها في شتى المجالات و بكونها تلعب دورا هامّا، أساسيّا ومؤكدا في المجال الإجتماعي وبصورة خاصة في المجال السياسي، 13 %يبررون موقفهم بأن المرأة لها الحق في المشاركة في الحياة السياسية و 10 % بأن المرأة لها الكفاءة اللاّزمة للمشاركة في الحياة السياسية (التكوين، الأفكار، القيمة المضافة)، و 9 % يرون أن مشاركتها في الحياة السياسية هو واجب.

مواقف سكان نابل حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية

81 %من سكان ولاية نابل الذين تتراوح أعمارهم ما بين 45 و 59 سنة هم الأكثر تأييدا لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، ونفس الشيء بالنسبة لـ74 %من الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و 44 سنة.

79 %من سكان نابل من ذوي مستوى التعليم العالي يؤيّدون مشاركة المرأة في الحياة السياسية – نفس الشيء بالنسبة لذوي مستوى التعليم الثانوي و ذلك بنفس النسبة (أي 79 %)، و 78% من الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا يشتركون في نفس الموقف.

سكان نابل أقّل تشجيعا للمشاركة في السياسة عندما يتعلّق الأمر بنساء من عائلاتهم القريبة:

في مسألة تشجيعهم لإحدى نساء أسرتهم على المشاركة في الحياة السياسية، يبدي سكان نابل تحفّظا أكثر، فـ 63 %منهم فقط يشجعون إحدى نساء أسرتهم على المشاركة في الحياة السياسية - 39 % من ضمن الغير المشجعين يفسرون تحفّظهم بعدم إستقرار المشهد السياسي الحالي.

مواقف سكان نابل فيما يخص تشجيع إمرأة من الأسرة للمشاركة في الحياة السياسية

تجدر الإشارة إلى أن سكان ولاية نابل الذين تتراوح أعمارهم بين 45 و 59 سنة هم الأكثر تأييدا لمشاركة إحدى نساء عائلتهم في الحياة السياسية بنسبة 73 %، نفس الشيء بالنسبة لـ78 % من سكان الوسط الريفي، و 67 %من الشرائح المهنية و الإجتماعية الأعلى.

مواقف سكان نابل إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر:

63 %من سكان نابل يؤيدون أن تتحمّل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية. يبرّرون هذا الموقف في 33 %من الحالات بكون المرأة لها الكفاءات اللاّزمة للمشاركة في الحياة السياسية (قادرة على التعبئة، ناجعة،ملتزمة و نزيهة)، في 25 %من الحالات بكون

المرأة لها الكفاءة اللازمة للمشاركة في الحياة السياسية)تكوين و أفكار و قيمة مضافة)، و في 19 %من الحالات بمبدأ المساواة بين الرجل و المرأة.

مواقف سكان نابل إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر

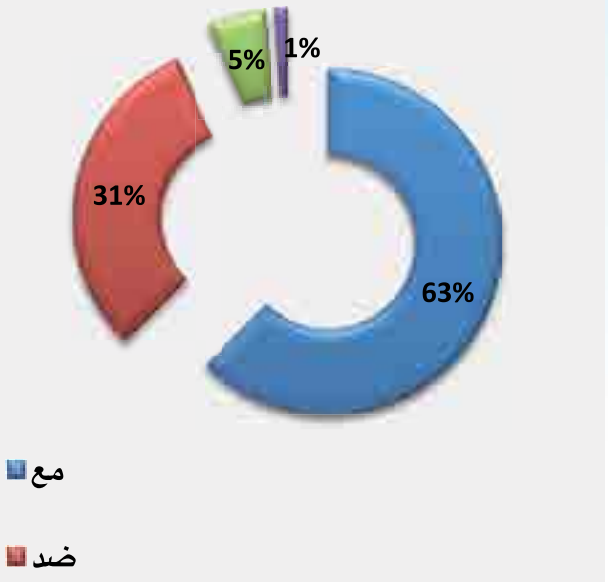

تجدر الإشارة إلى أن 73 %من سكان ولاية نابل الذين تتراوح أعمارهم بين 45 و 59 سنة يؤيدون أن تتحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر. و نفس الشيء بالنسبة لـ 76 %من سكان الوسط الريفي و بنسبة 70% من الذين لهم مستوى تعليم عالي و 78 %من سكان نابل الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

مواقف سكان نابل إزاء تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة:

69 %من سكان نابل يؤيدون تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة، بينما 28 %لا يؤيدون ذلك. 63 %من مؤيدي مبدأ التناصف يبررون ذلك بمبدإ المساواة بين الرجل و المرأة .

أما بالنسبة للرافضين لمبدأ التناصف، فإن 49 %منهم يقرّون بكون السياسة جعلت للرجل و بأن المرأة ليس لها مكان في السياسة.

مواقف سكان نابل إزاء تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة

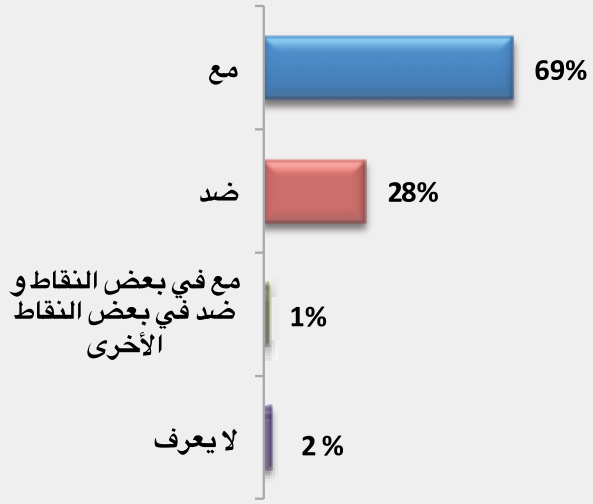

77% من المؤيدين لمبدإ التناصف في القائمات الإنتخابية من سكان ولاية نابل يبلغون من العمر 60 سنة فما فوق و 82 %من جملة المؤيدين يعيشون في الوسط الريفي.

مواقف سكان ولاية نابل إزاء تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية:

65 %من سكان ولاية نابل يؤيدون فكرة تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية. 25 %منهم يبررون هذا الموقف بمبدأ المساواة بين المرأة و الرجل. الـ24 %الرافضون لهذا المبدأ، يبررون موقفهم في 19% بكون المرأة ليس لديها المؤهلات و الصفات الضرورية للحياة السياسية، و بأن الرجال هم أكثر تأهيل.

مواقف سكان ولاية نابل إزاء تخصيص حصة للنساء في الأحزاب السياسية

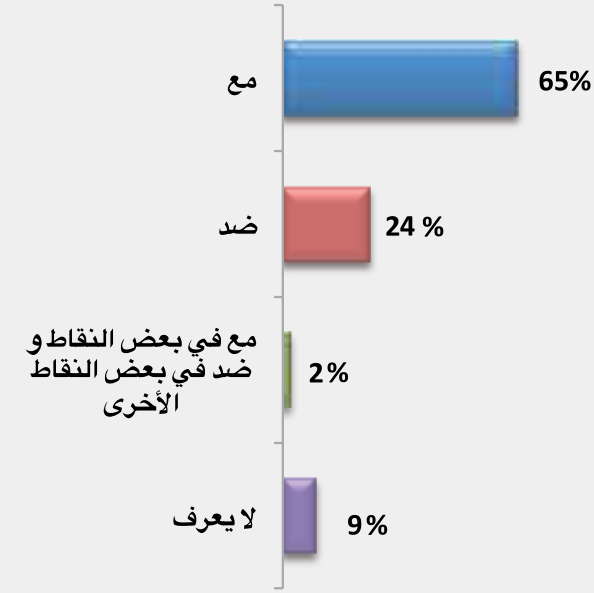

من ضمن المؤيدين لتخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية 72% لهم مستوى تعليم عالي، 83% ينتمون إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا و 78% إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

القيمة المضافة للمرأة في السياسة:

52% من سكان نابل يعتبرون أن المرأة لا تعطي الإضافة في السياسة، بينما 43% يرون عكس ذلك. 29% من الذين يرون أن للمرأة قيمة مضافة في السياسة يعتبرون أن هذه القيمة تكمن في مساهمتها في الدفاع عن حقوق الإنسان و بالأخص عن حقوق المرأة و الطفل.

القدرة على الإقناع و نوايا التصويت:

القدرة على الإقناع:

18% من سكان نابل يقرون بكونهم أكثر إقتناعا بالنساء، 48% منهم يبررون موقفهم هذا بما تتمتع به المرأة من صفات إنسانية (القدرة على التعبئة، النجاعة، المشاركة، المصداقية..).

46% من سكان ولاية نابل أقروا بكونهم أكثر إقتناعا بالرجال، 42% منهم يرون لدى الرجال مهارات أكبر في التواصل.

26% يرون أن الرجل و المرأة لهما نفس القدرة على الإقناع.

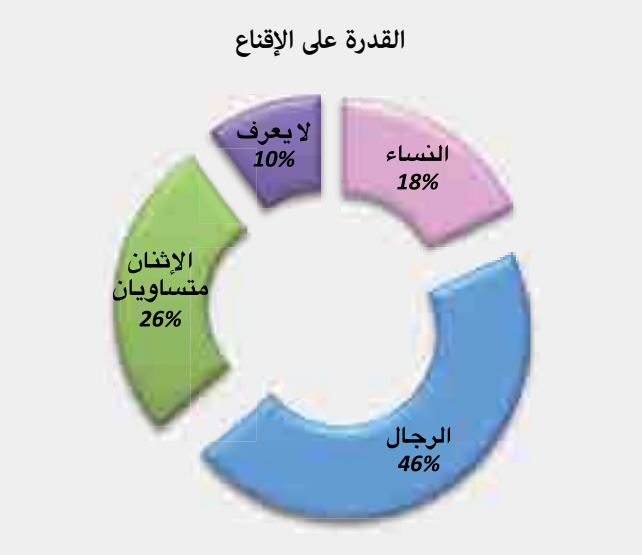

نوايا التصويت:

26% من سكان ولاية نابل صرحوا أنهم ينوون التصويت لفائدة إمرأة في الإنتخابات القادمة، 53% منهم ينوون التصويت لرجل و 8% لا ينوون التصويت.

42% من الذين ينوون التصويت لإمرأة صرحوا أنهم سيقومون بذلك لما تتمتع به المرأة من صفات إنسانية (القدرة على التعبئة، النجاعة، المشاركة، المصداقية..). 37% من الذين ينوون التصويت لرجل سيقومون بذلك للخصال الإنسانية التي يتمتع بها الرجل (الكاريزما، حذق التعبئة، النجاعة و الفعالية..).

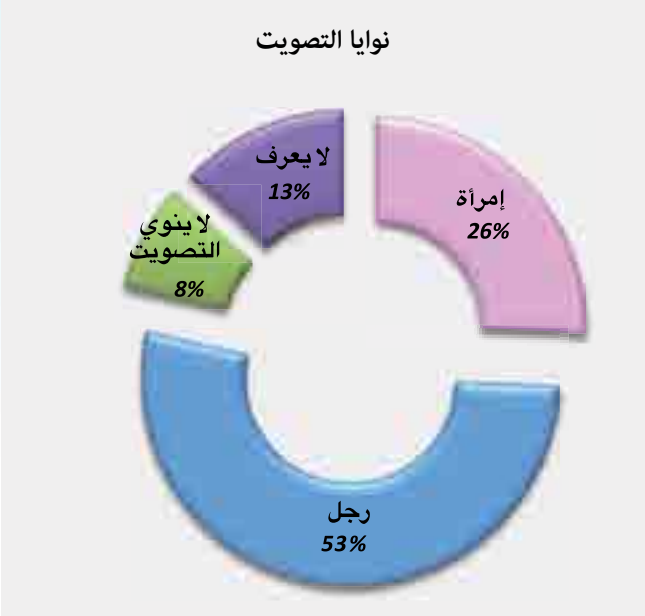

التأثير الناجم عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

- 74% من سكان ولاية نابل يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يساعد على تحسين وضعية البلاد. و يشارك في هذه الفكرة حوالي 79% من سكان ولاية نابل من ذوي مستوى التعليم العالي، و 77% من الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 29 سنة.

- 74% من سكان ولاية نابل يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يمكن أن يعزز مشاركة جميع فئات الشعب في الحياة الإجتماعية. من بين هؤلاء 77% من الذين تتراوح أعمارهم ما بين 45 و 59 سنة، و 83% ممّن ينتمون إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا.

- 50% من سكان ولاية نابل موافقون على كون تولي المرأة مسؤوليات سياسية يساهم في تقليص العنف السياسي. 58% من سكان ولاية نابل الذين أعمارهم ما بين 30 و 44 سنة، و 66% من الذين يعيشون في الوسط الريفي يساندون هذه الفكرة.

- 80% من سكان ولاية نابل يعتقدون أنه إذا ما تقلص العنف السياسي سيشجع ذلك النساء على المشاركة أكثر في

الحياة السياسية. 84% من سكان ولاية نابل الذين أعمارهم ما بين 18 و 29 سنة يساندون هذه الفكرة، نفس الشيء بالنسبة لـ 89% من الذين ينتمون إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية الأعلى.

- 44% من سكان ولاية نابل يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية من شأنه أن يقلص الفساد و الممارسات الإحتيالية.

المواقف حول تحمل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية:

على الصعيد الجهوي:

59% من سكان ولاية نابل يؤيدون تحمل المرأة لأكثر مسؤوليات سياسية في ولايتهم. 63% من الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و 44 سنة يشتركون في هذه الفكرة.

على الصعيد الوطني:

65% من سكان ولاية نابل يؤيدون تحمل المرأة لأكثر مسؤوليات سياسية على الصعيد الوطني. و من أكثر المؤيدين لهذه الفكرة هم 73% من الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و 44 سنة، و 78% من سكان نابل الذين يعيشون بالوسط الريفي.

المواقف حول تولي المرأة مراكز القيادة في السياسة:

بالنسبة لمنصب رئيس الجمهورية:

41% من سكان ولاية نابل يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس جمهورية. نشير إلى أن سكان ولاية نابل من ذوي مستوى التعليم العالي يؤيدون تولي المرأة مراكز القيادة في المشهد السياسي التونسي، إذ أن 44% منهم يؤيدون تولي المرأة منصب رئيس الجمهورية. كما أن 57% من سكان نابل المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا يؤيدون هذا الموقف.

بالنسبة لمنصب رئيس البرلمان:

61% من سكان ولاية نابل يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس برلمان، و بالخصوص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 45 و 59 سنة، إذ أن 77% منهم مع تولي المرأة منصب رئيس برلمان. سكان نابل من مستوى التعليم العالي هم من أكثر المؤيدين لتولي المرأة منصب رئيس برلمان و ذلك بنسبة 65%. كذلك الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يؤيدون أيضا هذا الموقف بنسبة 89%.

بالنسبة لمنصب رئيس الحكومة:

46% من سكان ولاية نابل يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس الحكومة. سكان ولاية نابل الذين تتراوح أعمارهم ما بين 45 و 59 سنة هم الأكثر تأييدا لفكرة تولي المرأة مناصب القيادة في المشهد السياسي التونسي، إذ أن 65% منهم مع توليها منصب رئيس حكومة.

بالنسبة لمنصب وزيرة في وزارة أخرى غير وزارة المرأة:

75% من سكان ولاية نابل يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب وزيرة في وزارة غير وزارة المرأة. 86% من سكان ولاية نابل من مستوى التعليم العالي يؤيدون تولي المرأة لمنصب وزيرة بغض النظر عن وزارة المرأة.

بالنسبة لمنصب رئيس بلدية:

77% من سكان ولاية نابل يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس بلدية. سكان ولاية نابل الذين يعيشون بالوسط الريفي يبدون أكثر تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس البلدية و ذلك بنسبة 86%. كذلك 89% من الذين ينتمون إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية الأعلى.

بالنسبة لمنصب رئيس حزب سياسي:

63% من سكان ولاية نابل يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس حزب سياسي. سكان ولاية نابل الذين تتراوح أعمارهم ما بين 45 و 59 سنة يبدون أكثر تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس حزب سياسي و ذلك بنسبة 69% ، ذوو مستوى التعليم العالي يبدون أيضا الأكثر تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس حزب سياسي و ذلك بنسبة 77% و 89% من الذين ينتمون إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية الأعلى.

ولاية زغوان:

تضمّ هذه الولاية 300 172 ساكنا و تمسح 820 2 كم^2.

منـذ القديـم، تعتـبر ولايـة زغـوان ولايـة فلاحيـة بالأسـاس، لكنهـا بـدأت تعـرف منـذ مـدة قصـيرة حركـة صناعيـة.

النتائج بالنسبة لولاية زغوان:

تمّ إستجواب 150 ساكنا من ولاية زغوان. يتوزّعون كالآتي:

توزيع العيّنة من ولاية زغوان

التوزيع حسب الشريحة العمريّة

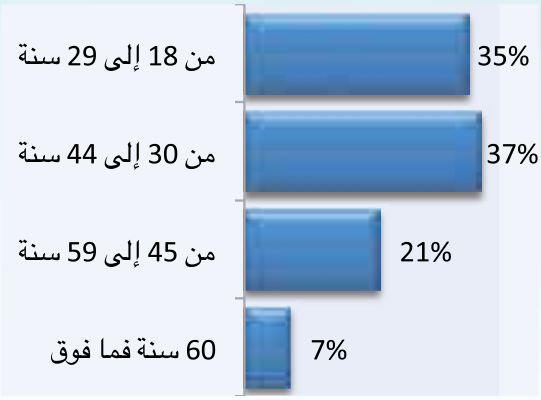

التوزيع حسب الوسط

التوزيع حسب الشرائح المهنية و الإجتماعية

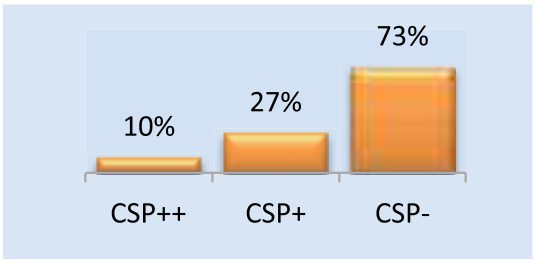

المواقف العامة لسكان ولاية زغوان حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

سـكان ولايـة زغـوان إجـمالا مؤيّـدون لمشـاركة المـرأة في الحيـاة السياسـيّة:

61 % مـن سـكان زغـوان يؤيـدون مشـاركة المـرأة في الحيـاة السياسـية، و هـي تحتـل بهـذه النسـبة المرتبـة السادسـة عـشر مـن بـين الولايـات الأكـثر تشـجيعا عـلى مشـاركة المـرأة في الحيـاة السياسـية.

19 %منهم يفسّرون هذا الموقف المؤيّد بالإشارة إلى أن المرأة بإمكانها أن تفرض نفسها و بالتالي أن تكون لها مكانة في المجتمع من خلال مشاركتها في الحياة السياسية، 15 %من الحالات يبرّرون هذا الموقف بمبدأ المساواة بين الرجل و المرأة، 14 %يبررون موقفهم بأن المرأة التونسية أثبتت قدرتها في شتى المجالات و بكونها تلعب دورا هامّا، أساسيّا ومؤكدا في المجال الإجتماعي وبصورة خاصة في المجال السياسي، و 10 % يساندون فكرة أن المرأة لها الحق في المشاركة في الحياة السياسية.

مواقف سكان زغوان حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية

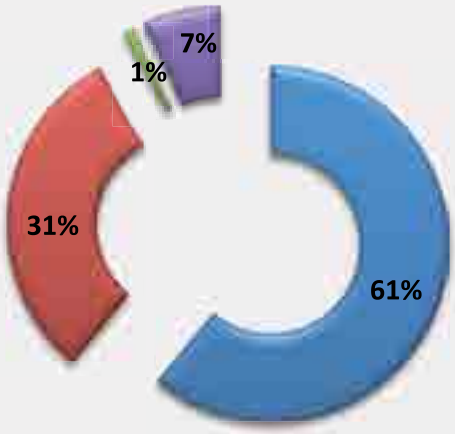

68 %من سكان ولاية زغوان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 29 سنة هم الأكثر تأييدا لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، ونفس الشيء بالنسبة لـ66 %من الذين تتراوح أعمارهم ما بين 45 و 59 سنة. 79 %من سكان زغوان من ذوي مستوى التعليم العالي يؤيّدون مشاركة المرأة في الحياة السياسية – نفس الشيء بالنسبة لـ 87% من الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى، و بنسبة 85% من المنتمين الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا.

سكان زغوان أقّل تشجيعا للمشاركة في السياسة عندما يتعلّق الأمر بنساء من عائلاتهم القريبة:

في مسألة تشجيعهم لإحدى نساء أسرتهم على المشاركة في الحياة السياسية، يبدي سكان زغوان تحفّظا أكثر، فـ 59 %منهم فقط يشجعون إحدى نساء أسرتهم على المشاركة في الحياة السياسية - 29 % من ضمن الغير المشجعين يفسرون تحفّظهم بعدم إستقرار المشهد السياسي الحالي.

مواقف سكان زغوان فيما يخص تشجيع إمرأة من الأسرة للمشاركة في الحياة السياسية

تجدر الإشارة إلى أن سكان ولاية زغوان الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 سنة هم الأكثر تأييدا لمشاركة إحدى نساء عائلتهم في الحياة السياسية بنسبة 62 %، نفس الشيء بالنسبة لـ77 % من سكان زغوان المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا.

مواقف سكان زغوان إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر:

58 %من سكان زغوان يؤيدون أن تتحمّل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية. يبرّرون هذا الموقف في 16 %من الحالات بكون المرأة لها الكفاءة اللازمة للمشاركة في الحياة السياسية)تكوين و أفكار و قيمة مضافة)، و نفس النسبة أي في 16 %من الحالات أيضا بكون مشاركة المرأة في الحياة السياسية تحمل فائدة للمجتمع و الشعب و الوطن.

مواقف سكان زغوان إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر

تجدر الإشارة إلى أن 70 %من سكان ولاية زغوان الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 سنة يؤيدون أن تتحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر. و نفس الشيء بالنسبة لـ 60 %من سكان الوسط الحضري و بنسبة 80 %من الذين لديهم مستوى تعليم عالي، و 87 %من سكان زغوان الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

مواقف سكان زغوان إزاء تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة:

35 %من سكان زغوان يؤيدون تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة، بينما 50 %لا يؤيدون ذلك. 63 %من المؤيدين لمبدإ يبررون ذلك بالمساواة بين الرجل و المرأة.

أما بالنسبة للرافضين لمبدأ التناصف، فإن 49 %منهم يقرّون بكون السياسة جعلت للرجل و بأن المرأة ليس لها مكان في السياسة.

43 %من المؤيدين لمبدإ التناصف في القائمات الإنتخابية من سكان ولاية زغوان الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 سنة و 37 %من جملة المؤيدين يعيشون في الوسط الحضري.

مواقف سكان زغوان إزاء تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة

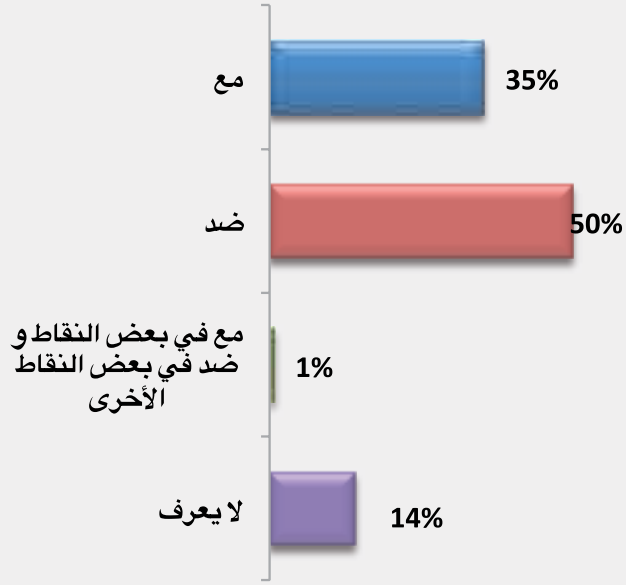

مواقف سكان ولاية زغوان إزاء تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية:

60 %من سكان ولاية زغوان يؤيدون فكرة تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية. 20 %منهم يبررون هذا الموقف بمبدأ المساواة بين المرأة و الرجل. الـ 23 %الرافضون لهذا المبدأ، يبررون موقفهم بنسبة 29% بأن المشاركة في الحياة السياسية ليست من مشمولات المرأة و لامن مسؤولياتها.

مواقف سكان ولاية زغوان إزاء تخصيص حصة للنساء في الأحزاب السياسية

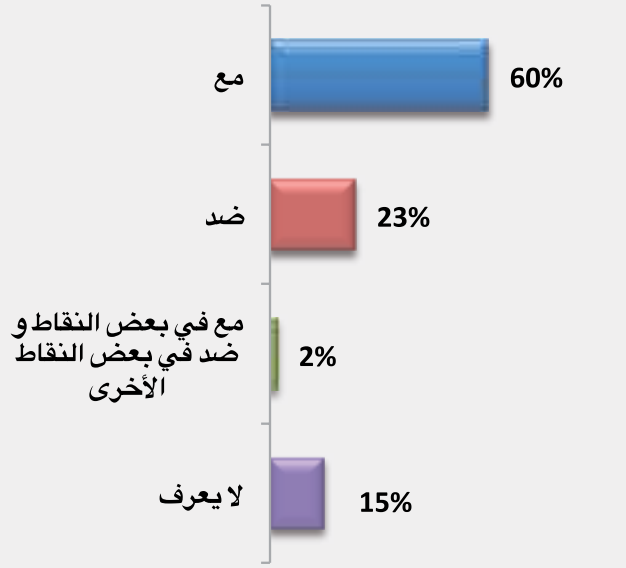

من ضمن المؤيدين لتخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية 70% لهم مستوى تعليم عالي، 80% ينتمون إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا و 87% إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

القيمة المضافة للمرأة في السياسة:

45% من سكان زغوان يعتبرون أن المرأة لا تعطي الإضافة في السياسة، بينما 19% يرون عكس ذلك. 36% من الذين يرون أن للمرأة قيمة مضافة في السياسة يعتبرون أن هذه القيمة تكمن في مساهمتها بفضل خبرتها و أفكارها و في قدرتها على الإقناع.

القدرة على الإقناع و نوايا التصويت:

القدرة على الإقناع:

17% من سكان زغوان يقرون بكونهم أكثر إقتناعا بالنساء، 40% منهم يبررون موقفهم هذا بما تتمتع به المرأة من مهارات هامة و قدرات على التواصل (القدرة على الإقناع).

36% من سكان ولاية زغوان أقروا بكونهم أكثر إقتناعا بالرجال، 28% منهم يرون لدى الرجال مهارات أكبر في التواصل.

32% يرون أن الرجل و المرأة لهما نفس القدرة على الإقناع.

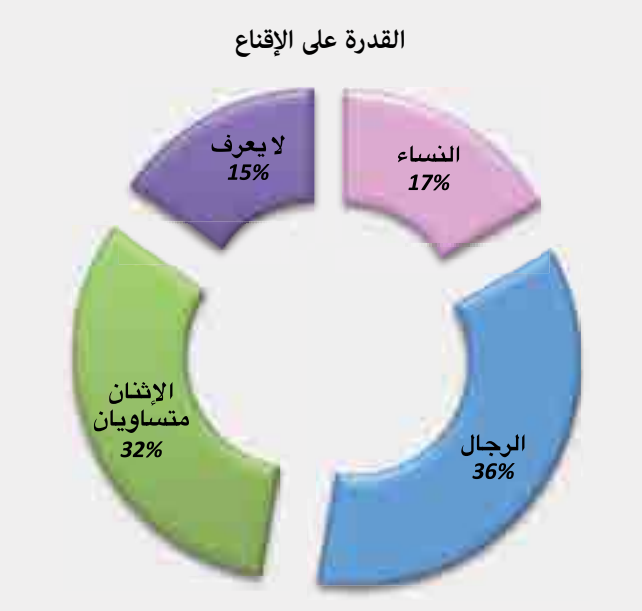

نوايا التصويت:

22% من سكان ولاية زغوان صرحوا أنهم ينوون التصويت لفائدة إمرأة في الإنتخابات القادمة، 53% منهم ينوون التصويت لرجل و 14% لا ينوون التصويت.

36% من الذين ينوون التصويت لإمرأة صرحوا أنهم سيقومون بذلك تضامنا مع المرأة. 37% من الذين ينوون التصويت لرجل سيقومون بذلك لإعتبارهم بأن الرجل هو أفضل من المرأة.

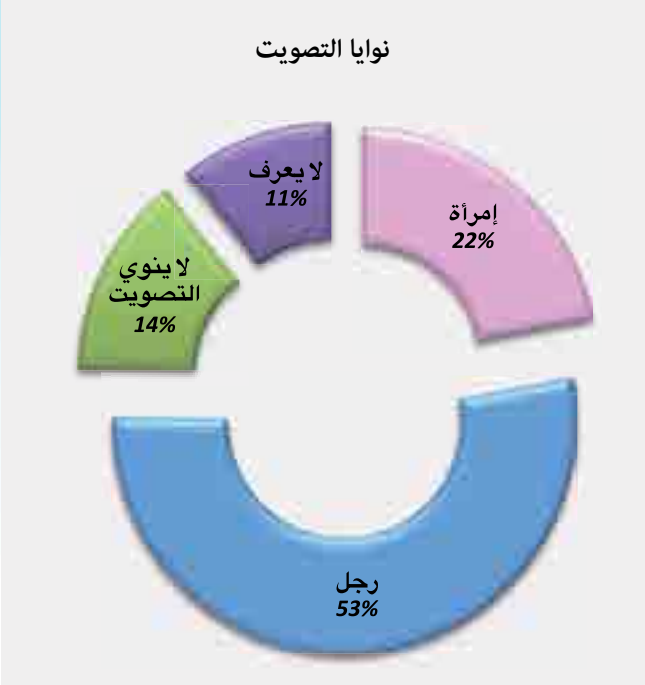

التأثير الناجم عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

- 71% من سكان ولاية زغوان يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يساعد على تحسين وضعية البلاد. و يشارك في هذه الفكرة حوالي 86% من سكان ولاية زغوان من ذوي مستوى التعليم العالي، و 75% من الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 29 سنة.

- 66% من سكان ولاية زغوان يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يمكن أن يعزز مشاركة جميع فئات الشعب في الحياة الإجتماعية. من بين هؤلاء 69% من الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و 44 سنة، و 88% من المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا.

- 54% من سكان ولاية زغوان موافقون على كون تولي المرأة مسؤوليات سياسية يساهم في تقليص العنف السياسي. 57% من سكان ولاية زغوان الذين أعمارهم ما بين 18 و 29 سنة يساندون هذه الفكرة.

- 67% من سكان ولاية زغوان يعتقدون أنه إذا ما تقلص العنف السياسي سيشجع ذلك النساء على المشاركة أكثر في الحياة السياسية.

- 47% من سكان ولاية زغوان يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية من شأنه أن يقلص الفساد و الممارسات الإحتيالية.

المواقف حول تحمل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية:

على الصعيد الجهوي:

55% من سكان ولاية زغوان يؤيدون تحمل المرأة لأكثر مسؤوليات سياسية في ولايتهم. 60% من الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 29 سنة يشتركون في هذه الفكرة.

على الصعيد الوطني:

46% من سكان ولاية زغوان يؤيدون تحمل المرأة لأكثر مسؤوليات سياسية على الصعيد الوطني. و من أكثر المؤيدين لهذه الفكرة هم 53% من الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 29 سنة، و 57% من أصحاب مستوى التعليم العالي.

المواقف حول تولي المرأة مراكز القيادة في السياسة:

بالنسبة لمنصب رئيس الجمهورية:

20% من سكان ولاية زغوان يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس الجمهورية. نشير إلى أن سكان ولاية زغوان من ذوي مستوى التعليم العالي يؤيدون تولي المرأة مراكز القيادة في المشهد السياسي التونسي، إذ أن 30% منهم يؤيدون تولي المرأة منصب رئيس الجمهورية.

27% من سكان زغوان المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يؤيدون هذا الموقف.

بالنسبة لمنصب رئيس البرلمان:

41% من سكان ولاية زغوان يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس البرلمان، و بالخصوص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و 44 سنة، إذ أن 45% منهم مع تولي المرأة منصب رئيس برلمان.

سكان زغوان من مستوى التعليم العالي هم من أكثر المؤيدين لتولي المرأة منصب رئيس برلمان و ذلك بنسبة 59%. كذلك الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يؤيدون أيضا هذا الموقف بنسبة 67%.

بالنسبة لمنصب رئيس الحكومة:

31% من سكان ولاية زغوان يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس الحكومة. سكان ولاية زغوان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 29 سنة هم الأكثر تأييدا لفكرة تولي المرأة مناصب القيادة في المشهد السياسي التونسي، إذ أن 43% منهم مع توليها منصب رئيس حكومة.

بالنسبة لمنصب وزيرة في وزارة أخرى غير وزارة المرأة:

59% من سكان ولاية زغوان يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب وزيرة في وزارة غير وزارة المرأة. 76% من سكان ولاية زغوان من مستوى التعليم العالي يؤيدون تولي المرأة لمنصب وزيرة بغض النظر عن وزارة المرأة.

بالنسبة لمنصب رئيس بلدية:

43% من سكان ولاية زغوان يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس بلدية. سكان ولاية زغوان الذين يعيشون بالوسط الريفي يبدون أكثر تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس البلدية و ذلك بنسبة 47% .

كذلك 53% من الذين ينتمون إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا.

بالنسبة لمنصب رئيس حزب سياسي:

49% من سكان ولاية زغوان يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس حزب سياسي. سكان ولاية زغوان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و 44 سنة يبدون أكثر تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس حزب سياسي و ذلك بنسبة 53% . ذوو مستوى التعليم العالي يبدون أيضا الأكثر تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس حزب سياسي و ذلك بنسبة 64%.

إقليم الشمال الغربي

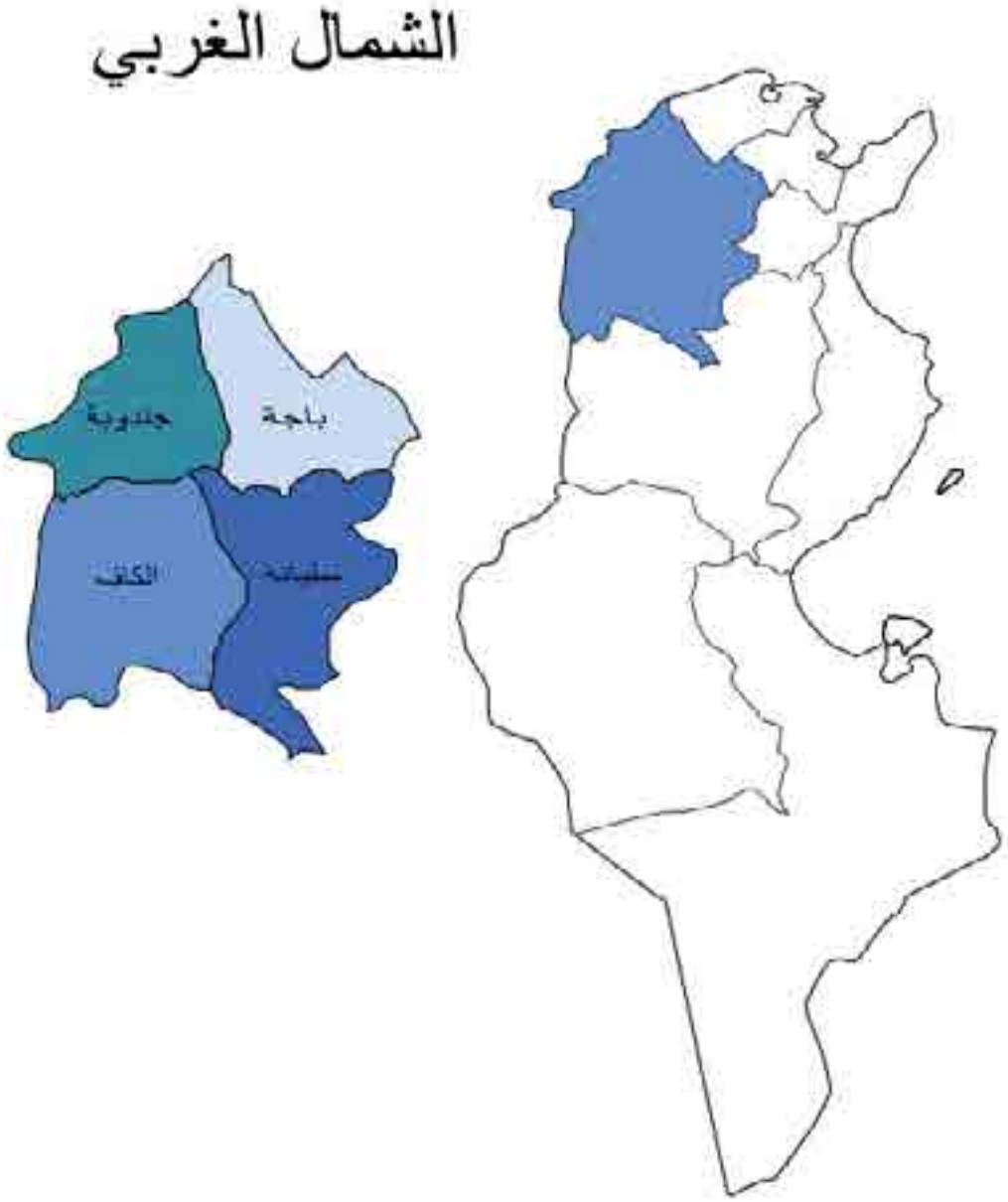

البيانات من المعهد الوطني للإحصاء – السكان في 1 جويلية 2011

إقليم الشمال الغربي:

يتكوّن إقليم الشمال الغربي من ولايات باجة و جندوبة و الكاف و سليانة. تعدّ هذه الجهة 1 226700 ساكنا، أي 11.5% من العدد الجملي للسكّان و تمسح 16.449 كم^2 أي 10.6%من المساحة الجملية للبلاد التونسية.

تمثل الإناث 51.5% من سكان هذه الجهة.

ولاية باجة:

تضـمّ هـذه الولايـة 307 300 سـاكنا و تمسـح3 740 كـم². يرتكـز النشـاط الاقتصـادي لهـذه المنطقـة بالأسـاس عـلى الفلاحـة .

تعتـبر ولايـة باجـة مـن بـين الولايـات الأولى في الإنتـاج الفلاحـي ، خاصـة في إنتـاج الحبـوب.

النتائج بالنسبة لولاية باجة:

تمّ استجواب 150 ساكنا من ولاية باجة. يتوزّعون كالآتي:

توزيع العيّنة من ولاية باجة

التوزيع حسب الشريحة العمريّة

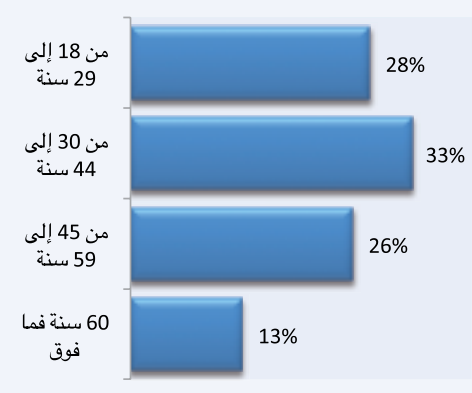

التوزيع حسب الوسط

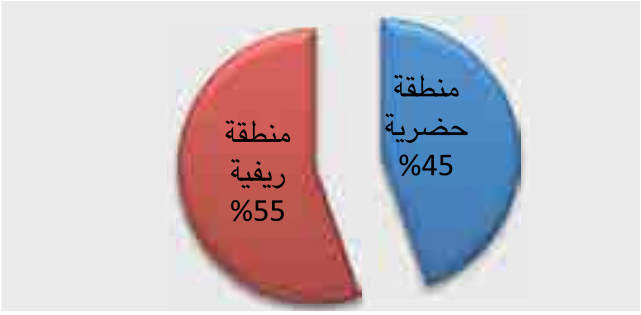

التوزيع حسب الشرائح المهنية و الإجتماعية

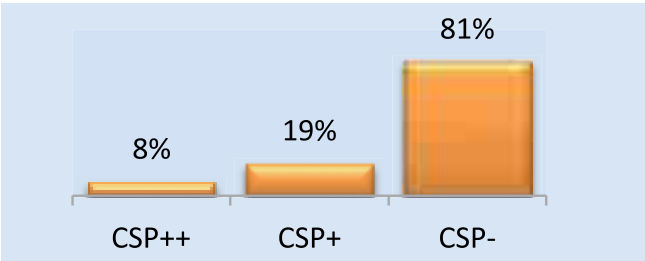

المواقف العامة لسكان ولاية باجة حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

سكان ولاية باجة إجمالا مؤيّدون لمشاركة المرأة في الحياة السياسيّة:

75% من سكان باجة يؤيدون مشاركة المرأة في الحياة السياسية، و هي تحتل بهذه النسبة المرتبة الثالثة من بين الولايات الأكثر تشجيعا على مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

26%منهم يفسّرون هذا الموقف المؤيّد بالإشارة إلى مبدأ المساواة بين الجنسين، 20% يبررون ذلك بأن المرأة التونسية تتمتع بالكفاءة اللازمة للمشاركة في الحياة السياسية (قادرة على التعبئة / أثبتت فعاليتها الخ).

19% يرون أن مشاركة المرأة التونسية في الحياة السياسية هو حق.

17% يرون أن المرأة تلعب دورا هامّا وأساسيّا ومؤكدا في كل المجالات وبصورة خاصة في المجال السياسي، و 15% يقولون أنه ينبغي عليها المشاركة في الحياة السياسية لتمثيل المرأة والدفاع عن حقوقها ومكتسباتها.

مواقف سكان باجة حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية

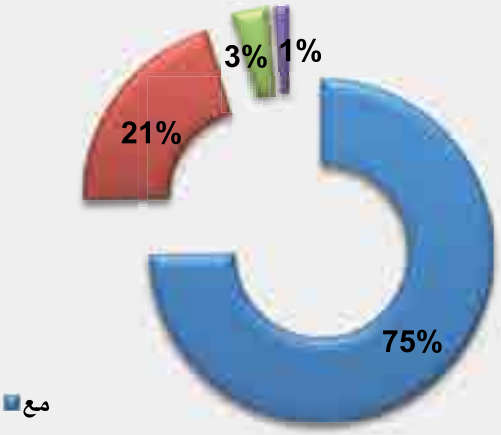

سكان ولاية باجة البالغون من العمر أكثر من 45 سنة هم الأكثر تأييدا لمشاركة المرأة في الحياة السياسية: بالفعل79% منهم يبلغون من العمر بين 45 و 59 سنة و 57 % أعمارهم 60 سنة فما فوق.

79% من سكان باجة ذوي مستوى التعليم العالي يؤيّدون مشاركة المرأة في الحياة السياسية .

كما يؤيّد ذلك 83% من الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و 79 %من الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا.

سكان باجة أقّل تشجيعا للمشاركة في السياسة عندما يتعلّق الأمر بنساء من عائلاتهم القريبة:

في مسألة تشجيعهم لإحدى نساء أسرتهم على المشاركة في الحياة السياسية، يبدي سكان باجة تحفّظا أكثر، فـ 63% منهم فقط يشجعون إحدى نساء أسرتهم على المشاركة في الحياة السياسية -46 %من ضمن الغير المشجعين يفسرون تحفّظهم بعدم استقرار المشهد السياسي الحالي.

مواقف سكان باجة فيما يخص تشجيع إمرأة من الأسرة للمشاركة في الحياة السياسية

تجدر الإشارة إلى أن سكان ولاية باجة البالغون من العمر 45 سنة فما فوق هم الأكثر تأييدا لمشاركة إحدى نساء عائلتهم في الحياة السياسية بنسبة 75% من البالغين 60 سنة فأكثر و 72% من البالغين بين 45 و 59 سنة و نفس الشيء بالنسبة لـ 64 % من سكان الوسط الحضري.

مواقف سكان باجة إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر:

69 %من سكان باجة يؤيدون أن تتحمّل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية.

يبرّرون هذا الموقف في 30 % من الحالات بأن المرأة تتمتع بالمهارات و الميزات الإنسانية اللازمة للحياة السياسية، 19% فسروا موقفهم بمبدأ المساواة بين الرجل و المرأة، و بأن المرأة تملك الكفاءات اللازمة للمشاركة في الحياة السياسية (تكوين، أفكار، قيمة مضافة).

مواقف سكان باجة إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر

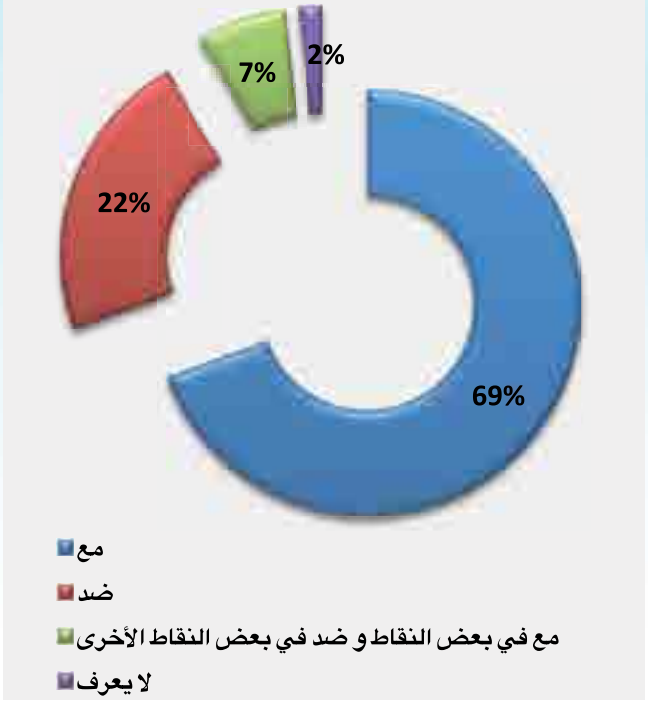

مواقف سكان باجة إزاء تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة

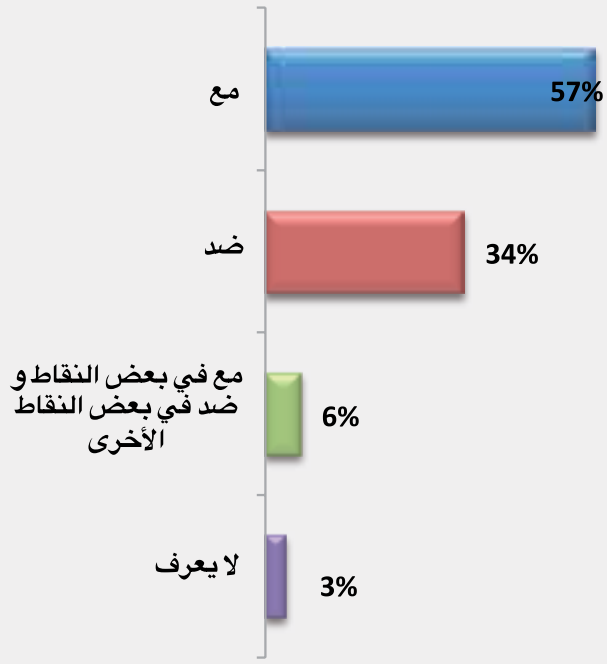

تجدر الإشارة إلى أن81 % من سكان ولاية باجة الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 سنة يؤيدون أن تتحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر. و نفس الشيء بالنسبة لـ 70% من سكان الوسط الحضري، و73% لكلّ من ذوي مستوى التعليم العالي و92% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

مواقف سكان باجة إزاء تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الانتخابية للإنتخابات القادمة:

57 %من سكان باجة يؤيدون تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الانتخابية للانتخابات القادمة، بينما 34 % لا يؤيدون ذلك.

47% من مؤيدي مبدإ التناصف يبررون ذلك بالمساواة بين الرجل والمرأة.

أما بالنسبة للرافضين لمبدأ التناصف، فإن 25% منهم يرون أنه يجب على النساء أن تفسح المجال للرجال و أن السياسة جُعلت للرجال.

65 %من المؤيدين لمبدأ التناصف في القائمات الانتخابية من سكان ولاية باجة يبلغون من العمر 60 سنة فما فوق، و 55 %من جملة المؤيدين ينتمون إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا.

مواقف سكان ولاية باجة إزاء تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية:

51% من سكان ولاية باجة يؤيدون فكرة تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية. 40 %منهم يعتبرون هذه الحصّة كوسيلة لضمان وجود المرأة في السياسة و أن المرأة تستحق فرصة للمشاركة.

الـ37% الرافضين لهذا المبدأ، يبررون موقفهم في 39% من الحالات بأنه ينبغي الإستناد على أساس الجدارة بغض النظر عن الجنس و بأن مبدأ الحصص قد يحد من جودة و كفاءة المترشحين.

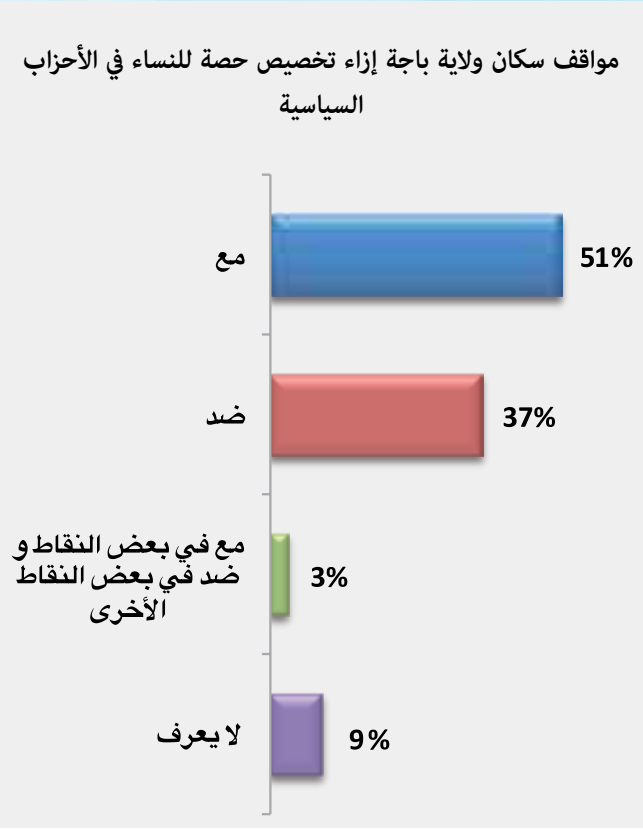

57% من سكان باجة المؤيدين لتخصيص نسبة نسائية في الأحزاب السياسية يبلغون من العمر بين 30 و 44 سنة، 54% منهم ذوي مستوى التعليم العالي و 58% ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

القيمة المضافة للمرأة في السياسة:

39% من سكان باجة يعتبرون أن المرأة لا تعطي الإضافة في السياسة، بينما 54% يرون عكس ذلك.

36% من الذين يرون أن للمرأة قيمة مضافة في السياسة يعتبرون أن هذه القيمة تكمن في مساهمتها في الدفاع عن حقوق المرأة وبصفة عامة عن حقوق الإنسان و 20% أنها تكمن في أفكارها وكفاءتها.

القدرة على الإقناع و نوايا التصويت:

القدرة على الإقناع:

17% من سكان باجة يقرون بكونهم أكثر اقتناعا بالنساء، و50% منهم يبررون موقفهم هذا بأن المرأة تتمتع بمهارات أكبر في التواصل.

37% من سكان ولاية باجة أقروا بكونهم أكثر اقتناعا بالرجال، 36% منهم يرون لدى الرجال أكثر مهارات و أكثر أفكار.

38% يرون أن الرجل و المرأة لهما نفس القدرة على الإقناع.

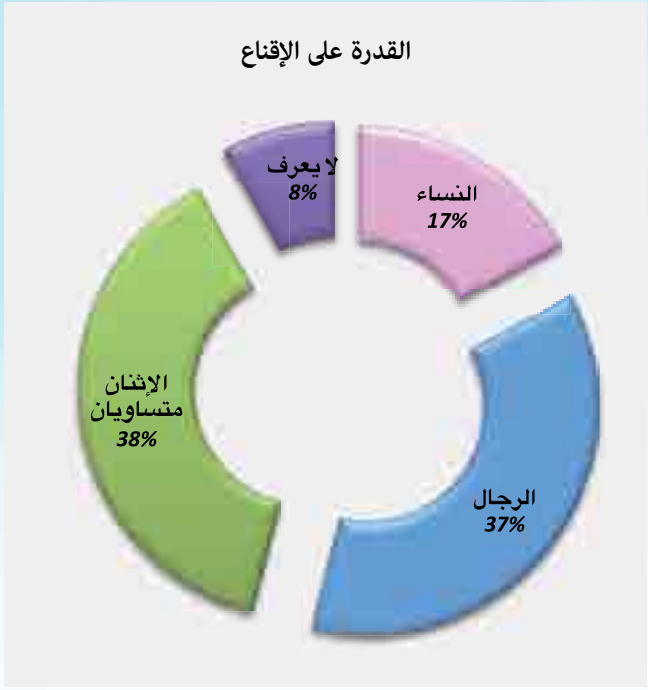

نوايا التصويت:

27% من سكان باجة صرحوا أنهم ينوون التصويت لفائدة امرأة في الانتخابات القادمة، 37% منهم ينوون التصويت لرجل و 5% لا ينوون التصويت.

23% من الذين ينوون التصويت لامرأة صرحوا أنهم سيقومون بذلك تضامنا مع المرأة.

55% من الذين ينوون التصويت لرجل سيقومون بذلك للخصال الإنسانية التي يتمتع بها الرجل (الكاريزما، حذق التعبئة، النجاعة و الفعالية..) و 13% سيصوتون لرجل عن إقتناع شخصي بكون الرجال أفضل من النساء.

التأثير الناجم عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

- 72% من سكان ولاية باجة يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يساعد على تحسين وضعية البلاد. و يشارك في هذه الفكرة حوالي 72% من سكان ولاية باجة المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية العليا، و 86% من الذين تبلغ أعمارهم 18 و 29 سنة.

- 73% من سكان ولاية باجة يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يمكن أن يعزز مشاركة جميع فئات الشعب في الحياة الاجتماعية. من بين هؤلاء 72% من الذين ينتمون إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا و 81% من الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 سنة.

- 49% من سكان ولاية باجة موافقون على كون تولي المرأة مسؤوليات سياسية يساهم في تقليص العنف السياسي.

59% من سكان ولاية باجة الذين تبلغ أعمارهم بين 45 و 59 سنة و 48% من المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا يساندون هذه الفكرة.

- 79% من سكان ولاية باجة يعتقدون أنه إذا ما تقلص العنف السياسي سيشجع ذلك النساء على المشاركة أكثر في الحياة السياسية.

- 49% من سكان ولاية باجة يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية من شأنه أن يقلص الفساد و الممارسات الاحتيالية.

المواقف حول تحمل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية:

على الصعيد الجهوي:

63% من سكان ولاية باجة يؤيدون تحمل المرأة لأكثر مسؤوليات سياسية في ولايتهم.

67% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و 72% من الذين تتراوح أعمارهم ما بين 45 و 59 سنة يشتركون في هذه الفكرة.

على الصعيد الوطني:

70% من سكان ولاية باجة يؤيدون تحمل المرأة لأكثر مسؤوليات سياسية على الصعيد الوطني. و من أكثر المؤيدين لهذه الفكرة هم 73% من المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا و 75% من البالغين من العمر 60 سنة و أكثر.

المواقف حول تولي المرأة مراكز القيادة في السياسة:

بالنسبة لمنصب رئيس الجمهورية:

38% من سكان ولاية باجة يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس الجمهورية.

نشير إلى أن سكان ولاية باجة المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يؤيدون تولي المرأة مراكز القيادة في المشهد السياسي التونسي، إذ أن 42% منهم يؤيدون تولي المرأة منصب رئيس الجمهورية.

بالنسبة لمنصب رئيس البرلمان:

63% من سكان ولاية باجة باجة يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس البرلمان، و بالخصوص الذين تبلغ أعمارهم بين 18 و 29 سنة، إذ أن 74% منهم مع تولي المرأة منصب رئيس برلمان.

سكان ولاية باجة الذين لهم مستوى التعليم العالي هم من أكثر المؤيدين لتولي المرأة منصب رئيس برلمان و ذلك بنسبة 62%. كذلك الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يؤيدون أيضا هذا الموقف بنسبة 67%.

بالنسبة لمنصب رئيس الحكومة:

48% من سكان ولاية باجة يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس الحكومة.

سكان ولاية باجة البالغون من العمر بين 45 و 59 سنة هم الأكثر تأييدا لفكرة تولي المرأة مناصب القيادة في المشهد السياسي التونسي، إذ أن 59% منهم مع توليها منصب رئيس حكومة.

نفس الشيء بالنسبة لـ58% من المنتمين الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

بالنسبة لمنصب وزيرة في وزارة أخرى غير وزارة المرأة:

81% من سكان ولاية باجة يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب وزيرة في وزارة غير وزارة المرأة.

92% من سكان ولاية باجة الذين ينتمون الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يؤيدون تولي المرأة لمنصب وزيرة بغض النظر عن وزارة المرأة.

بالنسبة لمنصب رئيس بلدية:

75% من سكان ولاية باجة يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس بلدية.

سكان ولاية باجة الذين لديهم المستوى التعليمي العالي يبدون أكثر تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس البلدية و ذلك بنسبة 77%.

كذلك 83% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

بالنسبة لمنصب رئيس حزب سياسي:

69% من سكان ولاية باجة باجة يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس حزب سياسي.

سكان ولاية باجة البالغين من العمر 60 سنة و أكثر يبدون أكثر تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس حزب سياسي و ذلك بنسبة 57% .

المنتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يبدون أيضا الأكثر تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس حزب سياسي و ذلك بنسبة 92%.

ولاية جندوبة:

تضمّ هذه الولاية 426000 ساكنا و تمسح 23 102 كم^2. يقوم إقتصاد ولاية جندوبة على زراعة الحبوب و تربية المواشي والبستنة و زراعة الأشجار. الغابات في هذه الولاية تغطي 118 470 هكتار.

النتائج بالنسبة لولاية جندوبة:

تمّ استجواب 150 ساكنا من ولاية جندوبة . يتوزّعون كالآتي:

توزيع العينة من ولاية جندوبة

التوزيع حسب الشريحة العمريّة

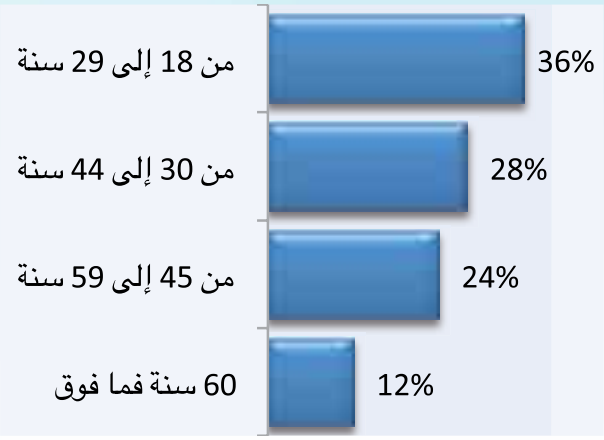

التوزيع حسب الوسط

التوزيع حسب الشرائح المهنية و الإجتماعية

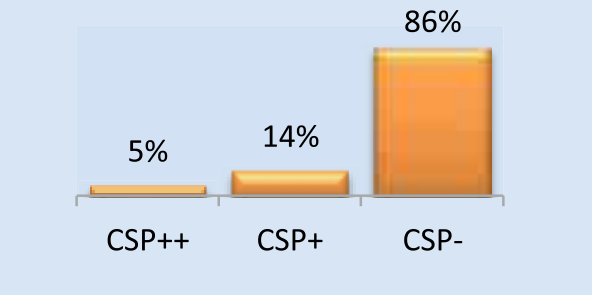

المواقف العامة لسكان ولاية جندوبة حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

سكان ولاية جندوبة إجمالا مؤيّدون لمشاركة المرأة في الحياة السياسيّة:

71% من سكان جندوبة يؤيدون مشاركة المرأة في الحياة السياسية، و هي تحتل بهذه النسبة المرتبة الثامنة من بين الولايات الأكثر تشجيعا على مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

35% منهم يفسّرون هذا الموقف المؤيّد بالإشارة إلى مبدأ المساواة بين الجنسين، 21% يرون أن المرأة التونسية لها الحق في المشاركة في الحياة السياسية و 17% يشجعون المرأة على المشاركة في السياسة لكي تثبت نفسها و تثبت مكانتها في المجتمع، 12% يعتقدون أن مشاركة المرأة مفيد للبلاد، للشعب و للمجتمع.

11% يرون أنه عليها المشاركة في الحياة السياسية لتمثل المرأة و لتدافع على حقوقها و مكتسباتها، 10% يؤكدون بأن مشاركتها في الحياة السياسية هو واجب و أن المرأة يمكن أن تكون أفضل من الرجل.

مواقف سكان جندوبة حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية

سكان ولاية جندوبة الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 44 سنة هم الأكثر تأييدا لمشاركة المرأة في الحياة السياسية بنسبة 81%، ونفس الشيء بالنسبة لـ 78% من البالغين من العمر 60 سنة و أكثر.

79% من سكان جندوبة من ذوي مستوى التعليم العالي يؤيّدون مشاركة المرأة في الحياة السياسية – نفس الشيء بالنسبة لـ100% من الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و 90% من الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا يشتركون في نفس الموقف.

سكان جندوبة أقّل تشجيعا للمشاركة في السياسة عندما يتعلّق الأمر بنساء من عائلاتهم القريبة:

في مسألة تشجيعهم لإحدى نساء أسرتهم على المشاركة في الحياة السياسية، يبدي سكان جندوبة تحفّظا أكثر، فـ59% منهم فقط

يشجعون إحدى نساء أسرتهم على المشاركة في الحياة السياسية - 50% من ضمن الغير المشجعين يفسرون تحفّظهم بعدم استقرار المشهد السياسي الحالي.

مواقف سكان جندوبة فيما يخص تشجيع إمرأة من الأسرة للمشاركة في الحياة السياسية

تجدر الإشارة إلى أن سكان ولاية جندوبة البالغون من العمر45 سنة فأكثر هم الأكثر تأييدا لمشاركة إحدى نساء عائلتهم في الحياة السياسية بنسبة 78 %من البالغين من العمر 60 سنة وأكثر و 72% من الذين تتراوح أعمارهم بين 45 و 59 سنة، نفس الشيء بالنسبة لـ61 %من سكان الوسط الريفي، و 88 %من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

مواقف سكان جندوبة إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر:

63 %من سكان جندوبة يؤيدون أن تتحمّل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية.

يبرّرون هذا الموقف في 39 %من الحالات بكون المرأة لها الكفاءات اللاّزمة للمشاركة في الحياة السياسية (تكوين و أفكار و قيمة مضافة)، في 27% من الحالات بكون المرأة لها المهارات و الميزات الإنسانية اللازمة للحياة السياسية)القدرة على التعبئة، النجاعة، الصدق)، و في 22 %من الحالات بمبدإ المساواة بين الرجل و المرأة.

مواقف سكان جندوبة إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر

من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن 72% من سكان ولاية جندوبة البالغين من العمر 45 فأكثر يؤيدون أن تتحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر. و نفس الشيء بالنسبة لـ70 %من سكان الوسط الريفي و75% من ذوي مستوى التعليم العالي و 87% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

مواقف سكان جندوبة إزاء تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة:

52 %من سكان جندوبة يؤيدون تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الانتخابية للانتخابات القادمة، بينما 36 %لا يؤيدون ذلك.

50 %من مؤيدي مبدإ التناصف يبررون ذلك بإيمانهم بالمساواة بين الرجل و المرأة.

أما بالنسبة للرافضين لمبدأ التناصف، فإن 33% منهم يقرّون بأن المرأة لا تملك الكفاءة اللازمة للمشاركة في الحياة السياسية و أن الرجال أجدر منهن.

مواقف سكان جندوبة إزاء تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة

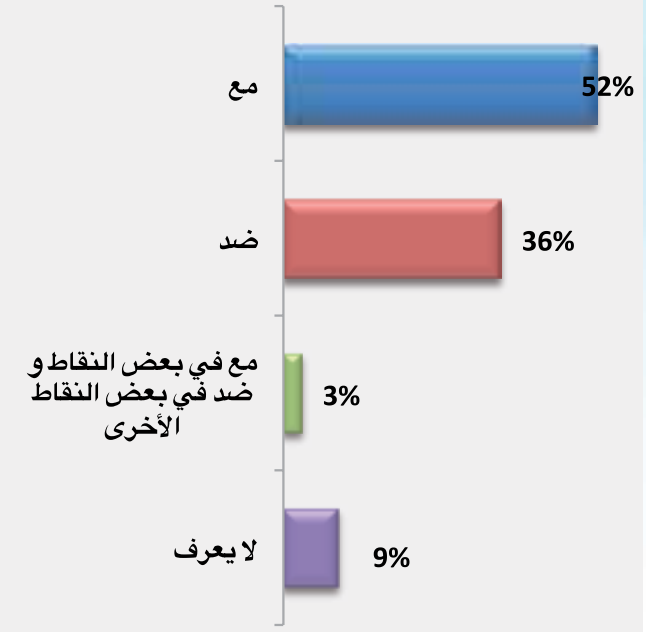

58% من البالغين من العمر بين 45 و 59 سنة و 75% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يؤيدون مبدأ التناصف.

مواقف سكان ولاية جندوبة إزاء تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية:

53 %من سكان ولاية جندوبة يؤيدون فكرة تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية. 42 %منهم يعتبرون هذه الحصّة كوسيلة لضمان وجود المرأة في المشهد السياسي و يرون أنها تستحق فرصة للمشاركة. الـ33 %الرافضون لهذا المبدأ، يبررون موقفهم في 21% من الحالات بأنه ينبغي الإستناد على أساس الجدارة بغض النظر عن الجنس لكي لا تُضر جودة و كفاءة المترشحين.

مواقف سكان ولاية جندوبة إزاء تخصيص حصة للنساء في الأحزاب السياسية

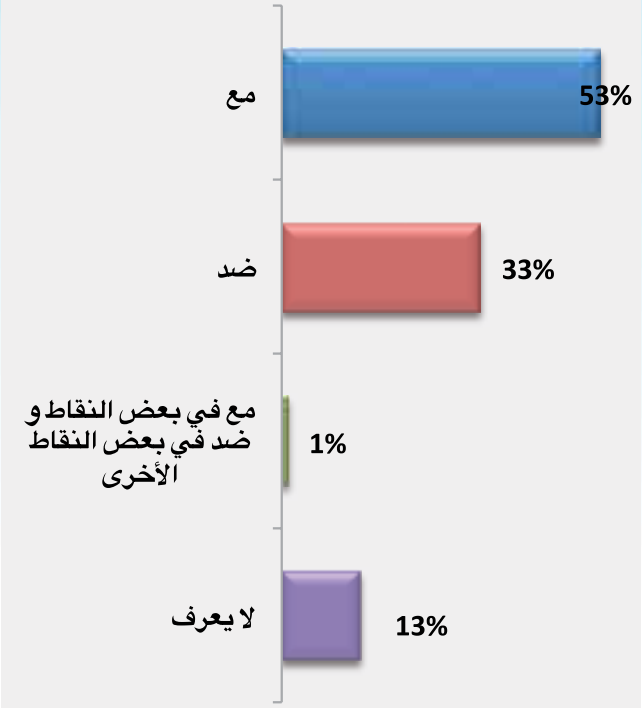

من ضمن المؤيدين لتخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية 58% من البالغين من العمة بين 45 و 59 سنة و 48% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية العليا.

القيمة المضافة للمرأة في السياسة:

61% من سكان جندوبة يعتبرون أن المرأة لا تعطي الإضافة في السياسة، بينما 34% يرون عكس ذلك.

39% من الذين يرون أن للمرأة قيمة مضافة في السياسة يعتبرون أن هذه القيمة تكمن في أفكارها و كفاءتها و 27% يرون أنها تكمن في مساهمتها في الدفاع عن حقوق المرأة و بصفة عامة عن حقوق الإنسان و الطفل و مساهمتها في تنمية البلاد.

القدرة على الإقناع و نوايا التصويت:

القدرة على الإقناع:

11% من سكان جندوبة يقرون بكونهم أكثر اقتناعا بالنساء، 53% منهم يبررون موقفهم هذا بتمتع المرأة بمهارات أكبر في التواصل.

57% من سكان ولاية جندوبة أقروا بكونهم أكثر اقتناعا بالرجال، 50% منهم يرون لدى الرجال مهارات أكبر في التواصل.

21% يرون أن الرجل و المرأة لهما نفس القدرة على الإقناع.

نوايا التصويت:

14% من سكان ولاية جندوبة صرحوا أنهم ينوون التصويت لفائدة إمرأة في الانتخابات القادمة، 53% منهم ينوون التصويت لرجل و 7% لا ينوون التصويت.

38% من الذين ينوون التصويت لامرأة صرحوا أنهم سيقومون بذلك تضامنا مع المرأة.

53% من الذين ينوون التصويت لرجل سيقومون بذلك للخصال الإنسانية التي يتمتع بها الرجل (الكاريزما، حذق التعبئة، النجاعة و الفعالية..) و 31% سيصوتون لرجل عن قناعة شخصية بكون الرجال أفضل من النساء.

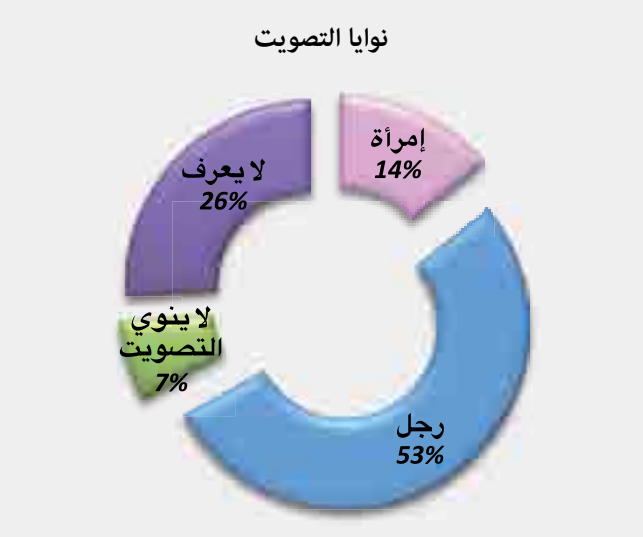

التأثير الناجم عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

- 74% من سكان ولاية جندوبة يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يساعد على تحسين وضعية البلاد. و يشارك في هذه الفكرة 100% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى، و 81% من الذين تتراوح أعمارهم ما بين 45 و 59 سنة.

- 74% من سكان ولاية جندوبة يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يمكن أن يعزز مشاركة جميع فئات الشعب في الحياة الاجتماعية.

من بين هؤلاء 87% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى، و 83% من البالغين من العمر 60 سنة و أكثر و 77% من ذوي مستوى التعليم العالي.

- 51% من سكان ولاية جندوبة موافقون على كون تولي المرأة مسؤوليات سياسية يساهم في تقليص العنف السياسي.

55% من سكان ولاية جندوبة الذين أعمارهم ما بين 30 و 44 سنة، و 67% من الذين ينتمون إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا يساندون هذه الفكرة.

- 77% من سكان ولاية جندوبة يعتقدون أنه إذا ما تقلص العنف السياسي سيشجع ذلك النساء على المشاركة أكثر في الحياة السياسية.

- 46% من سكان ولاية جندوبة يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية من شأنه أن يقلص الفساد و الممارسات الاحتيالية.

المواقف حول تحمل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية:

على الصعيد الجهوي:

61% من سكان ولاية جندوبة يؤيدون تحمل المرأة لأكثر مسؤوليات سياسية في ولايتهم، و بالخصوص، 87% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و 71% من المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا و 78% من البالغين من العمر 60 سنة و أكثر يشتركون في هذه الفكرة.

على الصعيد الوطني:

67% من سكان ولاية جندوبة يؤيدون تحمل المرأة لأكثر مسؤوليات سياسية على الصعيد الوطني. و من أكثر المؤيدين

لهـذه الفكـرة هـم 76% مـن المنتمـين إلى الشرائـح المهنيـة و الإجتماعيـة العليـا و 75% مـن الشريحـة المهنيـة و الإجتماعيـة الأعـلى ، و أيضـا 72% مـن البالغـين مـن العمـر 60 سـنة و أكـثر و 75% مـن ذوي مسـتوى التعليـم العـالي.

المواقف حول تولي المرأة مراكز القيادة في السياسة:

بالنسبة لمنصب رئيس الجمهورية:

32% من سكان ولاية جندوبة يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس الجمهورية.

نشـير إلى أن سـكان ولايـة جندوبـة مـن المنتمـين إلى الشرائـح المهنيـة و الإجتماعيـة العليـا هـم الأكـثر تأييـدا لتـولي المـرأة مراكـز القيـادة في المشـهد السـياسي التونـسي، إذ أن 52% منهـم يؤيـدون تـولي المـرأة منصـب رئيـس الجمهوريـة. نفـس الـشيء بالنسـبة لـ 56% مـن سـكان جندوبـة البالغـين مـن العمـر 60 سـنة و أكـثر و 45% مـن ذوي مسـتوى التعليـم العـالي.

بالنسبة لمنصب رئيس البرلمان:

52% مـن سـكان ولايـة جندوبـة يؤيـدون أن تتـولى إمـرأة منصـب رئيـس البرلمـان، و بالخصـوص البالغـين مـن العمـر 60 سـنة و أكـثر، إذ أن 61% منهـم مـع تـولي المـرأة منصـب رئيـس برلمـان.

سـكان جندوبـة مـن مسـتوى التعليـم العـالي هـم مـن أكـثر المؤيدين لتـولي المـرأة منصـب رئيـس برلمـان و ذلـك بنسـبة 64%. كذلـك الذيـن ينتمـون إلى الشريحـة المهنيـة و الإجتماعيـة الأعـلى إذ أنهـم يؤيـدون هـذا الموقـف بنسـبة 87%.

بالنسبة لمنصب رئيس الحكومة:

41% مـن سـكان ولايـة جندوبـة هـم يؤيـدون أن تتـولى إمـرأة منصـب رئيـس الحكومـة.

سـكان ولايـة جندوبـة البالغـين مـن العمـر 60 سـنة و أكـثر هـم الأكـثر تأييـدا لفكـرة تـولي المـرأة مناصـب القيادة في المشـهد السـياسي التونـسي، إذ أن 67% منهـم مـع توليهـا منصـب رئيـس الحكومـة.

62% مـن سـكان ولايـة جندوبـة المنتمـين إلى الشريحـة المهنيـة و الإجتماعيـة الأعـلى مـع تـولي المـرأة منصـب رئيـس الحكومـة.

بالنسبة لمنصب وزيرة في وزارة أخرى غير وزارة المرأة:

79% مـن سـكان ولايـة جندوبـة يؤيـدون أن تتـولى إمـرأة منصـب وزيـرة في وزارة غـير وزارة المـرأة.

100% مـن سـكان ولايـة جندوبـة المنتمـين إلى الشريحـة المهنيـة و الإجتماعيـة الأعـلى يؤيـدون تـولي المـرأة لمنصـب وزيـرة بغـض النظـر عـن وزارة المـرأة. نفـس الـشيء بالنسـبة لـ90% مـن المنتمـين إلى الشرائـح المهنيـة و الإجتماعيـة العليـا.

بالنسبة لمنصب رئيس بلدية:

76% مـن سـكان ولايـة جندوبـة يؤيـدون أن تتـولى إمـرأة منصـب رئيـس بلديـة.

سـكان ولايـة جندوبـة مـن ذوي مسـتوى التعليـم العـالي يبـدون أكـثر تأييـدا لتـولي المـرأة منصـب رئيـس البلديـة و ذلـك بنسـبة 81% .

كذلـك 100% مـن الذيـن ينتمـون إلى الشريحـة المهنيـة و الإجتماعيـة الأعـلى و 81% مـن الذيـن ينتمـون إلى الشرائـح المهنيـة و الإجتماعيـة العليا.

بالنسبة لمنصب رئيس حزب سياسي:

60% مـن سـكان ولايـة جندوبـة يؤيـدون أن تتـولى إمـرأة منصـب رئيـس حـزب سـياسي.

سـكان ولايـة جندوبـة البالغـين مـن العمـر 60 سـنة و أكـثر يبـدون أكـثر تأييـدا لتـولي المـرأة منصـب رئيـس حـزب سـياسي و ذلـك بنسـبة 72% .

نفـس الـشيء بـ88% مـن المنتمـين إلى الشريحـة المهنيـة و الإجتماعية الأعـلى و 81% مـن المنتمـين إلى الشرائـح المهنيـة و الإجتماعيـة العليـا يبـدون أيضـا الأكـثر تأييـدا لتـولي المـرأة منصـب رئيـس حـزب سـياسي.

ولاية الكاف:

تضمّ هذه الولاية 258 100 ساكنا و تمسح 965 4 كم^2.

هـي منطقـة منجميـة و زراعيـة بالأسـاس و هـي تسـاهم بنسـبة 4.9% مـن الإنتـاج الزراعـي الوطنـي.

النتائج بالنسبة لولاية الكاف:

تمّ استجواب 159 ساكنا من ولاية الكاف. يتوزّعون كالآتي:

توزيع العينة من ولاية الكاف

التوزيع حسب الشريحة العمريّة

التوزيع حسب الوسط

التوزيع حسب الشرائح المهنية و الإجتماعية

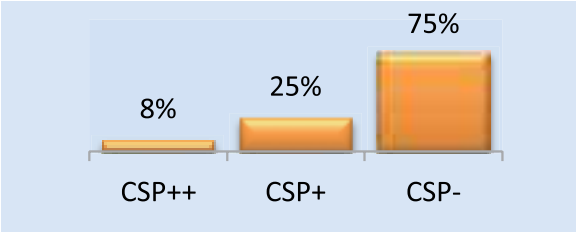

المواقف العامة لسكان ولاية الكاف حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

سـكان ولايـة الـكاف إجـمالا مؤيّـدون لمشـاركة المـرأة في الحيـاة السياسـيّة:

70% مـن سـكان الـكاف يؤيـدون مشـاركة المـرأة في الحيـاة السياسـية، و هـي تحتـل بهـذه النسـبة المرتبـة التاسـعة مـن بـين الولايـات الأكـثر تشـجيعا عـلى مشـاركة المـرأة في الحيـاة السياسـية.

27% منهم يفسّرون هذا الموقف المؤيّد بالإشارة إلى مبدأ المساواة بين الجنسين، 17% يؤكدون أنه من حقها المشاركة في الحياة السياسية، 15% يبررون موقفهم بأن المرأة التونسية أثبتت قدرتها في شتى المجالات و بكونها تلعب دورا هامّا، أساسيّا ومؤكدا في المجال الاجتماعي وبصورة خاصة في المجال السياسي و 11% يرون ان المرأة تتمتع بالمهارات و الميزات الإنسانية اللازمة للحياة السياسية (القدرة على التعبئة، النجاعة، النزاهة).

مواقف سكان الكاف حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية

سكان ولاية الكاف الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و 44 سنة هم الأكثر تأييدا لمشاركة المرأة في الحياة السياسية بنسبة 77%، ونفس الشيء بالنسبة لـ78%من ذوي مستوى التعليم العالي.

83% من الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى ، و 79% من الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا يشتركون في نفس الموقف.

سكان الكاف أقّل تشجيعا للمشاركة في السياسة عندما يتعلّق الأمر بنساء من عائلاتهم القريبة:

في مسألة تشجيعهم لإحدى نساء أسرتهم على المشاركة في الحياة السياسية، يبدي سكان الكاف تحفّظا أكثر، فـ58% منهم فقط يشجعون إحدى نساء أسرتهم على المشاركة في الحياة السياسية - 28% من ضمن الغير المشجعين يفسرون تحفّظهم بعدم استقرار المشهد السياسي الحالي.

مواقف سكان الكاف فيما يخص تشجيع إمرأة من الأسرة للمشاركة في الحياة السياسية

تجدر الإشارة إلى أن سكان ولاية الكاف الذين تتراوح أعمارهم بين 45 و 59 سنة هم الأكثر تأييدا لمشاركة إحدى نساء عائلتهم في الحياة السياسية بنسبة 61 %، نفس الشيء بالنسبة لـ67% من الذين يعيشون في وسط حضري و 67 % من سكان الكاف المنتمون إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا.

مواقف سكان الكاف إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر:

67% من سكان الكاف يؤيدون أن تتحمّل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية .

يبرّرون هذا الموقف في 27% من الحالات بكون المرأة لها المهارات و الميزات الإنسانية اللازمة للحياة السياسية)القدرة على التعبئة، النجاعة، النزاهة)، و 13% برروا موقفهم بالإشارة لمبدأ المساواة بين الجنسين.

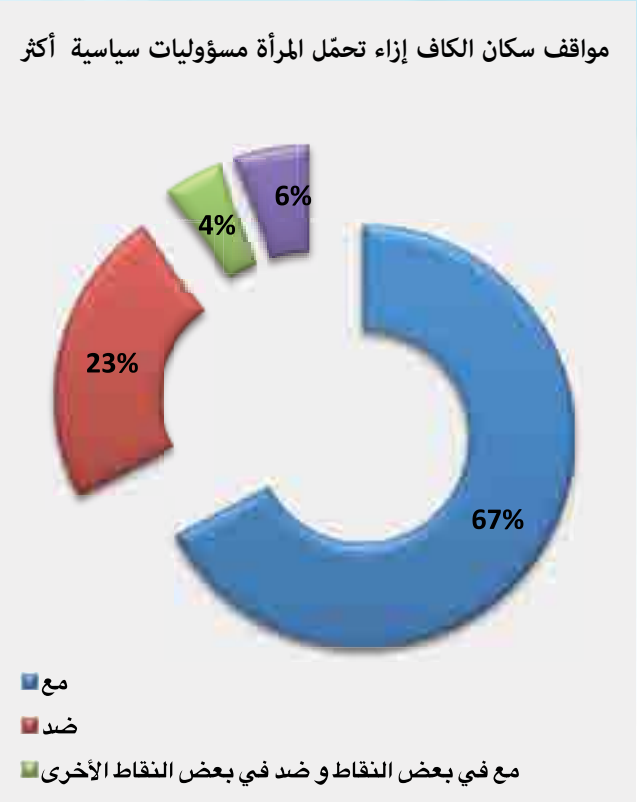

تجدر الإشارة إلى أن 77 %من سكان ولاية الكاف الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 44 سنة يؤيدون أن تتحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر. و نفس الشيء بالنسبة لـ68 %من سكان الوسط الريفي و بنسبة 76 %من الذين لديهم مستوى تعليم عالي، و أخيرا 83 %من سكان الكاف الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

مواقف سكان الكاف إزاء تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة:

53% من سكان الكاف يؤيدون تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الانتخابية للانتخابات القادمة، بينما 28% لا يؤيدون ذلك.

50% من مؤيدي مبدإ التناصف يبررون موقفهم بإيمانهم بالمساواة بين الرجل و المرأة.

أما بالنسبة للرافضين لمبدأ التناصف، فإن 20% منهم يقرّون بأن المرأة لا تملك المهارات اللازمة للحياة السياسية و أن الرجال أجدر منهن.

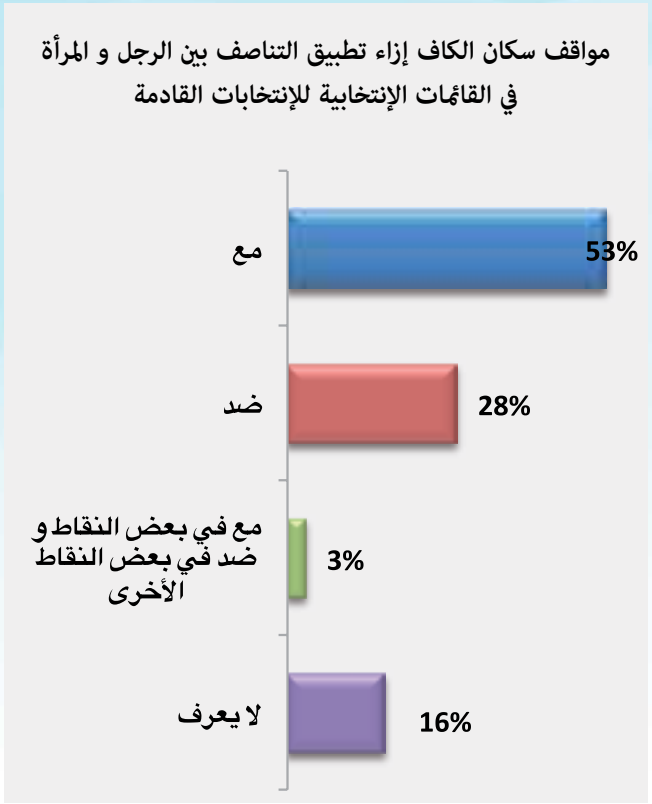

سكان ولاية الكاف الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 44 سنة هم الأكثر تأييدا لمبدأ التناصف بين الرجل و الإمرأة و ذلك بنسبة 57% و بنسبة 61 %من بين الذين يعيشون في الوسط الحضري.

مواقف سكان ولاية الكاف إزاء تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية:

36 %من سكان ولاية الكاف يؤيدون فكرة تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية. 27 %منهم يبررون هذا الموقف بمبدأ المساواة بين المرأة و الرجل. الـ30 %الرافضون لهذا المبدأ، يبررون موقفهم في 20% من الحالات بكون تخصيص حصّة نسائية يتعارض مع تكافؤ الفرص.

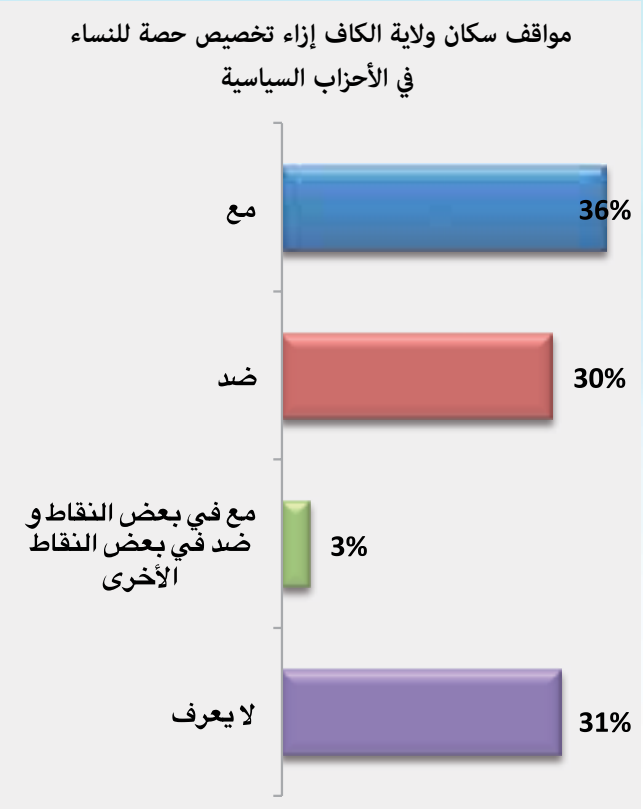

44% من بين الذين لهم مستوى تعليم عالي و 43% من البالغين من العمر 60 سنة و أكثر و 42% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يؤيدون تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية.

القيمة المضافة للمرأة في السياسة:

47% من سكان الكاف يعتبرون أن المرأة لا تعطي الإضافة في السياسة، بينما 40% يرون عكس ذلك.

33% من الذين يرون أن للمرأة قيمة مضافة في السياسة يعتبرون أن هذه القيمة تكمن في دفاعها على حقوق المرأة و بصفة عامة على حقوق الإنسان» و 28% يرون أن هذه القيمة تكمن في أفكارها و كفاءتها.

القدرة على الإقناع و نوايا التصويت:

القدرة على الإقناع:

18% من سكان الكاف يقرون بكونهم أكثر اقتناعا بالنساء و 45% منهم يبررون ذلك بكونهم يثقون أكثر في النساء و هي تتمتع بأكثر مصداقية.

32% من سكان ولاية الكاف أقروا بكونهم أكثر اقتناعا بالرجال، 49% يبررون موقفهم بالميزات الإنسانية التي يتمتع بها الرجل (القدرة على التعبئة، النجاعة، النزاهة، التعاطف).

38% يرون أن الرجل و المرأة لهما نفس القدرة على الإقناع.

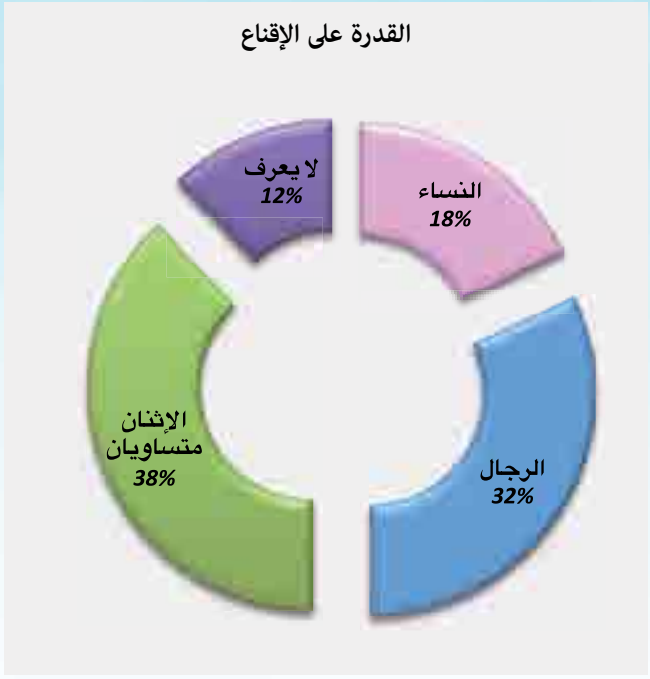

نوايا التصويت:

25% من سكان ولاية الكاف صرحوا أنهم ينوون التصويت لفائدة امرأة في الانتخابات القادمة، 30% منهم ينوون التصويت لرجل و 15% لا ينوون التصويت.

25% من الذين ينوون التصويت لامرأة صرحوا أنهم سيقومون بذلك تضامنا مع المرأة.

36% من الذين ينوون التصويت لرجل سيقومون بذلك للميزات التي يتمتع بها الرجل (كاريزما، القدرة على التعبئة، النجاعة) و 21% سيصوتون لرجل عن قناعة شخصية بإعتبارهم أن الرجال أفضل من النساء).

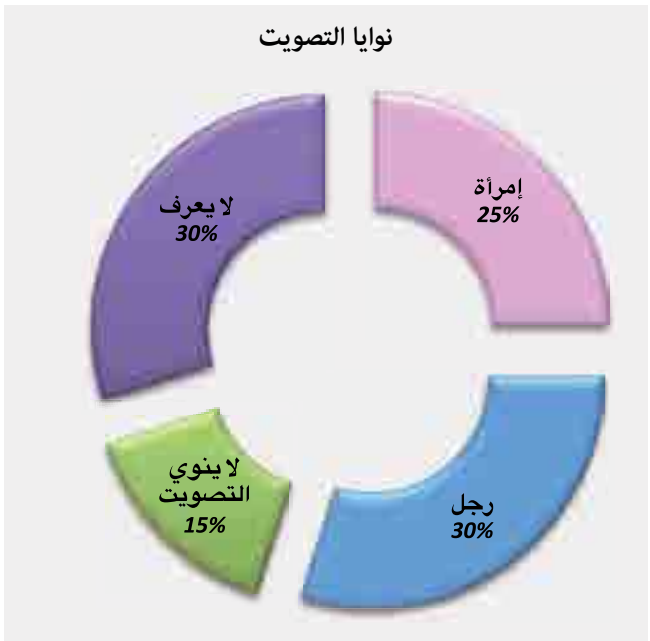

التأثير الناجم عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

- 70% من سكان ولاية الكاف يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يساعد على تحسين وضعية البلاد. و يشارك في هذه الفكرة حوالي 75% من سكان ولاية الكاف من ذوي مستوى التعليم العالي، و 77% من المنتمون إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا و 80% من الذين تتراوح أعمارهم من 30 إلى 44 سنة.

- 71% من سكان ولاية الكاف يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يمكن أن يعزز مشاركة جميع فئات الشعب في الحياة الاجتماعية.

من بين هؤلاء 83% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و 79% من المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا و 80% من الذين لديهم مستوى التعليم العالي.

- 58% من سكان ولاية الكاف موافقون على كون تولي المرأة مسؤوليات سياسية يساهم في تقليص العنف السياسي.

61% من سكان ولاية الكاف الذين أعمارهم ما بين 30 و 44 سنة يساندون هذه الفكرة و كذلك 59% من الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا.

- 74% من سكان ولاية الكاف يعتقدون أنه إذا ما تقلص العنف السياسي سيشجع ذلك النساء على المشاركة أكثر في الحياة السياسية.

- 54% من سكان ولاية الكاف يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية من شأنه أن يقلص الفساد و الممارسات الاحتيالية.

المواقف حول تحمل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية:

على الصعيد الجهوي:

65% من سكان ولاية الكاف يؤيدون تحمل المرأة لأكثر مسؤوليات سياسية في ولايتهم.

83% من المنتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و 86% من البالغين من العمر 60 سنة و أكثر يشتركون في هذه الفكرة.

على الصعيد الوطني:

66% من سكان ولاية الكاف يؤيدون تحمل المرأة لأكثر مسؤوليات سياسية على الصعيد الوطني. و من أكثر المؤيدين لهذه الفكرة هم 83% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى ، و 86% من البالغين 60 سنة و أكثر و 73% من ذوي المستوى التعليمي العالي.

المواقف حول تولي المرأة مراكز القيادة في السياسة:

بالنسبة لمنصب رئيس الجمهورية:

45% من سكان ولاية الكاف يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس الجمهورية.

نشير إلى أن سكان ولاية الكاف من ذوي مستوى التعليم العالي يؤيدون تولي المرأة مراكز القيادة في المشهد السياسي التونسي، إذ أن 51% منهم يؤيدون تولي المرأة منصب رئيس الجمهورية.

بالنسبة لمنصب رئيس البرلمان:

49% من سكان ولاية الكاف يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس البرلمان ، و بالخصوص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 45 و 59سنة، إذ أن 64% منهم مع تولي المرأة منصب رئيس برلمان.

سكان الكاف من مستوى التعليم العالي هم من أكثر المؤيدين لتولي المرأة منصب رئيس برلمان و ذلك بنسبة 52%. كذلك الذين ينتمون إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا يؤيدون أيضا هذا الموقف بنسبة 54%.

بالنسبة لمنصب رئيس الحكومة:

48% من سكان ولاية الكاف يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس الحكومة.

سكان ولاية الكاف البالغين من العمر 60 سنة و أكثر هم الأكثر تأييدا لفكرة تولي المرأة مناصب القيادة في المشهد السياسي التونسي، إذ أن 57% منهم مع توليها منصب رئيس حكومة.

سكان الكاف من ذوي مستوى التعليم العالي يبدون أيضا من أكثر المؤيدين لتولي المرأة منصب رئيس حكومة بنسبة 49% مثلهم مثل الذين ينتمون إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا و ذلك بنسبة 44%.

بالنسبة لمنصب وزيرة في وزارة أخرى غير وزارة المرأة:

71% من سكان ولاية الكاف يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب وزيرة في وزارة غير وزارة المرأة.

83% من سكان ولاية الكاف الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يؤيدون تولي المرأة لمنصب وزيرة بغض النظر عن وزارة المرأة.

بالنسبة لمنصب رئيس بلدية:

74% من سكان ولاية الكاف يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس بلدية.

سكان ولاية الكاف من ذوي مستوى التعليم العالي يبدون أكثر تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس البلدية و ذلك بنسبة 78%.

كذلك 75% من الذين ينتمون إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى.

بالنسبة لمنصب رئيس حزب سياسي:

69% من سكان ولاية الكاف يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس حزب سياسي.

سكان ولاية الكاف البالغين من العمر 60 سنة و أكثر يبدون أكثر تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس حزب سياسي و ذلك بنسبة 86%.

سكان ولاية الكاف من ذوي مستوى التعليم العالي يبدون أيضا الأكثر تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس حزب سياسي و ذلك بنسبة 70%.

ولاية سليانة:

تضمّ هذه الولاية 235 300 ساكنا و تمسح 4 642 كم^2.

الزراعة في هذه الولاية تنقسم الى فئتين كبيرتين: المناطق المروية و المحاصيل الرئيسية من الحبوب وتعتبر ولاية سليانة من أفقر الولايات في البلاد و هي من بين المناطق التي انطلقت منها ثورة 14 جانفي 2011.

النتائج بالنسبة لولاية سليانة:

تمّ استجواب 153 ساكنا من ولاية سليانة. يتوزّعون كالآتي:

توزيع العينة من ولاية سليانة

التوزيع حسب الشريحة العمريّة

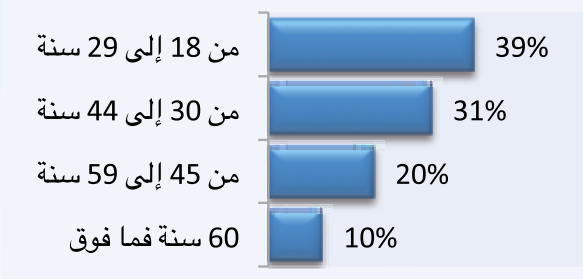

التوزيع حسب الوسط

التوزيع حسب الشرائح المهنية و الإجتماعية

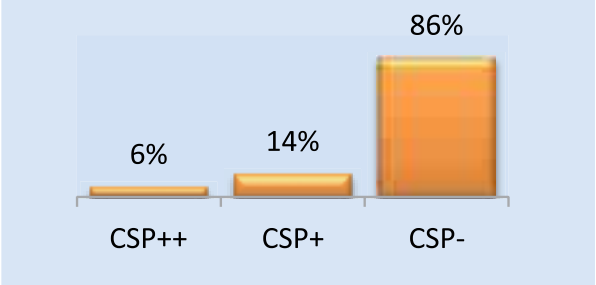

المواقف العامة لسكان ولاية سليانة حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

سكان ولاية سليانة نسبيا ضد مشاركة المرأة في الحياة السياسيّة:

49% من سكان ولاية سليانة يؤيدون مشاركة المرأة في الحياة السياسية، و هي تحتل بهذه النسبة المرتبة الأخيرة من بين الولايات الأكثر تشجيعا على مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

في 27% من الحالات، يفسّرون هذا الموقف المؤيّد بالإشارة إلى مبدأ المساواة بين الجنسين و 17% بأنه يجب على المرأة المشاركة في السياسة لتثبت نفسها و تثبت مكانتها في المجتمع، 9% بكونهم غير راضين عن المشهد السياسي الحالي يشجعون المرأة على المشاركة في الحياة السياسية للحاجة للتغيير و التنويع و خلق التوازن في الساحة السياسية و أخيرا، 8% يرون أن المرأة تمتلك المهارات و الميزات الإنسانية اللازمة للحياة السياسية (القدرة على التعبئة، النجاعة، النزاهة).

مواقف سكان سليانة حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية

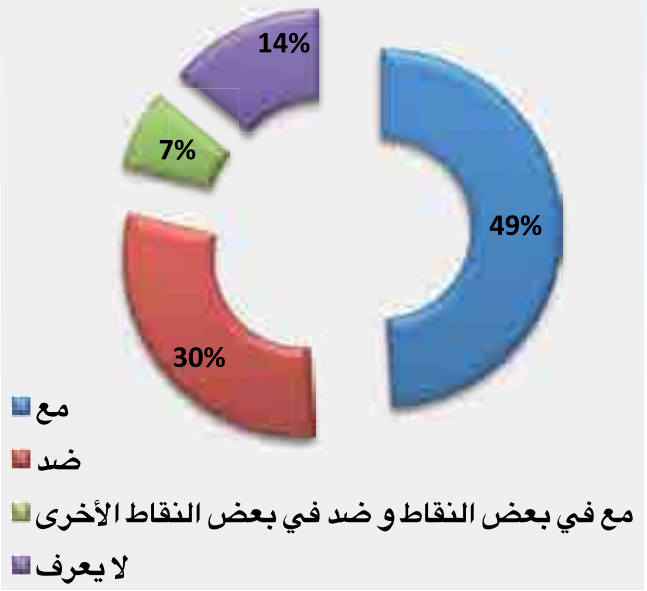

62 %من سكان ولاية سليانة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 29 سنة هم الأكثر تأييدا لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، ونفس الشيء بالنسبة لـ72% من ذوي مستوى التعليم العالي و أيضا 67% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و 59% من المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا.

سكان سليانة أقّل تشجيعا للمشاركة في السياسة عندما يتعلّق الأمر بنساء من عائلاتهم القريبة:

في مسألة تشجيعهم لإحدى نساء أسرتهم على المشاركة في الحياة السياسية، يبدي سكان الكاف تحفّظا أكثر، فـ41% منهم فقط يشجعون إحدى نساء أسرتهم على المشاركة في الحياة السياسية - 24% من ضمن الغير المشجعين يفسرون تحفّظهم بعدم استقرار المشهد السياسي الحالي.

مواقف سكان سليانة فيما يخص تشجيع إمرأة من الأسرة للمشاركة في الحياة السياسية

تجدر الإشارة إلى أن سكان ولاية سليانة الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 سنة هم الأكثر تأييدا لمشاركة إحدى نساء عائلتهم في الحياة السياسية بنسبة 52 %، نفس الشيء بالنسبة لـ55 % من سكان سليانة ذوي مستوى التعليم العالي و 50% من المنتمون إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا.

مواقف سكان سليانة إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر:

43% من سكان سليانة يؤيدون أن تتحمّل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية.

يبرّرون هذا الموقف في 30% من الحالات بكون المرأة أثبتت قدراتها و تلعب دورا هاما، ضروريا و مؤكد في المجال الإجتماعي و السياسي و في 23% من الحالات، بكون المرأة تتمتع بالمهارات و الميزات الإنسانية اللازمة للحياة السياسية (القدرة على التعبئة، النجاعة، النزاهة) و 22% بكون المرأة لها الكفاءة اللازمة للمشاركة في الحياة السياسية)تكوين و أفكار و قيمة مضافة).

مواقف سكان سليانة إزاء تحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر

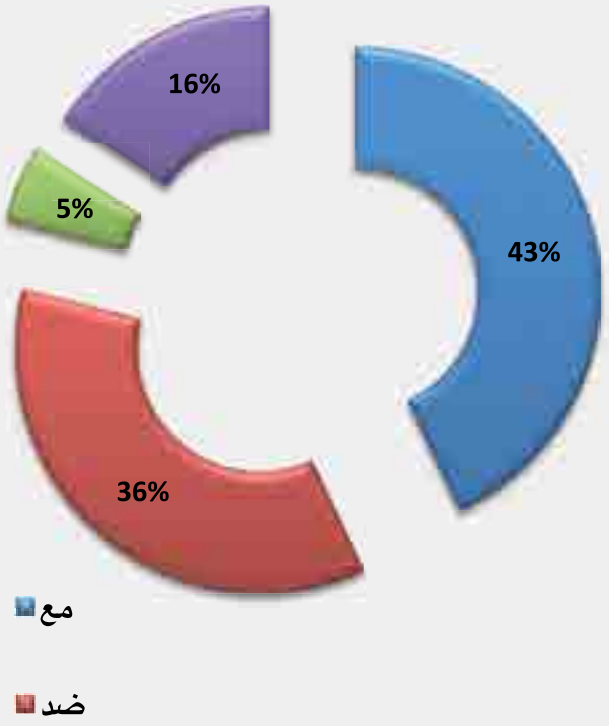

تجدر الإشارة إلى أن 48% من سكان ولاية سليانة الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 سنة يؤيدون أن تتحمّل المرأة مسؤوليات سياسية أكثر. و نفس الشيء بالنسبة لـ62 %من الذين لديهم مستوى تعليم عالي، و أخيرا 59 %من سكان سليانة الذين ينتمون إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا.

مواقف سكان سليانة إزاء تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الإنتخابية للإنتخابات القادمة:

22% فقط من سكان سليانة يؤيدون تطبيق التناصف بين الرجل و المرأة في القائمات الانتخابية للانتخابات القادمة، بينما 48% لا يؤيدون ذلك.

63% من مؤيدي مبدإ التناصف يبررون موقفهم بإيمانهم بالمساواة بين الرجل و المرأة.

أما بالنسبة للرافضين لمبدأ التناصف، فإن 30% منهم يرونأن نسبة 50% مبالغ فيها و أنه يجب أن يكون الرجال أكثر حضور من النساء في المشهد السياسي.

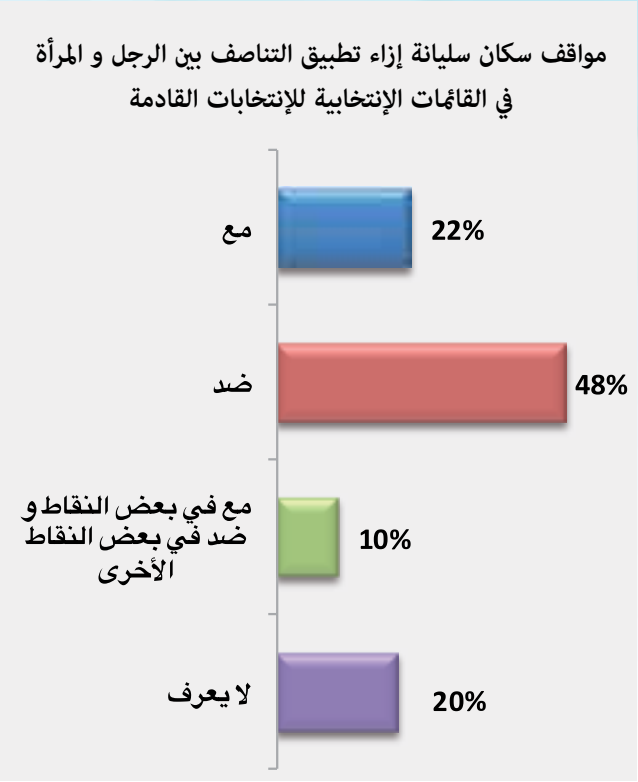

61% من سكان ولاية سليانة الذين تتراوح أعمارهم بين 45 و 59 سنة و 48% ممّن ينتمون إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية غير العليا يعبّرون عن عدم تأييدهم لمبدإ التناصف.

مواقف سكان ولاية سليانة إزاء تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية:

23% من سكان ولاية سليانة يؤيدون فكرة تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية. 26 %منهم يبررون هذا الموقف بمبدأ المساواة بين المرأة و الرجل.

الـ28% الرافضون لهذا المبدأ، يبررون موقفهم في 22% من الحالات بأن المرأة لا تملك الكفاءة اللازمة للحياة السياسية و أن الرجال هم الأجدر و في 20% من الحالات بأنه من الوجوب أن تبقى الأغلبية للرجال.

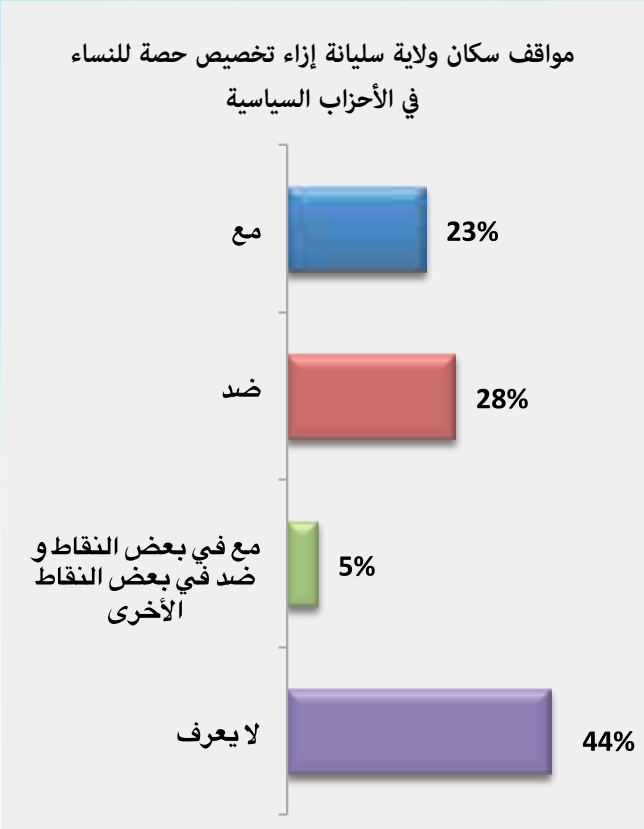

38% من البالغين من العمر بين 30 و 44 سنة و 36% ممّن لديهم مستوى التعليم العالي و 45% من المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا و إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى لا يؤيدون تخصيص حصّة للنساء في الأحزاب السياسية.

القيمة المضافة للمرأة في السياسة:

65% من سكان سليانة يعتبرون أن المرأة لا تعطي الإضافة في السياسة، بينما 13% يرون عكس ذلك.

35% من الذين يرون أن للمرأة قيمة مضافة في السياسة يعتبرون أن هذه القيمة تكمن في أفكارها و كفاءتها، و 20% يرون أنها تكمن في مساهمتها في الدفاع على حقوق المرأة و بصفة عامة على حقوق الإنسان و كذلك عبر مساهمتها في المظاهرات و الإعتصامات.

القدرة على الإقناع و نوايا التصويت:

القدرة على الإقناع:

5% فقط من سكان سليانة يقرون بكونهم أكثر اقتناعا بالنساء، 43% منهم برروا هذا الموقف بكون المرأة لديها مهارات كبيرة في التواصل.

51% من سكان ولاية سليانة أقروا بكونهم أكثر اقتناعا بالرجال، 45% منهم يرون لدى الرجال مهارات أكبر في التواصل.

23% يرون أن الرجل و المرأة لهما نفس القدرة على الإقناع.

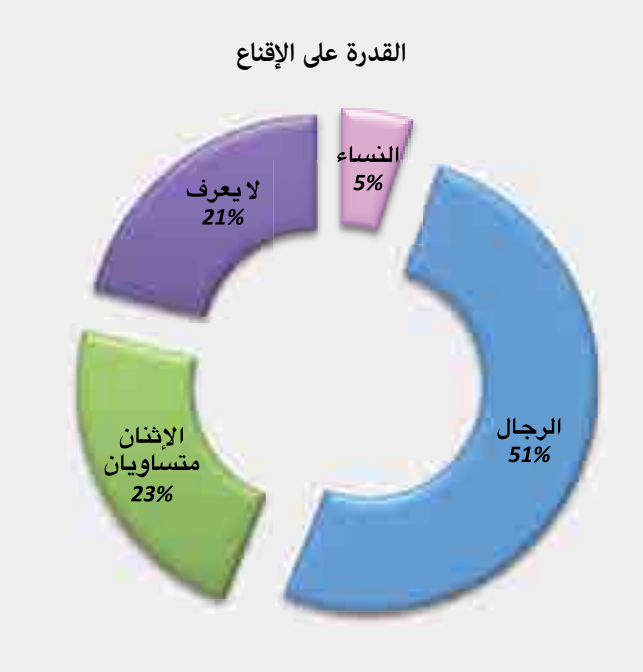

نوايا التصويت:

5% من سكان ولاية سليانة صرحوا أنهم ينوون التصويت لفائدة امرأة في الانتخابات القادمة، 47% منهم ينوون التصويت لرجل و 21% لا ينوون التصويت.

39% من الذين ينوون التصويت لفائدة إمرأة سيقومون بذلك للحاجة للتغيير و التوازن في المشهد السياسي الحالي لأنه من رأيهم الرجال لم يعطوا أي إضافة.

28% من الذين ينوون التصويت لفائدة رجل، سيقومون بذلك لأجل كفاءاته و أفكاره و 26% لميزاته (كاريزما، القدرة على التعبئة، النجاعة) و 24% سيصوتون لرجل عن قناعة شخصية معتبرين بأن الرجال أفضل من النساء.

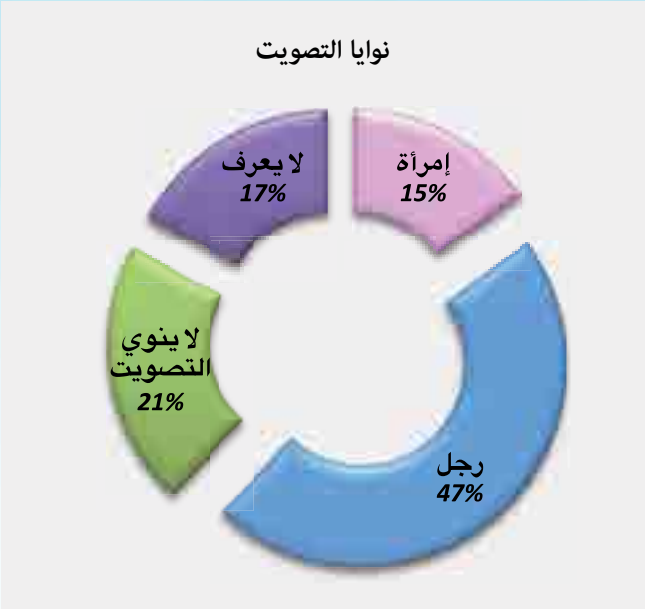

التأثير الناجم عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية:

- 52% من سكان ولاية سليانة يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يساعد على تحسين وضعية البلاد. و يشارك في هذه الفكرة حوالي 68% من المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا و 62% من الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 29 سنة.

- 46% من سكان ولاية سليانة يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية يمكن أن يعزز مشاركة جميع فئات الشعب في الحياة الاجتماعية.

من بين هؤلاء 67% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و 55% من الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 29 سنة، و 66% من الذين لديهم مستوى التعليم العالي.

- 44% من سكان ولاية سليانة موافقون على كون تولي المرأة مسؤوليات سياسية يساهم في تقليص العنف السياسي.

57% من سكان ولاية سليانة الذين أعمارهم ما بين 18 و 29 سنة يساندون هذه الفكرة و كذلك 78% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و 77% من المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا.

- 52% من سكان ولاية سليانة يعتقدون أنه إذا ما تقلص العنف السياسي سيشجع ذلك النساء على المشاركة أكثر في الحياة السياسية.

- 42% من سكان ولاية ا سليانة يعتقدون أن تحمل المرأة لمسؤوليات سياسية من شأنه أن يقلص الفساد و الممارسات الاحتيالية.

المواقف حول تحمل المرأة أكثر مسؤوليات سياسية:

على الصعيد الجهوي:

37% من سكان ولاية سليانة يؤيدون تحمل المرأة لأكثر مسؤوليات سياسية في ولايتهم.

67% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و 55% من من المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا و 43% من البالغين من العمر بين 18 و 29 سنة يؤيدون ذلك.

على الصعيد الوطني:

37% من سكان ولاية سليانة يؤيدون تحمل المرأة لأكثر مسؤوليات سياسية على الصعيد الوطني. و من أكثر المؤيدين لهذه الفكرة هم 56% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى و 50% من الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا ، و 40% من البالغين من العمر بين 18 و 29 سنة و 57% من سكان سليانة من أصحاب مستوى التعليم العالي.

المواقف حول تولي المرأة مراكز القيادة في السياسة:

بالنسبة لمنصب رئيس الجمهورية:

19% من سكان ولاية سليانة يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس الجمهورية.

نشير إلى أن سكان ولاية سليانة المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى هم الأكثر تأييدا لتولي المرأة مراكز القيادة في المشهد السياسي التونسي، إذ أن 22% منهم يؤيدون تولي المرأة منصب رئيس الجمهورية. و نفس الشيء بالنسبة لـ25% من سكان سليانة من ذوي مستوى التعليم العالي.

بالنسبة لمنصب رئيس البرلمان:

18% من سكان ولاية سليانة يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس البرلمان، و بالخصوص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و 44 سنة، إذ أن 21% منهم مع تولي المرأة منصب رئيس برلمان.

سكان سليانة ذوي مستوى التعليم العالي يبدون أيضا من أكثر المؤيدين لتولي المرأة مراكز القيادة في المشهد السياسي التونسي، إذ أن 25% منهم يؤيدون تولي المرأة منصب رئيس البرلمان.

كذلك بالنسبة لـ23% من المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية العليا.

بالنسبة لمنصب رئيس الحكومة:

17% من سكان ولاية سليانة يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس الحكومة.

سكان ولاية سليانة الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 44 سنة هم الأكثر تأييدا لفكرة تولي المرأة منصب رئيس حكومة بنسبة 21%.

سكان سليانة من ذوي مستوى التعليم العالي يبدون أيضا من أكثر المؤيدين لتولي المرأة مراكز القيادة في المشهد السياسي التونسي، إذ أن 30% منهم يؤيدون تولي المرأة منصب رئيس الحكومة.

و أخيرا، 23% من المنتمين إلى الشرائح المهنية و الإجتماعية العليا هم أيضا مع تولي المرأة منصب رئيس الحكومة.

بالنسبة لمنصب وزيرة في وزارة أخرى غير وزارة المرأة:

54% من سكان ولاية سليانة يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب وزيرة في وزارة غير وزارة المرأة.

78% من سكان ولاية سليانة المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يؤيدون تولي المرأة لمنصب وزيرة بغض النظر عن وزارة المرأة.

بالنسبة لمنصب رئيس بلدية:

58% من سكان ولاية سليانة يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس بلدية و بالخصوص ذوي مستوى التعليم العالي، إذ أن 77% منهم مع تولي المرأة منصب رئيس بلدية.

سكان ولاية سليانة المنتمين إلى الشريحة المهنية و الإجتماعية الأعلى يبدون أيضا أكثر تأييدا لتولي المرأة منصب رئيس البلدية و ذلك بنسبة 78% .

بالنسبة لمنصب رئيس حزب سياسي:

38% من سكان ولاية سليانة يؤيدون أن تتولى إمرأة منصب رئيس حزب سياسي.

سـكان ولايـة سـليانة الذيـن تـتراوح أعمارهـم بـين 18 و 29 سـنة يبـدون أكـثر تأييـدا لتـولي المـرأة منصـب رئيـس حـزب سـياسي و ذلـك بنسـبة 38%.

سـكان سـليانة مـن ذوي مسـتوى التعليـم العـالي يبـدون أيضـا مـن أكـثر المؤيديـن لتـولي المـرأة مراكـز القيـادة في المشـهد السـياسي التونـسي، إذ أن 43% منهـم يؤيـدون تـولي المـرأة منصـب رئيـس حـزب سـياسي.

قـام مـشروع دعـم المسـار الإنتخـابي التابـع لبرنامـج الأمـم
المتحـدة الإنمـائي بتونـس بإنجاز سـبر الآراء عن نظرة التونسـيين
إلى مشـاركة المرأة في الحيـــاة السياسيــة في تونس بدعم من :